

السياسة الشرعية

تأليف
إبراهيم بن يحيى خليفة
المشهور
دَّ دَه أَفَنَدِي
المتوفى ٩٧٣ هـ

دراسة وتحقيق وتعليق
المستشار
الدكتور فؤاد عبد السلام
كلية الشريعة - قسم القضاء - جامعة أم القرى

الناشر
مؤسسة تبليغ الدعوة
ت ٤٨٣٩٤٧٢ - الإسكندرية

السياسة الشرعية

تأليف
إبراهيم بن يحيى خليفة
المشهور
دده أفندي
المتوفى ٩٧٣ هـ

دراسة وتحقيق وتعليق
المستشار
الدكتور فؤاد عبد الغفار
كلية الشريعة - قسم القضاء - جامعة أم القوي

الناشر
مؤسسة تهذيب وإحياء التراث
٤٨٣٩٤٧٢ - ١٠ - الإسكندرية

تقديم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين المبعوث بالشرع
الأقوم والسياسة العادلة رحمة للعالمين .

والصلاة على آله الأطهار وأصحابه الأخيار ، الذين نصره واتبعوا النور الذي
جاء به ، وحملوا الرسالة وأدوا الأمانة من بعده - صلى الله عليه وسلم - فسادوا
وماسوا العالمين بالعدل والحق ورعاية مصلحة الخلق .
أما بعد :

فهذه رسالة « السياسة الشرعية » أو « السياسة والأحكام » أو « أحكام
السياسة » تعددت عناوينها وتعددت نسبتها الى أكثر من عالم أو فقيه .
ففى بعض النسخ المخطوطة نسبت الى الوزير ابن كمال باشا الفقيه الموسوعى
الحنفى (المتوفى ٩٤٠ هـ) ، وأربعون وتسعمائة من الهجرة النبوية .
وفى نسخ أخرى نسبت الى الفقيه الحنفى صاحب الأشباه والنظائر ، ابن نجيم
المصرى ، (المتوفى ٩٧٠ هـ) سبعون وتسعمائة من الهجرة .
وفى أغلب النسخ نسبت الى دده أفندى ، وهو لقب شهرة لأكثر من عالم ،
ويتحصص فى اثنين :

الأول : إبراهيم بن يحيى دده خليفة ، ويشتهر بدده جنقى أفندى الأمامى ،
المتوفى ٩٧٣ هـ وقيل : سنة ٩٧٥ هـ خمس وسبعون وتسعمائة من الهجرة .
والثانى : أبوالمكارم محمد بن مصطفى بن حبيب الملقب بدده الحنفى (المتوفى
١١٤٦ هـ) ست وأربعون ومائة بعد الألف من الهجرة النبوية .
وقد بذلت كل جهدى وطاقتى فى تحقيق الرسالة والتحقق من صاحبها الحقيقى
ثم دراستها ، وبيان أهميتها وقيمتها العلمية .

وأسأل الله عز وجل أن يتقبل جهدي وعلمي ويكتبه في العلم النافع والعمل
الصالح ، وأن يتفجع به ولاة الأمور في هذا العصر خاصة .
فقد قال بحق الامام الونشريسي (المتوفى ٩١٤ هـ) :
« إن الأصل في حفظ الدين حفظ قانون السياسة ، وبث العدل والتناصف
الذي تحقق به الدماء ، ويتمكن من إقامة قوانين الشرع ، وهذه وظيفة ولي الأمر ، »
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

مكة المكرمة في ذي الحجة ١٤١١ هـ

الحقن

د . فؤاد عبدالمعزم

مقدمة عامة

لكل مخطوط مقتضياته الخاصة به فى التحقيق ، جرى العرف فى الدراسة والتحقيق تقديم ترجمة المؤلف على الكتاب أو الرسالة المحققة ، لأنه مصدرها وسابق عليها ، ولما كانت الرسالة التى بين أيدينا منسوبة لأكثر من عالم ، الأمر الذى يقضى بعد وصف النسخ ، الثبوت فى اسناد الرسالة ونسبتها الى مؤلفها الحقيقى ، ثم دراسة الرسالة وأهميتها وبيان منهج التحقيق والتوثيق فمن ثم انتظمت هذه المقدمة المباحث الآتية :

المبحث الأول : نسخ الرسالة .

المبحث الثانى : نسبة الرسالة الى مؤلفها الحقيقى .

المبحث الثالث : القيمة العلمية للرسالة وأهميتها .

المبحث الرابع : منهج التحقيق والتوثيق .

المبحث الأول : نسخ الرسالة ووصفها

وقفنا على الكثير من النسخ على النحو الآتى :

١ - نسخة أسعد أفندى رقم ٣٧٥٤ وهى الرسالة الأولى ضمن مجموع (١)

(١) يتضمن المجموع سبع رسائل هى :

١ - رسالة « أحكام السياسة » لندى أفندى رحمه الله تعالى .

٢ - مجموعة فتاوى جوى زاده .

٣ - رسالة فى التعزيز للمولى جوى زاده .

٤ - رسالة فى رسم الخط لخلافورى .

٥ - فوائد فى بيان أوزان جمع التكسير .

٦ - فتاوى قارىء الهداية .

٧ - رسالة الاستعانة والبسملة واشتقاق أسامى حروف الهجاء .

ومكتبة أسعد أفندى ضمن مكتبة السليمانية باستانبول حالياً .

- ويمانها كالآتي :
- العنوان : رسالة متعلقة بأحكام السياسة .
- المؤلف : دده أفندي - رحمه الله تعالى - .
- عدد الأوراق : ١٦ ورقة ، ثم وجه ورقة ، وسبيل المتابعة بالتعقيية ، ويوجد ترقيم عددي لكل خمس ورقات .
- مساحة الورقة : ١٥ سم × ١٥ سم .
- عدد الأسطر ٢٢ سطر تقريبا ، ١٢ كلمة في كل سطر في المتوسط .
- النسخ : خط رقعة ممتاز وواضح .
- التاسخ : السيد مصطفى بن السيد محمد .
- تاريخ النسخ : في جمادى الآخر سنة ثلاث عشرة ومائة وألف ١١١٣ هـ .
- عنوان الرسالة ، والفصول باخط الأحمر ، وبها عناوين جانبية بمثابة رؤوس للموضوعات [أنظر لوحة رقم ١] ، وثابت على هذا المجموع لهذه الرسائل :
- « استصحبها الفقير السيد محمد سعيد (١) عفى عنه ، وختم وقف محمد بن أسعد أفندي . وقد تبين لنا من خلال التحقيق أنها من أدق النسخ وأضبطها فاعتبرناها نسخة الأساس ، ونرمز لها بالرمز (أ) . »

(١) قد يكون : ١ - محمد سعيد بن محمد حلي الرومي (صدر الوزراء) من الولاة ، توفي واليا بأدرنه عام ١١٧٥ هـ .

أنظر البغدادي : هدية العارفين ج ٢ ص ٣٣٣ ، والبغدادي : إيضاح المكنون ج ٢ ص ٥٢٩ ، ومحمد رضا كحالة : معجم المؤلفين ١٠ : ٣٦ .

لو : ٢ - محمد سعيد بن حسن الرومي ، الخنفي ، من القضاة ، ولي قضاء بالقسطنطينية ، ومات سنة ١١٩٤ هـ . هدية العارفين ٢ : ٣٤٣ ، وإيضاح المكنون ١ : ٣ ، ٥٦١ ، ومعجم المؤلفين ١٠ : ٢٨ .

٢ - نسخة (بلدية الاسكندرية) محافظة الاسكندرية حاليا وهى برقم ٢٠٩٥ فقه

حنفى وبياناتها :

العنوان : السياسة الشرعية .

المؤلف : دده أفندى البروسوى المتوفى ٩٩٨ هـ . (هكلا فى فهارس المكتبة) .
عدد الأوراق : غير مرقمة ، وسبيل المتابعة فيها التعقيبية بذكر أول كلمة من
الصفحة اليسرى فى نهاية الصفحة اليمنى ، وقد عددها أوراقها فتبينت أربعاً
وعشرين ورقة ، ووجه من الورقة .

مساحة الورقة : مسطرتها ٣٠ سم × ٢٠ سم .

وعدد الأسطر ٢٢ سطر تقريباً ، فى كل سطر تسع كلمات فى المتوسط .

النسخ : عادى ومقروء .

الناسخ : متلا (١) أحمد بن متلا مصطفى .

تاريخ النسخ : يوم الاثنين من أواخر شهر الحرم الحرام سنة ١١٠٩ هـ .

وهذه الرسالة مفردة ومجلدة .

(انظر شكل رقم ٣ ، ٤) .

وهى أقدم النسخ تاريخياً ، والورق الخاص بها قديم ، ولايجزم بأنه يتفق مع
التاريخ الوارد بها ، وثابت عليها ختم (كتيخانة مجلس بلدى اسكندرية) وهو
أقدم أختام مكتبة بلدية اسكندرية .

وتبين من الاطلاع عليها إثبات المقط منها فى حواشى الرسالة ، فهى

نسخة مراجعة ولكنها دون النسخة السابقة فى الدقة والضبط ، وقد رمزنا لها

(١) إن لفظة « متلا » غير عربية ، وسألنا عن معناها فقليل : إنها بمعنى شيخ ، أو بمعنى « السيد »
أي أنه من الأشراف أى من نسل على بن أبى طالب رضى الله عنه . من قاطمة بنت رسول الله
صلى الله عليه وسلم .

بالرمز (ب) .

٣ - نسخة مملوكة ملكية خاصة للأستاذ الدكتور عبدالوهاب أبو سليمان ، عضو

هيئة كبار العلماء بالمملكة السعودية (وأستاذ الأصول والفقه بالدراسات العليا
بكلية الشريعة جامعة أم القرى) سابقاً . وبياناتها كالتالى :

العنوان : رسالة فى السياسة الشرعية .

المؤلف : الشيخ دده بن بخشى بن إبراهيم البيوصوى .

عدد الأوراق : ١٢ ورقة ، ثم وجه من الورقة .

المسطرة : ٣٠ سم × ٢٠ سم .

٢٥ سطراً ، كل سطر ١٢ كلمة فى المتوسط .

الناسخ : عبدالرحمن بن حسن العجمى عن خط حنيف الدين المرشى .

تاريخ النسخ : الخامس والعشرون من شهر محرم الحرام فى تمام الثالث
والثمانين بعد المائتين والألف من الهجرة .

وثابت فى الصفحة الأولى : هذه الرسالة السياسة الشرعية وجدت فى النسخة
التي نقلت منها مكتوب على ظهرها بقلم المرحوم مولانا الشيخ حنيف الدين
المرشى (١) أنه ذكر فى النسخة التي نقل منها أن هذه الرسالة للعلامة ابن
الفرس الحنفى (٢) ، ثم قال الشيخ حنيف الدين مانصه : (لأدري أين

(١) هو حنيف الدين بن عبدالرحمن بن عيسى بن مرشد العمرى المكى المرشى (١٠١٧ -

١٠٦٧ هـ = ١٦٠٨ - ١٦٥٧ م) مفتى الحنفية فى الحجاز . أنظر المختصر من كتاب تشو

النور والزهر فى تراجم أفاضل مكة (من القرن العاشر الى القرن الرابع عشر) للشيخ عبدالله

مرداد أبو الخير ، إختصار وتريب وتحقيق محمد سعيد العامردى وأحمد على ، عالم المعرفة ،

جدة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ص ١٨٤ ، ١٨٥ ، والفزى : خلاصة الأثر ٢ : ١٢٦ .

(٢) ابن الفرس ، هو محمد بن محمد بن خليل ، أبو اليسر ، بئرالدين بن الفرس ، المتوفى

٨٩٤ هـ وقيل ٩٣٢ هـ . صاحب القواكه البدرية فى الأقضية الحكمية . وللقواكه البدرية =

استفدت كون هذه الرسالة لابن الغرس، ورأيت على ظهر نسخة منها بخط الشيخ أحمد العلوى (١) أنها للشيخ دده بن يخشى بن إبراهيم البيهقى وذكر بأنه وجد نسبتها كذلك يظهر النسخة التى نقل منها فليحقق ذلك) انتهى كلام الشيخ حيف الدين .

قال الشيخ طاهر سنبل (٢) - رحمه الله تعالى - قلت : « وقد حقق لى بعض الأفاضل من الأفاضلة الموالى قضاء مكة ٠٠٠٠ أن هذه الرسالة للعلامة دده المذكور وإنها مشهورة بالروم بنسبتها الى المذكور وقد أعارنى نسخته الصحيحة . وقبلت نسختى عليها هذه فصحت والله المنة على ذلك . انتهى وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم » .
وعلى يسار هذا البيان « قد دخل فى ملك الراجى شفاعة النبى الأسمى

= شرح نفيس باسم «المجتبى الزهرى» للشيخ محمد صالح بن عبدالفتاح الجارم الرشيدى

-القاضى - وطبع مطابع النيل بمصر ، وأثبت فيه أن تاريخ وفاته ٨٩٤ هـ .

أنظر : الضوء اللامع ٩ : ٢٢٠ ، كشف الظنون ٢ : ١٢٩٣ .

(١) لعله جد التدوير (١١٢٧ - ١٢٠١ هـ) لأن اسمه « أحمد بن محمد بن أحمد العلوى » .

أنظر : شجرة النور الزكية ص ٣٥٩ .

(٢) هو طاهر بن محمد سعيد بن محمد سنبل ، المكى الحنفى ، العلامة ، ولد سنة ١١٥٠ هـ

بدمشق . لم يكن له نظير فى علم الفقه بمكة المكرمة فى زمانه وعصره وأوائمه ٠٠ ودربى

وأفاد ، وبلغ الغاية فى نفع العباد ، توفى فى سنة ١٢١٨ هـ .

أنظر : المختصر من كتاب نشر النور والزهر فى تراجم أفاضل مكة ص ٢٢٥ ، حلية البشر فى

تاريخ القرن الثالث عشر للشيخ عبدالرزاق البيطار (ت ١٣٣٥ هـ) حققه ونسقه وعلق عليه

حفيده محمد بهجة البيطار ، مطبوعات التجمع العلمى بدمشق ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٢ م ج ٢

ص ٧٤٧ .

عبدالرحمن بن حسن العجيمي (١) في ٢٥ محرم ١٢٨٣ وختم العجيمي ،
ثم ختم الدكتور عبدالوهاب أبو سليمان [أنظر لوحة رقم ٥ ، ٦] .

فهذه النسخة تتميز بكتابتها عن نسخة لعالم جليل هو الشيخ حنيف الدين
المرشدي ثم حقق نسبتها من بعده عالم فاضل آخر هو طاهر سنبل ثم راجعها
على نسخة أخرى فصحت في نظره .

ويؤخذ - من خلال التحقيق - على هذه النسخة وجود سقط في الورقة
١٢/ب مقلداه قرابة مبعة أسطر ، وهو ماورد في « شرح النجم الواح » ،
ومشير إليه في التحقيق بأذن الله .
ونرمز لهذه النسخة بالرمز (ع) .

٤ - نسخة جامعة برستون بالولايات المتحدة الأمريكية ، برقم ٤٠٣٠ ، مجموع ،
رقم (٨٨) يتضمن رسالتين (٢) : أحدهما في السياسة الشرعية لديه الفندي
البروسي تبدأ من الورقة ٤٩ وتنتهي بالورقة ٦٨ .

(١) هو عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن علي بن محمد بن حسن بن علي عجيمي ، الحنفي ،
المكي ، الخطيب ، الإمام ، المدرس بالمسجد الحرام ، ولد بمكة المشرفة في أربع عشر من شهر
ربيع الأول ثلاث وخمسين ومائتين وألف ونشأ بها وحفظ القرآن الجيد ٠٠ درس وأفتى وانتفع
به العباد ، وقلد قضاء الطائف سنة سبع وتسعين وكان ذا خط حسن جيد ، كتب به الكتب
والرسائل النفيسة الكثيرة ٠٠ توفي بمكة المكرمة ليلة الجمعة سلخ محرم في سنة إحدى بعد
الطلمائة والألف .

الخصم من كتاب نشر النور والزهر في تراجم الفضل مكة ٢٤٧ - ٢٤٩ .

(٢) الأولى : أحكام التعزير للمرتلي محمد بن الياس جري زاده .

الثانية : في السياسة الشرعية لديه الفندي البروسي (في كرامتين) .

يوجد في مركز البحث العلمي وأحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى فيلم منه برقم ٥٠٧
فقه عام .

- بعنوان « السياسة » فقط ، ولم يذكر اسم المؤلف (١) .
- نوع الخط : خط تعليق جيد .
- النسخ : عبد الهادي بن المرحوم عمر مير زاده .
- عدد الأوراق : ١٩ ورقة مسطرة ٢٠ سم × ١٢ سم .
- وكل صفحة بها ٢٢ سطر ، ومتوسط الصفحة ٧ كلمات والمتابعة بالتعقيية ،
- والترقيم الوارد عليها حديث .
- ويذكر في الهامش عناوين لبعض الأجزاء تحت لفظ « مطلب » وبعض السقط
- يذكر في الحاشية مما يدل على أن النسخة مراجعة [أنظر لوحة رقم ٧ ، ٨] .
- ولم نقف على ترجمة لعبد الهادي عمر جبي زاده لتحديد نسخ الرسالة ، ولكن
- يبدو لي أنها في القرن الحادي عشر الهجري . وقد تبين لي من خلال التحقيق
- أن هذه النسخة دقيقة ومنضبطة الى حد كبير ، وتكاد تتطابق مع نسخة الأساس
- فهي تندرج مع الرمز (أ) .

٥ - نسخة بجامعة برستون ، المجموع رقم ٥٠٣ يهوذا (٢) وبدأ من الورقة ١٥٣

- وتنتهي في الورقة ١٦١ .
- العنوان : رسالة سياسة نامة .
- المؤلف : المرحوم داده أفندي الرومي .
- الخط : نسخ معتاد .
- تاريخ النسخ : غير ثابت .

(١) بالصفحة بعد العنوان شطب قليل .

(٢) عنها ميكرو فيلم بمركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة المكرمة برقم ٤٠٨ ، ٥٠٣ .

مجاميع لغة عام .

الناسخ : غير ثابت فى نهاية الرسالة .

عدد الأوراق : ٨ أوراق مقياس ٢٠ × ٢٢ سم كل صفحة ٣٠ سطر ، كل سطر فى المتوسط ١٥ كلمة .

وعلى صفحة العنوان مايلى : الحمد لله قد قابلتها من أولها الى آخرها على نسخة أخرى فخرج من بين مقيمين صحيح ان شاء الله تعالى فأرجو أن تكون صحت أو قاربت الصحة فإن بعض أصولها لم يكن عندى حتى أراجعه ، فصحت عبارته كما بحسب السياق والسياقة ، حرره الفقير : عبدالله بن عبدالرحمن عفى الله عنه .

فالنسخة مكتوبة بعد وفاة المؤلف - بطلب الرحمة له - وعن نسختين مقيمتين [انظر لوحات رقم ٩ ، ١٠ ، ١١] . ولكن بمقابلتها بغيرها من النسخ تبين ان التصحيحات فيها بعد المراجعة ضئيلة جداً ، وتلجج معه نسخة برمز (ب) .

٦ - نسخة بمحافظة اسكندرية رقم ٢٠٨٤ فتون متنوعة ، وبياناتها كالتالى :

العنوان : رسالة « السياسة » .

المؤلف : لده افندى .

نوع الخط : نسخ ممتاز ، واضح وجميل .

الناسخ : محمود بن على .

تاريخ النسخ : يوم الجمعة وقت الضحى يوم الثالث عشر من محرم الحرام سنة

ألف ومايحين وستين (١٢٦٠ هـ) .

عدد الأوراق : ١٦ ورقة ، غير مرقمة ، ووسيلة المتابعة التعقيبية ، المقياس : ١٥ ×

١٥ سم .

الصفحة ٢٢ سطر ، ومتوسط الكلمات ثمان كلمات فى السطر .

[أنظر لوحة ١٢ ، ١٣] .

يبدو أن كاتب هذه النسخة كاتب متخصص ، ويضع علامة () للدلالة على الفواصل ، وبداية الجمل .

وعلى هامش الرسالة كتاب فى الفقه الحنفى لايمت لموضوع الرسالة بصلة .
والأخطاء فى الكتابة نادرة ، وهى تكاد تتطابق مع نسخة البلدية السابقة ،
فستظم مع الرمز (ب) .

٧ - نسخة بالمكتبة المركزية بالرياض ضمن مجموع رقم ٥١١٣ م وبياناتها كالتالى :

لم يرد العنوان فى بداية الرسالة وورد فى نهايتها « تمت الرسالة المنسوبة
للمرحوم دده اخلى غفر ذنوبه » .
نوع الخط : خط تعليق مقروء .
الناسخ : مجهول .

التاريخ : غير ثابت ، ولعله من القرن الحادى عشر الهجرى تقريبا .
عدد الأوراق : ٩ أوراق ٢٠×١٣ سم .

الأسطر : ٢٩ سطر ، متوسط السطر ١٦ كلمة والمتابعة بالتعقيد .
الجدولة بالحمرة ، وبها آثار رطوبة تؤثر على قراءة النسخة ، وتكاد تنعدم
الاستفادة منها فى بعض المواضع ، وعلى الحاشية بعض التعليقات .
[أنظر اللوحة رقم ١٤ ، ١٥] .

ويمكن الاستفادة من بعض حواشيها ، وتقتضى الأمانة العلمية اسنادها اليها ،
ونرمز لها بالرمز (ر) .

٨ - نسخة جامعة الرياض (الملك سعود) رقم ٢٦٩٥ وهى الرسالة الرابعة ضمن

مجموع يتضمن ٢٩٦ ورقة .

العنوان : رسالة فى السياسة الشرعية

المؤلف : دده أحمدي رحمه الله تعالى (المتوفى ١١٤٦ هـ) (هكنا فى فهرس
المكتبة) .

بداية الرسالة : « أوله الحمد لله رب العالمين .. » وبعد ذكر فى « العناية شرح

الهداية » « السياسة تغليظ جزاء جناية لها حكم شرعى »

آخرها : « وان غلب على ظنه أنه لا يترك لا يكون ألما فى ترك الأمر » .

عدد الأوراق : ١٨ صفحة من (٥٧١ - ٥٨٩) .

عدد الأسطر : ٢٦ سطراً ، ١١ كلمة فى المتوسط .

المقاس : ٢٦ × ١٤ سم .

الخط تعليق حسن كتب فى القرن الثانى عشر الهجرى .

لم يرد اسم الناسخ وتاريخ النسخ فى نهاية المخطوط .

وأثبت واضح القهرس اسم الناسخ : درويش على بن اسماعيل الأستانبولي ، وأن

تاريخ النسخ ١١٩٧ هـ .

ولعله وقف على ذلك فى أحد المخطوطات الواردة فى المجموع .

[اللوحات رقم ١٦ ، ١٧ ، ١٨] .

وقد تبين لنا من خلال التحقيق أن هذه النسخة بها أخطاء كثيرة ، ويوجد بها

سقط فى أربع مواضع من الرسالة ، فمن لم يصرف النظر عن جعلها من

المخطوطات المعتمدة فى التحقيق .

٩ - النسخة التيمورية (١) برقم ٢٩ اجتماع تيمور بالهيئة العامة للكتاب (دار

الكتب المصرية) ويأتها كالتالى :

العنوان : السياسات الشرعية •

المؤلف : المولى دده أفندى البروسى •

النسخ : خط معاد •

تاريخ النسخ : غير وارد •

الناسخ : مجهول •

عدد الأوراق : ١٣ ورقة ، ٢٧ صفحة • مقاس : ٢٠ × ١٨ سم •

كل صفحة ٢٥ سطر فى المتوسط ، ٩ كلمات فى السطر ، المتابعة بالتعقيب

حتى ص ٧ ثم تركها • وعليها ختم أحمد تيمور باشا •

يبدو أنها منقولة عن نسخة بلدية الاسكندرية لتطابقها معها فمن ثم تتظم مع

الرمز (ب) •

١٠ - نسخة بمكتبة (لالى) ضمن مجموع رقم ٩٦١ (٢) مطروحة بالمكتبة

السلامانية بتركيا وتحت رقم ((٤)) رسالة السيامة ، ولم يذكر مؤلفها ، وهى

من ٤١١ ص - ٤٢٣ وجه ، فهى تقع فى ١٢ ورقة تقريبا •

(١) نسبة الى صاحب المكتبة أحمد تيمور باشا ، واسمه الكامل : أحمد بن اسماعيل بن محمد

تيمور ، ولد بالقاهرة سنة ١٢٢٨ هـ - ١٨٧١ م ، من بيت فضل ووجاهة ، كرسى الأصل ،

مات أبوه وعمره ثلاثة أشهر ، فربته أخته عائشة ، تلقى مبادئ العلوم فى مدرسة فرنسية ،

وأخذ الأدب من علماء عصره ، جمع مكتبة قيمة حوت ثمانين ألف مجلد ، آلت بعد

وفاته إلى دار الكتب المصرية ، مات سنة ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م •

أنظر : الأعلام للزركلى ج ١ ص ٩٥ •

(٢) المجموع يتضمن الرسائل التالية : =

والنسخ خط تعليق مقروء .
كل صفحة ٢٨ سطر ، ومتوسط السطر ٩ كلمات .
وغير ثابت تاريخ النسخ . وهي تتطابق مع نسخة بلدية الاسكندرية فتسترجع في
الرمز (ب) .

١١ - نسخة بالمكتبة المركزية بالرياض ، رقم المخطوط ٢١٨٠ ويانها كالتالى :
العنوان : السياسة والأحكام .
المؤلف : العلامة الشهير بالده (١) .
نوع الخط : نسخ معتاد .
الناسخ : مجهول .
التاريخ : لعله من القرن الثانى عشر الهجرى .
عدد الأوراق : ٢٠ ق المقاس : ٢٣ × ١٦ سم
عدد الأسطر : ٢١ متوسط الكلمات فى السطر ١١ كلمة .
ويلاحظ على هذه النسخة تدوين بعض الكلمات والفواصل بالخمرة ، وفى
بعض الهوامش اثبات للسقط من النسخة - مما يدل على مقابلتها - وبها بعض

= ١ - مواهب المتان شرح أرجوزة تحفة الأقران .
٢ - فرائد اللؤلؤ والمرجان شرح عقود الجمان فى قواعد ملهب التعمان للحموى .
٣ - رسالة ابن نجيم فى الفروع الفقهية .
٤ - رسالة فى السياسة (لم يذكر لمن) ؟ .
٥ - رسالة تتعلق بالقضاة والحكام للتمرياشى .
وثابت ختم وقف سلطان الزمان الغازى سلطان سليم خان بن السلطان مصطفى خان غفر
الله لهما ١٣١٧ هـ .
(١) أورد صانع القهرى اسم المؤلف : الأضرورى ، محمد بن مصطفى بن حبيب الملقب بالده
المتوفى ١١٤٦ هـ .

العناوين الجانية • [أنظر اللوحات ١٩ ، ٢٠] •

تين من خلال المراجعة النصية أن الناسخ غير دقيق ، إذ قد يضيف ما يؤدي الى نقيض المعنى ، ومن الأمثلة على ذلك :

- ورد فى (ق ١٣ / ب) : « لا يراعى اختلاف الأحوال » وصحتها : « يراعى

اختلاف الأحوال » فقد أضاف الناسخ (لا) فأصبح نقيض المعنى •

- ورد فى (ق ١٣ / ب) : « وأجلهم مجوز للشهادة » وصحتها : « وأقلهم فجورا »

- ورد فى (ق ١٦ / ب) : « العراقى » والصحيح « القرافى » •

يصرف النظر عن اعتبارها من النسخة المحتملة فى التحقيق للأسباب المتقدمة •

١٢ - نسخة بمكتبة أسعد أئندى برقم ٣٦١٠ ضمن مجموع فيه تفسير غريب

القرآن للسجستاني ، وتقع فيه الرسالة بين الصفحات من ١٥٦ الى ١٦٤ •

عنوان الرسالة : غير ثابت •

المؤلف : غير مدون •

نوع الخط : خط تعليق ، ودقيق •

الناسخ : مجهول •

عدد الصفحات : ١٢ صفحة ، فى كل صفحة ٣٤ سطر ، ومتوسط السطر

عشر كلمات وسطرتها ١٥x٢٥ سم تقريبا •

التاريخ : غير ثابت •

يلاحظ أن رسالة لاحقة لهذه الرسالة بلفات الخط ثابت نسخها فى جمادى

الأولى سنة سبع وخمسين ومائة وألف (١١٥٧ هـ) وهى تطابق مع النسخ

التي رمزنا لها بالرمز (ب) •

١٣ - نسخة بمكتبة جامعة برستون ، مجموعة يهوذا رقم ٤١١٠ وهو مجموع

يضم عدة رسائل (١) .

وتقع هذه الرسالة رقم ((٦)) من الورقة الثالثة بعد الستين الى الورقة السبعين

وجه يمين .

والعنوان غير ثابت في بدايتها .

ولكن ثابت في نهايتها ، تمت الرسالة لابن كمال باشا ،

الخط : رقعة معتاد .

الناسخ : مجهول .

تاريخ النسخ : غير ثابت .

ملحق بها رسالة « أصول الحكم في نظام العام » لكافيحي حسن أفندي المتوفى

١٢٠٥ هـ وهي يذات الخط ، وثابت في ق ١١٣ من يسار المخطوط أنها كتبت

في ليلة القدر من شهر رمضان سنة سبع وعشرين وألف من الهجرة (١٠٢٧

هـ) . ويبدو لي أن الخط واحد .

عدد الأوراق : سبع ورقات ، في الصفحة ٢٩ مطراً في المتوسط ، ١٥ كلمة

في كل سطر في الغالب .

المتابعة فيها عن طريق التحقيرة . [اللوحة رقم ٢١ ، ٢٢] .

وهي نسخة جيدة ، ولا يوجد بها مقط . وبمقابلتها بغيرها من النسخ لا توجد

بها فروق جوهرية تجعل منها نسخة مستقلة .

وستقتصر على تحقيق مدى نسبتها إلى ابن كمال باشا ثم لنعول عليها نسخة

محتملة في التحقيق .

(١) منه نسخة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي وحياء التراث الاسلامي بمكة المكرمة برقم ٥٠٢

١٤- نسخة الكبخانة الخديوية المصرية رقم ١١٦٠ فقه حنفى (١) ويانها كالتالى :

العنوان : رسالة ابن نجم (هكلا) فى السياسة الشرعية .

المؤلف : صاحب الأشباه والنظائر ، ابن نجم (هكلا) المصرى .

نوع الخط : نسخ معتاد حديث .

الناسخ : مجهول .

تاريخ النسخ : غير ثابت .

عدد الأوراق : ٩ ، مسطرتها ٢٨ سطراً فى الصفحة فى الغالب ، ١٣ كلمة فى

المتوسط فى الغالب [اللوحات رقم ٢٣ ، ٢٤] .

ويبدو لى أن هذه النسخة منقولة عن نسخة قديمة ينقصها التقيط أى غالب

فيها الأعجام .

وتبين لى من فحصها ومقابلاتها بغيرها كثرة التصحيف فيها والسقط فى بعض

المواضع .

وان ناسخها من غير العلماء لأنه يكتب أشياء غير مفهومة ولا تتسق مع

السياق (٢) .

(١) حالياً برقم ٤٤٩ فقه حنفى ، الهيئة العامة للكتاب ويوجد منها ميكرو فيلم بمركز التراث بمكة

المكرمة برقم ١١ مجاميع فقه حنفى .

(٢) وحرى بالإشارة الى أنه يوجد نسخة أخرى ضمن مجموع فى مجلد بالمكتبة الأزهرية بقلم

فارسي بخط صنع الله سنة ١١٣٠ وهى منجلولة وهى آكلة أرضة وهى من الورقة ٢٦٩ -

٢٨٧ ومسطرتها ١٧x٢١ سم - مجاميع ٤٨٩ .

أنظر فهرس المكتبة الأزهرية ٣ : ٢١ .

حاولنا الاطلاع عليها بالأزهر فحبل يتا وذلك بحجة أن المكتبة مغلقة ونجد لنقلها الى مكان

آخر . . وحاولنا بعد عام آخر قلم يسر لنا التوقف عليها .

ونسخة أخرى بمكتبة عالى فى جركيا .

ولكنها فى مجملها تتفق مع غيرها من النسخ من حيث البداية والفصول
والنهاية مما لا يمكن اعتبارها نسخة لها استقلالها وذاتيتها •
وسنكتفى بتحقيق مدى نسبتها الى ابن نجيم ثم نصرف عنها النظر ولا نعمل
عليها فى التحقيق •

خلاصة القول :

فبرغم كثرة النسخ ولعددتها لم يكن بينها نسخة المؤلف ، أو نسخة عليها
خطه ، أو عروضة عليها نسخته أو وقت بها حتى يعمل عليها بمفردها •
والنسخ التى سبقت الإشارة إليها تنتظم مجموعات ثلاث يرمز لكل واحدة
منها : أ ، ب ، ج •

== أنظر مقال عبدالله مخلص : التوائف الإسلامية فى العلوم السياسية والاقتصادية بمجلة مجمع اللغة

العرية بمصر ، السنة ١٨ ، ص ٣٣٩ - ٣٤٤ •

نهاية المخطوطة وثبت أنه سوره الخبير السيد
مصطفى بن السيد أحمد في جمادى الآخرة سنة
ثلاث عشرة ومائة وألف من الهجرة

تاریخ

[illegible]

شتمه صحابه و قاتلین ائمه
علیها حق فحش و لعنته
علی ذلک و کفره و کفره
و کفره و کفره
و کفره

فيان الخطوط - الملوقة لأحمد الذكور عبدالوهاب أبو سليمان من هيئة كبار العلماء بالملكة
وفاة أخيه: وهو المذكور عن نسخة الشيخ حبيب الدين المرشد بصيغة الشيخ طاهر
صلى: التاج: من نسبه وأرجحه بصيغة وقفاها الشيخ عبدالرحمن العجمي ثم دخلت في
ملك حسن عبدالرحمن بن حسن العجمي ثم الذكور عبدالوهاب أبو سليمان

لوحة رقم (٧)



عنوان ومبانيه مخطوطة برستون بالولايات المتحدة الأمريكية

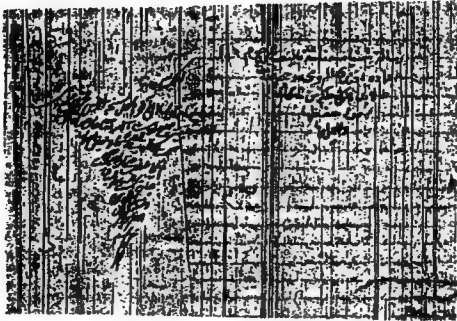
برقم ٤٠٣٠ مجموع رقم ٨٨

لوحة رقم (٨)



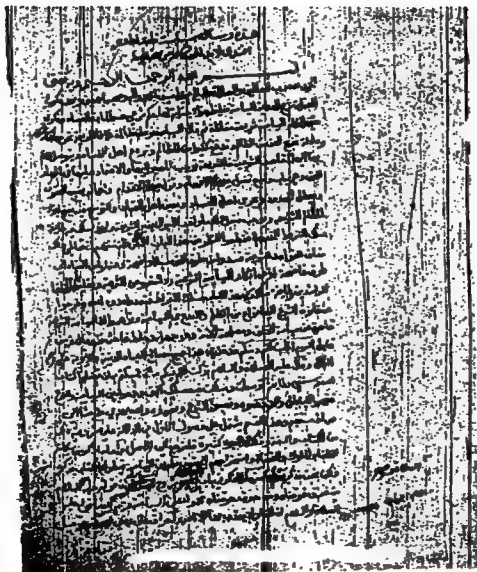
لوحة رقم (٩)

عنوان المخطوطة

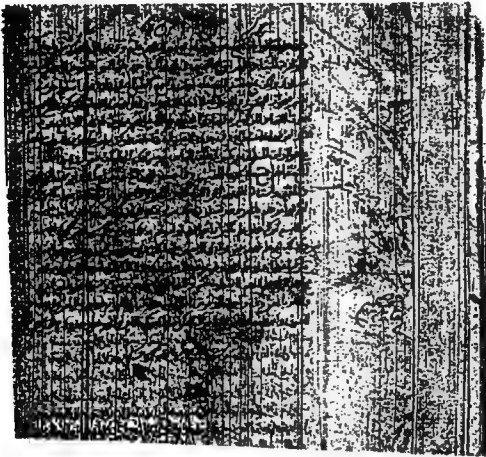


ضمن المجموع رقم ٥٠٣ يهولاً بجامعة برستون

لوحة رقم (١٠)



لوحة رقم (١١)



لوحة رقم (١٧)

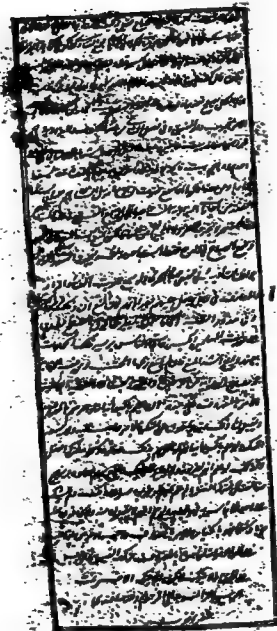
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا
محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين وبعد ذكرنا الفتاوى
شرح الملة السياسية فليطرح من أيدى المباحث
جسم الملة السياسية كونه من المباحث السياسية
شريعة مستقلة ثم قال السياسية زعمنا ثلاثة فاما
الاولى فمجرد سياسة عادلة تخرج الميزان الكمال
وتزود العمل الصادق وتوصل بها الى المقاصد الشرعية
فالشرعية فيها المقصود واليهاء الاعتقاد عليها في اختيار
المنهج والى باب واسع فتصل فيها الى افعالهم وتزود بها
الانصاف والى الله ينضم للفرق ويوصل الى الحدود ويترك
اما المقاصد وحينئذ انصاف وانصاف فيخرج
يوجب لتمام الشريعة ويوجب سفك الدماء واند
الاموال بقدر الزهوية والى اسلاك في طائفة سلك
لمعروف المذموم وتطعموا التظلم في الباب الاخير
من اناسهم ان فاعل ذلك كانت المزايا الشرعية قد لا
طريق الى سلاسة ودية فيمن انصاف الى اربابنا
اد في الملة السياسية التزوية فليطرح في الملة السياسية
وطائفة سلك في الباب سلك في الملة السياسية
معهده ومعه من غير ان الشرع المباح من السلام
والدعوى في الملة السياسية ودر الملة السياسية التزوية
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا
محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين وبعد ذكرنا الفتاوى
شرح الملة السياسية فليطرح من أيدى المباحث
جسم الملة السياسية كونه من المباحث السياسية
شريعة مستقلة ثم قال السياسية زعمنا ثلاثة فاما
الاولى فمجرد سياسة عادلة تخرج الميزان الكمال
وتزود العمل الصادق وتوصل بها الى المقاصد الشرعية
فالشرعية فيها المقصود واليهاء الاعتقاد عليها في اختيار
المنهج والى باب واسع فتصل فيها الى افعالهم وتزود بها
الانصاف والى الله ينضم للفرق ويوصل الى الحدود ويترك
اما المقاصد وحينئذ انصاف وانصاف فيخرج
يوجب لتمام الشريعة ويوجب سفك الدماء واند
الاموال بقدر الزهوية والى اسلاك في طائفة سلك
لمعروف المذموم وتطعموا التظلم في الباب الاخير
من اناسهم ان فاعل ذلك كانت المزايا الشرعية قد لا
طريق الى سلاسة ودية فيمن انصاف الى اربابنا
اد في الملة السياسية التزوية فليطرح في الملة السياسية
وطائفة سلك في الباب سلك في الملة السياسية
معهده ومعه من غير ان الشرع المباح من السلام
والدعوى في الملة السياسية ودر الملة السياسية التزوية

لوحة رقم (١٣)



نهاية مخطوطة محافظة الاسكندرية برقم ٢٠٨٤ فنون متنوعة وللمت عنوان الرسالة باسم
« السياسة » ومؤلفها « دده أفندي »

لوحة رقم (١٥)



ثبت في نهايتها الرسالة المنسوبة للمرحوم دده الخدي
روائح آثار الرطوبة في المخطوطة

لوحة رقم (١٧)

بالحرية واخرجها وعلاها بالعدة حتى سقط خارجا ومن هذا قالوا
 اذا سمع صوت ضلابة في منزل انشأه على عليه وفي مساكن العذر
 من اجارته البتة اذ من المستاجر انظر انواع الفسق في الدار
 المستجرة حتى السخا لا يخرج الا جرد ولا يجردان من الدار وكلما
 يبيع اشتد الخلق فان اخلع وسمع الصبايح في داره فقد سقط
 حرمة نفسه فحز الشهور والدفع لم يلاذن للتأديب وفي
 التقيض للامام الكركي ولو سمع صوت القنابة والخزيرة والمقا
 وفي داره فاعلم انهم لا يمانون بالخلق في ذلك فخذوا
 استطاع وفي هذه الغيبة له سماعات لم تكن يطير في فوق السطح
 مطلقا على قدرات المساجد وكسرت حاجات الناس في تلك الحما
 يوزع ويبيع اشتد الخلق فان لم يمتنع فربما الخشب ويخشب
 النهاية وسرور البراية على الزخيرة والحق وسنارة الغيبة
 اية الملبث الاخر بالمعروف على وجهه ان كان يعلم بالكثر زايه
 انه لو اخرج بالمعروف يتبعون ذلك منه ويحتجبون
 على المنكر فالواجب عليه ولا يسد ذلك ولو لم يعلم بالكثر زايه
 بان لو اخرج به ذلك قد فسد وشقة فكره افضل وكنك لو علم
 انهم يعرفونه ولا يصرون ذلك ويتبعون عدو له ويبيعونه
 انما فكره افضل ولو علم انهم يعرفونه صبر على ذلك ولم يترك
 على وجهه فله باس ويعد بما يمد ولو علم انهم لا يتبعونه ولا يمانون
 منهم حرج ولا شئ عند الجاهل والآخر بالمعروف واجب او لم

زن

برئيتهم

لوحة رقم (١٨)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة الرياض
عمادة شؤون المكتبات
قسم المخطوطات

رقم التصور ٥٧٤/٢
التاريخ ١٥/٥/١٩٩١

مكتبة جامعة الزقازيق رقم المخطوط ... ٤٦٩٥

عنوان القطوط : مبحث شغل على اربعة كيب اولاً : سوية الفتاوك

المؤلف: سيف الدين العمري

اسم النسخ وتاريخ النسخ: (دوسم علی بن ابراهیم بن سینوی)، ۵۱۱۶۷ھ

عدد الأوراق : ٩٩٦ م الأجزاء : ١٢

المقال : ١٥٨٤٦ - ١٥٨٤٧ - ١٥٨٤٨ - الموضوع :

ملاحظه: قسم نامه و الاطراف و غیره شروع و تعلیقات و غیره
معمولاً در این کتاب درج شده است.

ثابت اسم النسخ : درویش بن علی بن اسماعیل الامتنبولی
وتأریخ النسخ سنة ۱۱۹۷ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه أجمعين وبعد ذكرنا المبادئ التي هي كمالها في الشريعة
فإنما هي الخاتمة لها حكم شرعي وحكم مدني لا بد أن يكون
فيها من الحكم الشرعي شريعة مقلظة ثم قال الشريعة فيها
تأليف في الشريعة يحرم ما وعد الله نفع الحق من الظالم ويمنع
الحق من الظالم ويمنع أهل الفساد ويتوصل بها إلى القضاء
الشريعة والشريعة هي التي هي أصلها والاعتماد على ما في
أهلها الحق وهو يك ولأنه يصل إلى الأحرار ويترك فيه
الأحرار وأهلها يصل إلى الحق ويعمل الحق ويحرر أهل
الفساد ويعني أهل الفساد والناس نفعهم فيهم وبهم
الظالم لا ينفعة ويجب سلك الدماء أخذ الأمر إلى
الشريعة ولهذا سلك فيه طائفة سلك القريب إلى
نظمهم القريب من الباب الإيماني فطائفة منهم من تعاطى
فلك مناف للتحقق الشريعة فمد من طرق التي سلكها
واختار وعدل إلى الضال الطرق واختار في أعمال الشريعة
الشريعة والناس يصل الشريعة وقيل في الحكم الشرعي
ولا ينفذ سلك في هذا الباب سلك الأشرار فمدوا
مدوا والله وحدهم فانزلت الشريعة إلى أنواع الظلم

برئيه تلك الحمايات بمنزلة ومنع استئذان فانت
 لم تمنع فجهل المحجبين ومنعهم من منعهم
 ابو الليث الامراء يعرف على وجوه ان يعلم
 بالبربر اسيادته لو امرهم بالمعروف يعلون ذلك
 منه ويمتنعون عن النكر فالامر واجب عليه
 ولا يسهل تركه ولو علم بالبربر اسيادته لو امر
 بذلك قد فوه وشتموه فتركه افضل واكبر
 لو علم بالبربر اسيادته انهم يضر بوجهه ولا يصح على
 ذلك ومنع بينهم عداوة ويمنع منه القتال
 فتركه افضل ولو علم انه لو فرض بوجهه منعه على
 ذلك ولم ينك على احد الا ما من فهو عا حجة
 ولو علم انهم لا يفتكروا منه ولا يخافون منه
 حترابا ولا خبا فهو بالحيات والامر بالمعروف والاخر
 او فرض اذا غلب على ظن الامراء لو امر بالمعروف
 ترك الفسق وانما على ظنه انه لا يستركه
 لا يكون انما يترك الامر واقعا على حاله

بالصواب والنية الرجح
والحاشى وكان الغرض
من تحاشي هذه
الاشياء
موجع
المرء

لوحة رقم (٢٢)



هذه الرسالة هي من كتابه
ابن حزم في السياسة
التي هي

[illegible]

المبحث الثاني نسبة الرسالة الى مؤلفها الحقيقي

تسبب الرسالة إلى عدة علماء هم :

الأول : ابن كمال باشا (المتوفى ٩٤٠ هـ) .

الثاني : ابن نجيم المصري (المتوفى ٩٧٠ هـ) .

الثالث : دده أفندي (المتوفى ٩٧٣ هـ) . أم (المتوفى ١١٤٦ هـ) .

نعرض هنا لترجمة موجزة لكل واحد منهم ، ونحقق ليتبين من خلالها مدى صحة نسبة الرسالة إليه :

١- ابن كمال باشا :

هو أحمد بن سليمان الرومي ، الشهير بابن كمال باشا المولى شمس الدين ، ولد في طوقات من نواحي سيواس ، وتعلم في أدرنه ، واشتغل بالتدريس ، وولى قضاء أدرنه ، ثم الإفتاء بالإستانة إلى أن مات سنة ٩٤٠ هـ .

قال طاشكبرى زاده (ت ٩٦٨ هـ) : له رسائل كثيرة في المباحث المهمة الغامضة وكان عدد رسائله قريباً من مائة رسالة ، (١) وله في الفقه الحنفي : المهمات ، وشرح سماه بالإصلاح والإيضاح . قال فيه محمد عبدالحى اللكنوى :
« قد طالعه ... فوجدته محققاً ملقفاً مولماً في الإيرادات على الوقاية وشرحها لصدر الشريعة ... » (٢) .

(١) الشقائق العثمانية في علماء الدولة العثمانية ص ٢٢٧ ، والكواكب السائرة ٢ : ١٠٧ ، وقال التيمي (ت ١٠٠٥ هـ) : له رسائل كثيرة ، في فنون عديدة لعلها تزيد على ثلاثمائة رسالة ،

أنظر : الطبقات السنية في تراجم الحنفية تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، طبعة مصر ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م ترجمة رقم ١٩٩ ص ٤٠٩ - ٤١٢ .

(٢) الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ٢٢ .

لم أقف من خلال التتبع والاستقراء لما عرض وكتب عن رسائله على اسناد رسالة « السياسة الشرعية » فى كتب التراجم لابن كمال باشا ، على الرغم من تعددها لأكثر رسائله (١) . ومن الفحص الموضوعى للرسالة ومصادرها ، ومنهجها ، تبين أن صاحب الرسالة يستند إلى كتاب « الإيضاح شرح إصلاح الوقاية » وهو لابن كمال باشا ، ولو كانت هذه الرسالة له ، لأسندها إلى نفسه كما هو عادة المؤلفين حين يحيلون إلى مؤلفاتهم أو ينقلون منها (كما فى كتابنا ٠٠) (وقد فصلناه فى كتابنا ٠٠) وغير ذلك من التعبيرات التى تفيد اتحاد نسبة التأليف فى الكتابين الأمر الذى يشعر أن هذه الرسالة ليست لابن كمال باشا ، كما تم الرجوع إلى كتاب مهمات القاضى أو المفتى لابن كمال باشا وجرت مقارنته بالرسالة فلم نجد أموراً مشتركة بينهما مما يتأكد معه علم نسبة هذه الرسالة إليه .

٢- ابن نجيم (٢)

هو العلامة زين الدين بن إبراهيم ، المعروف بابن نجيم الحنفى . ولد بالقاهرة سنة ٩٢٦ هـ ، وأخذ عن علمائها ، وأجازته الكثير من علماء عصره بالإفتاء والتدريس ، وكان الفقه الحنفى أعظم اهتماماته العلمية درساً وإفتاء وتدریساً (٣) .

(١) أنظر الشقائق النعمانية ٢٢٧ ، والفوائد البهية ٢٢ ، والأعلام للزركلى ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٠م جـ ١ ص ١٣٣ . وقال إن مجموعة رسائل تشمل ٣٦ رسالة قد طبعت له ، وكذلك رسالة فى « الكلمات العربية » ، وفى « الجبر والقدرة » و « معجم المؤلفين » ١ : ٢٣٨ وأشار إلى إحالات حاجى خليفة فى كشف الظنون . وقد نسب حاجى خليفة رسالة « السياسة الشرعية » لديه أفندى وابن نجيم ولم يستند إلى ابن كمال باشا .

(٢) أنظر فى مصادر ترجمته : أنكواكب السائرة للفرزى ٣ : ١٥٤ ، شذرات الذهب لابن العماد ٨ : ٣٥٨ ، الفوائد البهية للكنزى ١٣٤ هامش ، هدية العارفين ١ : ٣٧٨ ، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٤ : ١٩٢ .

(٣) يقول عن نفسه : « إن الفقه أول فنونى ، طالما سهرت فيه عيونى ، وأعملت ببنى أعمال الجند مابين مصرى وبندى وطنونى ، ولم أنل منذ الطلب أعتى بكتبه قديماً وحديثاً ، وأسى فى تحصيل ما هجر منها سعيأ حثيثاً ، إلى أن وقتت منها على الجمل الصغير ، وأعطت بغالب =

ومن مصنفاته :

* البحر الرائق شرح كنز الدقائق لأبي البركات عبدالله بن أحمد النسفى المتوفى سنة ٧١٠ هـ ، طبع فى ثمانية أجزاء سنة ١٣١١ هـ .

* الفتاوى الزينية جمعها تلميذه شمس الدين محمد بن عبدالله الخطيب ورتبها ترتيب الكتب الفقهية (١) .

* الأشباه والنظائر ، يشتمل على معرفة القواعد والضوابط الفقهية ، وهو آخر كتبه .

* فتح الغفار فى شرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار فى أصول المنار (٢) .

* حاشية على جامع الفصولين (٣) .

* لب الأصول فى تحرير الأصول لابن الهمام (٤) .

* الرسائل الزينية فى فقه الحنفية .

جمعها ولده أحمد بن زين الدين ، قال فى بدايتها : « إن والدى قد ألف رسائل ووقائع فى فقه الحنفية فى إثناء أمره إلى أن قضى الله أمره ، فأردت أن أجمعها فى بعض كرايس على ترتيب الكتب ليسهل الكشف عنها بعد تسميتها بالرسائل الزينية فى فقه الحنفية نسبة للمؤلف وهى ٤١ رسالة (٥) وليس من بينها رسالة السياسة

= الموجود فى بلدنا القاهرة مطالعة وتأملاً بحيث لم يفتنى منها إلا التلخيص السير ، أنظر : الأشباه والنظائر تحقيق وتقديم محمد مطيع الحافظ ، دمشق ، طبعة دار الفكر ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ص ١١ .

(١) طبعت بهامش الفتاوى الفيلالية فى مصر سنة ١٣٢٢ هـ .

(٢) طبع فى القاهرة فى جزئين بمطبعة مصطفى البابى الحلبي ، سنة ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .

(٣) ذكر فى كشف الظنون ١ : ٥٦٦ ، وحلية العارفين ١ : ٣٧٨ .

(٤) ذكر فى حلية العارفين ١ : ٣٧٨ .

(٥) طبعت هذه الرسائل فى آخر حاشية الحموى المسماة غمز عيون البصائر على معائن الأشباه والنظائر ، وفى الإستانة سنة ١٢٩٠ هـ ، وبآخرها رسالة فى الحراج للمؤلف أيضاً ، وطبعة =

الشرعية ، كما أن له رسالة تتعلق بالفلوس التي كلمت .
توفى سنة ٩٧٠ هـ ، ودفن بجوار السيلة سكينة بنت الإمام الحسين بن علي
رضي الله عنهما .

ومن الأمانة العلمية القول : بأن منهج ابن نجيم في رسائله يكاد يتفق مع
المنهج في رسالة السياسة الشرعية بالاشارة إلى المصادر التي نقل عنها ، وهو منهج
يسير عليه جل فقهاء الحنفية . ولعل هذا هو مادفع حاجي خليفة إلى إثبات نسبة
الرسالة لدهه خليفة وإلى ابن نجيم (١) كما وجدت عدة نسخ من الرسالة تسندها
إلى ابن نجيم .

ويبدو لي أنه لما يعين على وضع المسألة وضعها الصحيح ، وبين مدى صحة
نسبة هذه الرسالة - السياسة - إلى ابن نجيم هو المقارنة بين بعض النصوص الثابتة
فيها ، وما هو ثابت عن ابن نجيم .

[١ - تعريف السياسة]

ففي تعريف السياسة يقول صاحب رسالة « السياسة الشرعية » : « ذكر في
العناية شرح الهداية » « السياسة تغليب جزاء جناية لها حكم شرعي حسما لمادة
الفساد » (٢) في حين أنه ثابت عن ابن نجيم القول : « لم أر في كلام مشايخنا
تعريف السياسة » (٣) ثم يعرض قول المقرئ في الخطوط وإنها رسمت بأنها القانون
الموضوع لرعاية الآداب وانتظام الأموال (٤) .

= أخرى باسم « رسائل ابن نجيم » تحقيق الشيخ خليل المس ، طبع دار الكتب العلمية ، بيروت
١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

(١) كشف القنون ص ٨٧٣ .

(٢) انظر النص المحقق ص ٧٣ ، ويذكر مآورد في معين الحكام بأن السياسة شرعة مغلظة .

(٣) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٥ ص ٧٦ .

(٤) البحر الرائق ٥ : ٧٦ .

ثم قال ابن نجيم فى تعريف السياسة : إن السياسة هى فعل شىء من الحاكم لمصلحة يراها وإن لم يرد بذلك الفعل دليل جزئى ، (١) . فتعريف ابن نجيم للسياسة أوسع من أن يحصرها فى تـفـلـيـظ العقوبة .

[٢ - أنواع السياسة]

وفى أنواع السياسة ينقل صاحب رسالة : السياسة ، عن معين الحكام بنصه أنواع السياسة (٢) .

بينما ابن نجيم ينقل عن المقرئى (ت ٨٤٥ هـ) (٣) فى خطـطـه أنواع السياسة .

إن توافق كلام الطرابلسى (ت ٨٤٤ هـ) والمقرئى فى أنواع السياسة يفيد أن مصدرهما المشترك هو بـصـرة الحكام لابن فرحون (ت ٧٩٩ هـ) (٤) .

[٣ - التعزيز]

عرض صاحب رسالة : السياسة الشرعية ، فى فصل التعزيز ، أن التعزيز

(١) البحر الرائق ٥ : ١١ .

(٢) أنظر النص اخفق ص ٧٤ ومعين الحكام ص ١٦٩ .

(٣) هو أحمد بن على بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم . . البعلبلى الأصل ، المصرى المولد والدار والوفاء ويعرف بابن المقرئى ، مؤرخ ، محدث ، شارك فى بعض العلوم ، ولد فى القاهرة سنة ٧٦٩ هـ . ومن تصنيفه : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، ودرر العقود الفريدة فى تراجم الأعيان المفيدة ، وامتاع الأسماع فى سيرة الرسول ، والسلوك فى معرفة دول الملوك ، مات سنة ٨٤٥ هـ .

أنظر ترجمته : الضوء اللامع ٢ : ٢١ - ٢٥ ، السيوطى : حسن الخاضرة ١ : ٣٢١ ، شلوات الذهب ٧ : ٢٥٥ ، الشوكافى : البدر الطالع ١ : ٧٩ - ٨١ ، معجم المؤلفين ٢ : ١١

(٤) بـصـرة الحكام فى أصول الأحكام ومناهج الأحكام ومراجعة وتقديم طه عبدالرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ج ٢ ص ١٣٧ .

الواجب حقاً لله تعالى يلى إقامته كل أحد بعلة النيابة عن الله نقلاً عن حدود مجمع الفتاوى (١).

وللامام ابن نجيم رسالة فى « إقامة القاضى التعزيز على المفسد من غير توقف على مدع » .

وقد نقل عن فتح القدير مائمه « إن ماوجب فيه حق الله تعالى - أى ماتعلق نفعه بالعامه - أنه يجب على الإمام ولايحل له تركه إلا فيما علم أنه انزجر العاقل قبل ذلك . . . » .

وقال ابن نجيم « من كان ضرره عاما كرجل يؤذى بلسانه ويده فإذا أعلموا القاضى بذلك قبل خبرهم حيث كان اغبر عدلا فيزجره القاضى ويمتنعه أشد المنع ويعززه بمايلق بحاله » .

وفى الظهيرية من الكراهية : رجل ثقیل ويضر الناس بيده ولسانه فلا بأس بإعلام السلطان به ليزجره . انتهى .

ويعقب على ذلك فيقول « فقد استغيد منهما أن إعلام القاضى بذلك يكفى لتعزيزه ، وهو من باب الأخبار فلايحتاج الى لفظ شهادة ، ولا إلى مجلس قضاء (٢) » .

يتضح لنا مما تقدم أن ابن نجيم يقرر أن التعزيز حقاً لله تعالى يجب على الإمام أو الحاكم إقامته لا على كل أحد كما يرى صاحب أحكام السياسة والتباین

(١) راجع النص المأخوذ من ١٣٩ وفتح القدير ٤ : ٢١٢ .

(٢) أنظر رسائل ابن نجيم ، الرسالة الثالثة عشر ، وبصفة خاصة من ١٢٢ وفى ١٢٦ « أن التعزيز إذا كان حقاً لله تعالى يكفى فيه مجرد الإخبار ولايعرف على الدعوى كالثقیل والمعانقة والمس والغناء والنوح وكلما خلوة بالأجنبية والمبيت عند أجنبي سواء كان لها زوج ادعى عليها أو لا ، لأنه حق الله تعالى ، وكلما تحرم الخلوة بالأجنبية وإن رضى زوجها أو محرمها . . . » .

والاختلاف بين صاحب رسالة السياسة وابن نجيم وارد ، ونطمئن معه الى نفي نسبة هذه الرسالة لابن نجيم .

ومما يؤكد نفي هذه الرسالة عن ابن كمال وابن نجيم أن كبير فقهاء الحنفية المتأخرين محمد أمين المشهور بإبن عابدين أمد هذه الرسالة ونسبها الى دده أفندى فقال : « وفي رسالة دده أفندى في السياسة » (١) .

(٢)

٣ - دده خليفة (ت ٩٧٣ هـ) :

هو المولى كمال الدين المعروف بدده خليفة الحنفى أو دَادَه جنقى أفندى الأماسى ، واسمه إبراهيم ويشتهر بلقب « قاره داده » ولد بقرية « سُونَا » القرية من مدينة أماسية ، وكان يزاول مهنة الدباغة قبل الإشتغال بتحصيل العلم ، وكان أميا حتى ناف عمره على العشرين ، أحس بداعله بالرغبة الشديدة فى التعليم فبدأ من الألف ، وكان له فطنة نادرة وذاكرة ممتازة ، وكان فى غاية الصبر حتى صار معيدا للمولى سنان الدين المشتهر بالحق البروسى فى مدرسة السلطان مراد بمدينة بروسه ثم تولى مدرسة بايزيد باشا ، ثم تولى عدة مدارس : منها مدرسة خسرو باشا بمدينة حلب ، وهو أول مدرس بها ، وقوض إليه الفتوى بهذه الديار .

قال صاحب العقد المنظوم فى ذكر أفاضل الروم فيه : « توفى - رحمه الله - سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة ، وكان رحمه الله عالما فاضلا مجتهدا فى إقتناء العلوم وجمع المعارف ، آية فى الحفظ والإحاطة له اليد الطولى فى الفقه والتفسير ، وكتب رحمه الله تعالى حاشية على شرح التفتازانى فى الصرف وبسط الكلام وبالغ فى

(١) حاشية رد المحتار على الدر المختار ، بيروت ، طبعة دار الفكر ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، الجزء

الرابع ، ص ٧٦ .

(٢) دده : لفظة فارسية معناها الشيخ - ملك الدرر ١ : ٦٧ .

جمع الفوائد والمهمات وله منظومة فى علم الفقه وعدة رسائل فى فنون عديدة رحمه الله تعالى ؛ (١) .

وقال محمد طاهر أفندى البروصى (٢) : « توفي سنة ٩٧٥ هـ ، ودفن فى ساحة مسجد خوجة الأستاذ محمد القرماني (أو الكرمانى) الواقع فى الزقاق المقابل للكنيسة الموجودة فى بداية السد المعروف » وقال : « كان رحمه الله تعالى واقفا على كثير من علوم عصره وله رسائل ومؤلفات ما بين ترجمة وحواش ومجاميع وغيرها » .

كتبه : « طبقات النحاة » قد ترجم فيها لعلماء النحو والأدب وكتب عن أحوالهم .

- حاشية على شرح العزى وهو كتاب مشهور متداول بين الأتراك ، متخصص فى علم الصرف والنحو والبلاغة .
 - حاشية على تفسير القاضى (لعله البيضاوى لأنه المشهور بينهم بالقاضى) .
 - حاشية على كتاب صدر الشريعة (لعله التوضيح لعبدالله بن مسعود) .
 - حاشية على كتاب المواقف .
 - حاشية على الغيالى .
- وقد اشتهرت بين تلاميذه هذه الحواشى « بحواشى دادة جتى » .

(١) ملحق بالفتاوى التتمعية فى علماء الدولة العثمانية لطاشكبرى زاده المتوفى ٩٦٨ هـ ، ص ٣٧٥ . وكلما ذكر وفاته ابن العماد فى شذرات الذهب جـ ٨ ص ٣٧٤ فيمن مات سنة ثلاث وصحين وتسماعة .

(٢) عثمانلى مؤقلىرى (باللغة التركية لى المؤلفون العثمانيون) جـ ٣ ص ٢٩٩ اعتداداً . فكرى ياروز ، وكيل مفتى استنبول ، واسماعيل أوزن مساعد مفتى استنبول ، استنبول دار مرال (بدون تاريخ) جـ ٣ ص ٢٩٨ . وقد أفادنى بهذه المعلومة الباحث التركى للدكتوراه فى الأصول بجامعة أم القرى : عمر عثمان أريق - جزاء الله خيراً - بأن نقلها من التركية إلى العربية .

- وله مجموع باسم « لجة الفوائد » :
- كتاب « مناقب الأولياء » .
- كتاب « مصارف بيت المال » .
- كتاب « سياسة فامة » (رسالة السياسة أو كتاب السياسة) .
- له منظومة في الفقه على غرار المنظومة الوهبانية .
- وقد ترجم شيخ الإسلام عارف أفندي حفيد العالم المعروف عشرينزاده كتابه « سياسة فامة » المذكور وطبعه على نفقته (١) [لعله ترجمه إلى التركية كما يفهم من السياق] (٢) .

٤ - دده أفندي ، أبرالمكارم محمد بن مصطفى بن حبيب (ت ١١٤٦هـ)

قال فيه المرادى : « الملقب بالدده الحنفى الأرضومى ، السيد الشريف ، نزيل دار السلطنة قسطنطينة وقاضيا ، وأحد علمائها الأعلام الأفاضل ، قدم دار السلطنة فى

(١) ترجمة سياستنامه تأليف منقارى زاده دده أفندى بروموى ، ترجمة شيخ الإسلام محمد عارف أفندى ، إستانبول ، تقويم خاتنه عامره ، مطبعة سى ، سنة ١٢٧٥ فى ٦٦ ص ، ٢٢ سم .
أنظر ص ٤٥ تحت رقم ٢٤٧ من القسم الأول من فهرس المطبوعات التركية العثمانية التى ألفتها دار الكتب القومية منذ انشائها عام ١٨٧٠م حتى نهاية عام ١٩٦٩م ، وقد وقفت على هذه النسخة بدار الكتب المصرية برقم ٢١٢ فقه تركى ، وبلغتها ونهايتها تتفق مع نسخة الرسالة محل التحقيق . قال الشيخ السيد عبد الله جمال الدين المعروف ببركت زاده فى تعريب السياسة الشرعية فى حقوق الراعى وسعادة الرعية ، طبعة الترقى ، ١٣١٨ هـ ص ١٠ ، ١١ . ولم ير إلى الآن ولا سيما فى اللغة العثمانية سفر عن السياسة غير الرسالة التى نقلها المرحوم عارف أفندى شيخ الاسلام الأسبق عن كتاب السياسة لده أفندى من أهالى برنسة .

(٢) المؤلفون العثمانيون ج ٣ ص ٢٩٩ .

دولة المرحوم المولى شيخ الاسلام فيض الله المفتى بالدولة العثمانية . وأدخله الطريق
وسلكه ، وترقى بالرتب حتى صار قاضياً فى الغلطة خارج قسطنطينية ثم ولى قضاء
البلدة المذكورة بعده مدة واشتهر وتفرق ونهض للمعالى . . وأقبلت عليه الدنيا
بحلأفورها . .

وله من الآثار : كتاب : السياسة والأحكام ، مفيد جداً ، ورسالة فى الفقه ،
ورسالة فى المولد النبوى ، وأشعار بالفارسية والتركية .

ولما قتل فيض الله -المفتى المذكور ، . . نفى المترجم بالأمر السلطاني الى
بلده بروسا ، واستقام بها إلى أن مات نحو ثلاثين سنة ، وكانت وفاته سنة ست
وأربعين ومائة وألف (١) .

ويدور لى أن رسالة : السياسة ، محل التحقيق ليست له للأسباب الآتية :
١ - منهج أبوالمكارم محمد بن مصطفى الشهير بده أفندى فى كتبه التى اطلعت
عليها : المدحة الكبرى من الكلام القديم ، والوسيلة العظمى فى شتمائل
المصطفى (٢) لا يعتمد فيهما على النقل والاشارة إلى المصادر بعكس ماورد فى
رسالة السياسة .

٢ - أن مصادر رسالة : السياسة ، تقف عند وقت قريب من وفاة دده خليفة المتوفى
سنة ٩٧٣ هـ . ولا نجد أى مصدر بعد تاريخ وفاته .

(١) سلك الدرر: ١ : ٦٦ ، ونظير فى مؤلفاته : إيضاح الكتون ، ملحق بكشف الظنون ج ٤ ص
٣٠٤ ، كتاب السياسة والأحكام ، ص ٤٥٤ المدحة الكبرى ص ٧ ، الوسيلة العظمى فى
شتمائل المصطفى ، هدية العارفين (لاسماعيل باشا البغدادى أيضاً) طبعة مكتبة المتنى ، بغداد
١٩٥٥م ج ٢ ص ٣٢١ ، ومعجم مطبوعات سركيس ، طبعة ١٣٤٦ هـ ، ١٩٢٨م ص
٦١١ ، الأعلام للزركلى طبعة خاصة ، مصر ١٩٨٠م ج ٧ ص ١٠٠ .

(٢) طبع بالمطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر اغية سنة ١٣٠١ هـ .

٣ - إن من نسخ رسالة « السياسة » التي اعتمدنا عليها بعضها كتب قبل مولده وبعضها ذكر المرحوم فيها قبل تأريخ وفاته في (١١٤٦ هـ) .
ويدعو أن شيوع رسالة « السياسة » ونسبتها إلى دده أفندى مع إشتهار الأخير بهذا الاسم ، واشتغاله بالقضاء حذى بالمرادى ومن تبعه الى نسبة هذه الرسالة اليه .

ونخلص من هذه الدراسة إلى أن رسالة « السياسة » أو « السياسة الشرعية » هي لدهه خليفة المتوفى فى الغالب ٩٧٣ هـ ، وقد اعتبرها الشيخ محمد الخضر حسين من المؤلفات الفقهية التى تتميز بالاصالة فقال : « شهد أولو العلم أن الاسلام قد رسم للسياسة خطة واسعة ومن لها نظاماً عامة ... فصرفوا أنظارهم إلى دراسة تلك الخطة والنقطة فى هايتك النظم حيث كانت سياستهم العملية موصولة بها وقائمة على أساسها ومن المؤلفات على هذا النمط ٠٠ رسالة السياسة الشرعية لإبراهيم بخشى داهه (١) .

المؤلفات فى السياسة الشرعية :

إن من تمام الفائدة عرض المؤلفات فى السياسة الشرعية سواء ألفت فيها استقلالاً أو تبعاً مع مؤلفات أخرى ، ومقارنة رسالة دده أفندى بينها ، ويتضح من خلال هذا العرض أنها تأتى ضمن قائمة طويلة من مصادر السياسة الشرعية :

١ - إن أول رسالة فى السياسة الشرعية هي للوزير طاهر بن الحسين بن مصعب بن رزيق الحزاعى المتوفى ٢٠٧ هـ بعنوان « الوصية فى الآداب النينية والسياسة الشرعية » (٢) .

٢ - كتاب شيخ الاسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) : « السياسة الشرعية فى إصلاح

(١) فقه كتاب الاسلام وأصول الحكم ، المكتبة السلفية ، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م ص ٤٤ .
(٢) اسماعيل البغدادي : ايضاح المكون جـ ٢ ص ٧١١ ، وأورد ابن خلدون نص هذه الرسالة فى مقدمته . انظر مقدمة ابن خلدون ، تحقيق الدكتور على عبدالواحد وفى ، القاهرة ، نثر النهضة للطبعة الثالثة ، جـ ٢ ص ٧٧٥ - ٧٨٧ .

الراعى والرعية ، (١) .

٣ - وبعده تلميذه ابن القيم (ت ٧٥١ هـ) بكتابه « الطرق الحكمية فى السياسة

الشرعية » ، (٢) .

٤ - ابن فرحون ، برهان الدين إبراهيم بن على بن أبى القاسم المتوفى سنة ٧٩٩ هـ : القسم الثالث من كتابه « تبصرة الحكام فى أصول الأقضية ومناهج

الأحكام » موضوعه القضاء بالسياسة الشرعية (٣) .

٥ - الطرابلسى ، ، علاء الدين أبى الحسن على بن خليل ، المتوفى ٨٤٤ هـ :

القسم الثالث من كتابه « معين الحكام فيما يترد بين الخصمين من الأحكام »

موضوعه القضاء بالسياسة الشرعية (٤) .

٦ - طوغان الشيخ المحمى الحنفى (من علماء آخر القرن التاسع) له كتاب

« المقدمة السلطانية فى السياسة الشرعية » ، ويطلق عليه أيضاً « السياسة الشرعية

فى أحكام السلطان على الرعية » ، ألفه يرسم الخزانة السلطانية الأشرفية (عزلة

السلطان الملك الأشرف أبى النصر قايتباى ، وفرغ منه فى ١٥ رمضان سنة

٨٧٨ هـ) (٥) .

٧ - بيزم الأول ، محمد بن حسين بن أحمد بن حسين بن بيزم (١١٣٠ -

١٢١٤ هـ) له رسالة فى « السياسات الشرعية » ، (٦) .

(١) طبع محققاً بمعرفة الدكتور محمد إبراهيم البنا ، ومحمد أحمد عاقلور ، مصر ، دار الشعب ،

١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

(٢) حقق بمعرفة الدكتور محمد جميل غازى ، مكتبة المنلى ، مصر ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

(٣) راجعه وقم له طه عبدالرزاق سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، مصر ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

وانظر ج ٢ ص ١٣٧ وما بعدها .

(٤) طبعة البلى الحلبى ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م ص ١٦٩ وما بعدها .

(٥) منه نسخة نفيسة بمكتبة القامح برقم ٣٥١٩ ومنها مصورة بمركز إحياء التراث الإسلامى بمكة

المكرمة برقم ٦٢٨ قده عام .

(٦) أنظر فى ترجمته : أحمد محفوظ : المؤلفون التونسيون ، دار الغرب الإسلامى بيروت ، =

٨ - الشيخ عبدالله بن محمد بن فودي ، أمير نيجيريا سنة ١٢١٩ هـ ، والمتوفى ١٢٤٦ هـ ، له كتاب « ضياء الحكام فيما لهم وعليهم من الأحكام » خصص الباب الخامس منه بعنوان « فى السياسات الشرعية » (١) وله كتاب آخر بعنوان « ضياء السياسات وفتاوى التوازل » حققه الدكتور أحمد محمد كافى ، خصص الباب الأول منه فى « السياسات الشرعية » (٢) .

٩ - عبدالله جمال الدين ، قاضى القضاة بالديار المصرية ، المعروف ببركت زاده (ت ١٣١٨ هـ) له كتاب « تعريب السياسة الشرعية فى حقوق الراعى ومساعدة الرعية » (٣) وأصل الكتاب له أيضاً باللغة التركية .

١٠ - الشيخ عبدالوهاب خلاف (ت ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م) : السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية فى الشؤون الدستورية والخارجية والمالية ، المطبعة السلفية ، ١٣٥٠ هـ .

١١ - الشيخ محمد البنا : السياسة الشرعية ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ، (دون تاريخ) .

وله أيضاً مذكرات السياسة الشرعية ، مطبعة الشرق ، مصر ، ١٩٣٥ - ١٩٣٦ م .

= ج ١ = ص ١٧٤ - ١٧٥ ، والأعلام للزركلى ، طبعة خامسة ، ج ٦ ص ١٠٤ ، وقد طبع هنا الكتاب بعنوان « نبذة فى بعض القواعد الشرعية المرشدة لحفظ الإدارة الكلية » بالمطبعة الإعلامية سنة ١٣٠٦ هـ .

(١) قام بطبعه أبو بكر محمد الفلانى المشهور بأبي بكر سكى بمكة المكرمة ويقع فى ١٠٠ صفحة ، ويقع الباب الخامس من ص ٦٩ إلى آخر الكتاب .

(٢) نشرته الزهراء للإعلام العربى ، القاهرة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م وأنظر الباب الأول فى « السياسات الشرعية » من ٧٤ - ٨١ .

(٣) طبع مطبعة الترقى بمصر ، سنة ١٣١٨ هـ .

- ١٢ - الشيخ على الحقيف : السياسة الشرعية فى العصور الأولى ، وطبع باسم
ملحق لمذكرة السياسة الشرعية ، مطبعة الشرق ، مصر ١٩٣٥ - ١٩٣٦ م .
- ١٣ - الشيخ عبدالرحمن الجزيرى : ملحق السياسة الشرعية ، القاهرة ، مطبعة
الفتوح ، سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
- ١٤ - الشيخ عبدالرحمن تاج (شيخ الأزهر سابق) : السياسة الشرعية والفقه
الإسلامى ، مطبعة دار التأليف ، مصر ، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م .
- ١٥ - الشيخ عبدالعال محمد عطوة : محاضرات فى نظام الحكم فى الإسلام أقيمت
على شعبة السياسة الشرعية بالمعهد العالى للقضاء التابع لجامعة الإمام بالمملكة
العربية السعودية (١) .
- ١٦ - الدكتور فتحى الدرينى : خصائص التشريع الإسلامى فى السياسة والحكم ،
بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٧ - الشيخ جاد الحق على جاد الحق (شيخ الأزهر المعاصر) : بحث عن الفقه
الإسلامى ، ضمن دراسات فى الحضارة الإسلامية ، بمناسبة القرن الخامس
عشر الهجرى ، المجلد الثالث ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
١٩٨٥ (٢) .
- ١٨ - الدكتور عبدالله محمد محمد القاضى : السياسة الشرعية مصلر التقنين بين
النظرية والتطبيق ، طنطا ، من جمهورية مصر العربية ، دار الكتب الجامعية
الحديثة ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

(١) مطبوعة على الآلة الكتابة أنشمن ص ٢ - ٣٣ .

(٢) انظر الكتاب ص ٢٦٧ - ٢٨٨ .

المبحث الثالث

القيمة العلمية لرسالة السياسة الشرعية

التعريف برسالة (السياسة الشرعية) :

أولاً : بدأ المؤلف (داه أفندي) رسالته بعد الحمد لله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعنوان : في (بيان السياسة) .

عرض فيه لتعريف السياسة مقتبساً من كتاب (العناية) للبايزي ، وبين أنواعها ، والمقاصد الشرعية منها . وموقف الناس من الأخذ بها بين مفرط ومقصر ، ووسط معتدل ، وما يترتب على كل موقف .

ثانياً : جماعت الرسالة مقسمة إلى فصول معنونة بأرقامها وموضوعاتها في أربعة فصول .

وفصل أخير غير معنون برقمه .

الفصل الأول : الدلالة على مشروعية ذلك (السياسة الشرعية) من الكتاب والسنة .

الفصل الثاني : في أحكام هذا الباب .

الفصل الثالث : في الفرق بين نظر القاضي ونظر والي الجرائم .

الفصل الرابع : في الدعاوى بالتهم والعنوان .

وفصل أخير : في التحذير .

تضمن الفصل الأول بيان وجوه الاستدلال للسياسة الشرعية إجمالاً ثم ذكر

قضايا واقعية واستشهادات ذات دلالة شرعية تصب جميعاً في حجية الأخذ بها

وانعمل بمقتضاها .

أعقب تلك القضايا والأحداث موضوعاً بعنوان : (التومعة على الحكام فى أحكام السياسة ليست مخالفة للشرع) هو استيطا واستتاج من تلك الوقائع والأحداث وبعد أن قرر النتيجة منها عاد يستشهد بحجيتها بالقواعد الشرعية الكلية .

والسياسة الشرعية تقضى أن لا تجرى أمورها على نمط واحد بل يختلف باختلاف الزمان ، فمن ثم أورد بعدما تقدم من الاستدلال على مشروعيتها استدلالاً متنوعاً من النصوص والوقائع ذكر العنوان التالى : (اختلاف الأحكام باختلاف الزمان) . وذكر لهذا الكثير من النصوص الفقهية والاستباطات الشرعية مما يفتق والعنوان السابق .

وردت بعد هذا العنوانين التالية مقترنة بأحكام موضوعاتها ، مؤلفة من مصادرها :

للإمام أن يعمل بأكبر رأيه إذا فكر السرقة - عقاب المتهم بالسرقة - ما رأيت ظمناً أشبه بالعدل إلى آخر عناوين هذا الفصل .

الفصل الثانى : يبدأ بموضوع بعنوان : هل للقضاة الحكم بالسياسة ؟

تعرض بعده لموضوعات مهمة فى مجال السياسة الشرعية وأصحاب الاختصاص بها ، والوسائل التى يخولون الأخذ بها تحت العناوين التالية : هل للقضاة الحكم بالسياسة ، أساس عدم الولايات وخصوصها . . . إلى آخر ماوردت فى هذا الفصل .

الفصل الثالث : فى الفرق بين نظر القاضى ونظر والى الجرائم .

الفصل الرابع : فى الدعاوى بالتهمة والعدوان .

ثم ختم الرسالة بـ (فصل فى التعزير) تكلم فيه عما يجوز وما لا يجوز من أنواع التعزير ، ومن له حق العفو فيه إلى غير ذلك من موضوعاته . وقد أنهى

الرسالة ببيان وجوه الأمر بالمعروف متى يجب القيام به ومتى يسع تركه .
 وتمثل رسالة « السياسة الشرعية » لداده أفندى أصالة الفقه السياسى الإسلامى
 وبعده عن التبعية الفارسية أو التأثير بالفلسفة اليونانية لأنها اعتمدت فى المقام الأول
 على الإسلام بمصدره الكتاب والسنة (١) ، وعلى تحقيق المصلحة ودرء المفسدة فى
 المسائل التى لم يرد فيها نص ، واستفادت من تجربة الخلافة الراشدة ومن القواعد
 الفقهية .

مصادر رسالة « السياسة الشرعية » :

اعتمد إبراهيم بن بخشى زاده المعروف بلده خليفة فى رسائله بشكل رئيسى
 على المصادر الآتية :

- ١ - الأحكام السلطانية للإمام المارودى المتوفى ٤٥٠ هـ .
- ٢ - الذخيرة فى الفقه المالكى والمقارن للإمام القرافى المتوفى ٦٨٢ هـ .
- ٣ - الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية لابن قيم الجوزية المتوفى ٧٥٨ هـ .
- ٤ - معين الحكام للفقيه الحنفى الطرابلسى المتوفى ٨٤٤ هـ .
- ٥ - كثير من كتب الفروع لفقهاء الحنفية ، أهمها : كتاب « العناية » لكمال الدين
 البابرى ، وكتاب الهداية ، وشرح الوقاية ، والخلاصة ، والفتاوى البزازية
 وغيرها من مدونات المذهب الحنفى وموسوعاته المعروفة والنادرة وغيرها مما هو
 مبين فى فهرس الكتب الواردة فى الرسالة .

(١) الشيخ محمد المحضر حسين : نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم ص ٤٤ .

خصائص الرسالة (السياسة الشرعية) :

تميزت هذه الرسالة بخصائص علمية عليقة منها :

١ - الأمانة العلمية : أشار فيها المؤلف - رحمه الله - إلى المصادر التي استفاد منها ، وبالرجوع إلى هذه المصادر اتضحت دقته في النقل والإسناد .

٢ - لم يقتصر نقله على المذهب الحنفى بل استفاد من كتب الفقه المالكي والشافعي والخبلى مما يدل على مرونته وعدم تعصبه وانفتاحه على كتب المذهب الحنفى الذى يتبنى إليه .

٣ - الآراء التى اعتمدها وسطاً بين الإفراط والتفريط . فقد عرض لأنواع السياسات وآراء الفقهاء حول السياسة الشرعية ، وأقام الأدلة على أن أحكام السياسة ليست مخالفة للشرع ، وتتفق مع دلائل المصلحة المرسل ، ومع القواعد الفقهية مثل قاعدة : لا ضرر ولا ضرار ، واستفاد من التجربة فى عصر الرسول صلى الله عليه وسلم وفى عهد الخلفاء الراشدين (١) .

٤ - أبدى مرونة فكرية واسعة من خلال استمداد مادته العلمية فى هذه الرسالة من مصادر فقهية ومذهبية متنوعة ، فعمكت آثارها على الأحكام الشرعية الناضجة الوجهية ، المشرقة علمياً وفكرياً فى الكثير من القضايا التى عالجها من هذا استاده إلى القاضى ابن بشير المالكى فى تحليف القاضى الشهود (٢) .

(١) انظر النص المحقق ص ٨٣ .

(٢) انظر النص المحقق ص ١١١ .

مناقشة بعض الآراء فى رسالة السياسة الشرعية :

- أولاً - مدلول « السياسة الشرعية » الذى يمثل حجر الزاوية فى المفهوم والأبعاد .
ثانياً - الوسطية التى اعتمدها المؤلف بالجمع بين السياسة والشرع (١) .

عرّف دده الفندى السياسة الشرعية على أنها : « تغليظ جزاء جنابة لها حكم شرعى حسماً لمادة الفساد وإتباعاً لشرعية مغلظة » (٢) .

إن قصر السياسة الشرعية على تغليظ العقوبة يمثل جانباً واحداً منها وحسراً لها فى إطار ضيق محدود ويتنافى مع الوسطية التى رجحها . إذ السياسة قد تكون بغير التغليظ ، وبغير العقوبة ، وقد تكون بتخفيف العقوبة أو تأجيلها أو إسقاطها إذا وجدت موجبات التخفيف أو الإسقاط ويبان ذلك على النحو التالى :

أ - لم ينزل الرسول صلى الله عليه وسلم القتل بالمتنافقين الذين أظهروا النفاق ، وآذوه وأذوا جماعة المسلمين ، وقد كان صلى الله عليه وسلم يعلم بعضهم بأعيانهم .

وقد مثل القرطبي وغيره من المفسرين عن الحكمة فى ذلك ، وأجابوا بأجوبة أظهرها ما ثبت فى الصحيحين أنه - صلى الله عليه وسلم - قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : « أكره أن يتحدث العرب أن محمداً يقتل أصحابه » .
فقد غشى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يقع بسبب ذلك تغيير لكثير من الأعراب عن الدخول فى الاسلام ، حيث لا يعلمون حكمة قتل الرسول لهم ، فإنهم يأخذونه بمجرد ما يظهر لهم : فيقولون : إن محمداً يقتل أصحابه .

(١) انظر النص الحقيق من ٧٥ ، ٧٦ الفقرات ٦ ، ٧ ، ٨ .

(٢) انظر النص الحقيق من ٧٣ .

قال القرطبي : « وهذا قول علمائنا وغيرهم ، كما كان يعطى المؤلفة قلوبهم مع علمه بسوء اعتقادهم » (١)

ب - ومنها : تركه - صلى الله عليه وسلم - تأديب الأعرابي الذي بال في المسجد ، تقديراً لظروف بداوته وغلاظته ، وجهله وحدائه عهده بالاسلام ، ولهذا حين هم أصحابه به فنهاهم أن يقطعوا عليه بولته ، وقال : « إنما بعثتم مبشرين ، ولم تبعثوا معسرين » (٢) .

ولو فعل فعلته رجل من أهل الحضر ، لوجب أن يعزر ويؤدب ، فترك التعزير هنا تنبيه على مبدأ « الظروف المخففة » بل المسقطه للعقوبة أحياناً .

ج - ومنها تأخيرها إقامة الحد لمصلحة راجحة ، من ذلك ما جاء في سنن أبي داود : « أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال « لا تقطع الأيدي في السفر » . (٣) قال الإمام ابن القيم - رحمه الله - : « فهذا حد من حدود الله - تعالى - وقد نهى عن إقامته في الغزو خشية أن يترتب عليه ما هو أبغض الى الله من تعطله أو تأخيرها من حقوق صاحبه بالمشركون حمية وغضباً ، كما قاله عمر وأبو الدرداء وحليفة وغيرهم ، وقد نص أحمد وإسحاق بن راهوية والأزراعي وغيرهم من علماء الإسلام على أن الحدود لا تقام في أرض العدو ، وذكرها أبو القاسم الخرقى في مختصره

(١) تفسير القرطبي ج ١ ص ١٩٩ وأنظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، بيروت ، طبعة دار المعرفة ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ج ١ ص ٥١ ، والمحرر الوجيز لابن عطية تحقيق أحمد صادق الملاح ج ١ ص ١٦٨ .

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل ج ٢ ص ٢٣٩ .

(٣) سنن أبي داود ، كتاب الحدود ، باب الرجل يسرق في الغزو ، يقطع ج ٤ ص ٥٦٣ رقم

فقال : لا يقام الحد على مسلم في أرض العدو ، وقد أتى يسر بن أرطاة
برجل من الغزاة قد سرق مجنة فقال : لولا أني سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول : لا تقطع الأيدي في الغزو لقطعت يدك . رواه
أبو داود .

وقال أبو محمد الملقبى : هو إجماع الصحابة ، روى سعيد بن منصور في
سننه بإسناده عن الأحوص بن حكيم عن أبيه : أن عمر كتب إلى الناس :
أن لا يجلبن أمير جيش ، ولا سرية ، ولا رجل من المسلمين حدا وهو غاز
حتى يقطع الدرب قافلا ، لئلا تلحقه حمية الشيطان فيلحق بالكفار .
وعن أبي الدرداء مثل ذلك . وقال علقمة : كنا في جيش في أرض الروم ،
ومعنا حليفة بن اليمان ، وعلينا الوليد بن عقبة ، فشرب الخمر ، فأردنا أن
نحده ، فقال حليفة : اتعنثون أميركم ، وقد دنوكم من عدوكم فيطمعوا
فيكم ؟

وأتى سعد بن أبي وقاص بأبي مخجن يوم القادسية ، وقد شرب الخمر ،
فأمر به إلى القيد ، فلما اتقى الناس ، قال أبو مخجن :
كفى حزنا أن تطرد الخيل بالقنا . وأترك مشدودا على وثاقها .

فقال لابتة حفصة امرأة سعد : أطلقيني ، ولك - والله - على إن سلمني
الله أن أرجع حتى أطع رجلى في القيد ، فإن قُلت استرحمت مني ، قال :
فحلته ، حتى اتقى الناس ، وكانت بسعد جراحة ، فلم يخرج يومئذ إلى
الناس ، قال : وصعدوا به فوق العليب ينظر إلى الناس ، واستعمل على
اغيل خالد بن عرقطه ، فوثب أبو مخجن على فرس لسعد يقال لها
البقاء ، ثم أخذ رمحا ، ثم خرج فجعل لا يحمل على ناحية من العدو إلا
هزمهم ، وجعل الناس يقولون : هذا ملك ، لما يروونه يصنع ، وجعل سعد

يقول : الصبر صبر البلقاء ، والظفر ظفر أبي محجن ، وأبومحجن فى القيد ! فلما هزم العلورجع أبومحجن حتى وضع رجله فى القيد ، فأخبرت ابنة حفصة معلماً بما كان من أمره ، فقال سعد : لا والله ، لا أضرب اليوم رجلاً أبلى للمسلمين ما أبلاهم ، فغلى سبيله ، فقال أبومحجن : قد كنت أشربها اذ يقام على الحد ، وأطهر منها ، فاما اذ بهرجتى فوالله لا أشربها أبداً . وقوله اذ بهرجتى : أى أهدرتى بإسقاط الحد عنى ، ومنه : بهرج دم ابن الحارث : أى أبطله .

وليس فى هذا ما يخالف نصاً ، ولا قياساً ، ولا قاعدة من قواعد الشرع ، ولا إجماعاً ، بل لو ادعى أنه إجماع الصحابة كان أصوب .
قال الشيخ فى المفتى : وهذا اتفاق لم يظهر خلافه .

قلت : (أى ابن قيم الجوزية) وأكثر ما فيه تأخير الحد لمصلحة راجحة ، إما من حاجة المسلمين إليه أو من خوف ارتداده ولخوقه بالكفار ، وتأخير الحد العارض أمر وردت به الشريعة ، كما يؤخر عن الحامل والمرضع ، وعند وقت الحر والبرد والمرضى ، فهذا تأخير لمصلحة المخلود فتأخيره لمصلحة الإسلام أولى (١) .

د - ومن ذلك ما فعله الخليفة الثالث عثمان بن عفان - رضى الله عنه - حين ألح عليه جماعة من الصحابة أن يقتصر من عيئذالله بن عمر ، الذى دفعه الغضب لقتل الهرمزان ، اتهاماً له بأنه اشترك فى قتل أبيه . فلم يستجب عثمان لالحاح هؤلاء الصحابة - رضى الله عنهم - لا أقرار

(١) أعلام الموقعين عن رب العالمين تحقيق وضبط عبدالرحمن الوكيل ، مصر ، دار الكتب الحديثة ،

لعبيدالله على فعلته فى قتل امرىء بغير بينة ، ولا إنكار لوجوب القصاص من القاتل ، ولكن تقديراً للظروف المخططة بالجماعة الاسلامية عقب مقتل الفاروق واتقاء لفتنة قد يطارق شررها لو قتل عبيدالله . وفى هذا يقول :
أخشى أن قتل عبيدالله أن يقول الناس : قتل عمر أمى ، ويقتل ابنه
اليوم (١) .

هـ - ومن ذلك : أن أمير المؤمنين على بن أبى طالب - رضى الله عنه - آخر القصاص من قتل عثمان ، حتى تحين الفرصة المواتية ، ليأخذ على أيديهم ويحكم من عقوبتهم ، وهو آمن من عصيتهم (٢) .

(١) تاريخ الطبرى تحقيق محمد أبو الفضل ، مصر ، طبعة دار المعارف ، ط ٤ ، ج ٤ ص ٢٣٩ ،
والبدلية والنهاية لابن كثير تحقيق الدكتور أحمد أبو ملحم والدكتور على نجيب عطوى والأستاذ
فؤاد السيد والأستاذ مهدي ناصر الدين والأستاذ على عبدالستار ، بيروت ، دار الكتب العلمية ،
المجلد الرابع ، الجزء السابع ص ١٥٤ ورد مائعه ، وقد كان عمر قد أمر بسجنه ليحكم فيه
اغليظة من بعده ، فلما رلى عثمان وجلس للناس كان أول ما تحركم إليه فى شأن عبيدالله ،
فقال على : ما من العدل تركه ، وأمر بقطعه . وقاتل بعض المهاجرين : ليقتل أبوه بالأمس
ويقتل هو اليوم ؟ فقال عمرو بن العاص يا أمير المؤمنين قد برأك الله من ذلك ، قضية لم
تكن فى يديك فدها عك فودى (وقع دية القتلى) عثمان رضى الله عنه أولئك القتلى من
ماله ، لأن أمرهم إليه ، إذ لا ورث لهم إلا بيت المال ، والإمام يرى الأضلع فى ذلك ، وعلى
سبيل عبيدالله .

(٢) تاريخ الطبرى ٤ : ٤٣٧ ، والبدلية والنهاية لابن كثير ج ٧ ص ٣٩ ، ولما استقر أمر بيعة
على دخل عليه طلحة والزبير ورؤوس الصحابة ، وطلبوا منه إقامة الجلود ، والأخذ بهم
عثمان ، فانتشر إليهم بأن هؤلاء لهم مند وأعوان ، وأنه لا يمكنه ذلك يومه هذا

كما يعد من أبواب السياسة الشرعية : تقييد بعض المباحات إذا ترتب على ذلك مصلحة عامة ، أو خشى من إطلاق الإباحة مفسدة معتبرة .
ومن أمثلته :

١ - منع رسول الله صلى الله عليه وسلم إدخار لحوم الأضاحي بعد معنى ثلاثة أيام حين كان بالناس جهد ومجاعة (١) .

٢ - أورد ابن الجوزي عن ابن عمر قال : أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أنه منع الناس من أكل اللحم يومين متتاليين من كل أسبوع لقلة اللحوم بالمدينة بحيث لا تكفى جميع السكان في جميع أيام الأسبوع فلجأ إلى هذا المنع ، وألزم به ، وكان يأتي مجزرة الزبير ابن العوام بالبقيع - ولم يكن بالمدينة سواها - فإن رأى من خرج عن هذا المنع ضربه بالدرّة ، وقال له : « ألا طويت بطنك يومين ؟ ليتناول اللحم بين الناس (٢) » .

(١) أخرج البخاري عن عابس بن ربيعة رضي الله عنه قال : قلت لعائشة : « أنهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تؤكل لحوم الأضاحي فوق ثلاث ؟ قالت : ما فعله إلا في عام جاع الناس فيه ، فأراد أن يطعم الفنى الفقير ١٠٠٠ » ٤ : ٢٠٦٨ رقم ٥١٠٧ في الأطعمة ، باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وفي رواية لمسلم عن عبدالله بن واصل قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث » قال عبدالله بن أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم : فذكرت ذلك لعمرّة فقالت : صدق . سمعت عائشة تقول دف أهل أبيات من أهل البادية حضرة الأضاحي زمن رسول الله صلى الله عليه فقال رسول الله : ادعروا ثلاثاً ثم تصلّقوا بما بقى ١٠٠٠ مسلم ٣ : ١٥٦١ رقم ١٩٧١ في الأضاحي ، باب ما كان من انتهى عن أكل لحوم الأضاحي .

(٢) ابن الجوزي : مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب تحقيق الدكتورّة زينب ابراهيم القاروط ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، دون تاريخ ، ص ٧٩ .

وهذا تقييد للاستهلاك المباح إقتضته مصلحة المجموع .

٣ - مارواه الإمام محمد بن الحسن الشيباني عن الصحابي الجليل حذيفة بن اليمان: أنه تزوج يهودية بالمدين ، فكذب إليه عمر بن الخطاب : أن خل سبيلها ، فكذب اليه : أحرام هي بالأمير المؤمنين ؟ فكذب إليه عمر : أعزم عليك ألا تضع كتابي هذا حتى تغلى سبيلها ، فإني أخاف أن يقتدى بك المسلمون ، فيختاروا نساء أهل الذمة لجمالهن ، وكفى بذلك فتنة لنساء المسلمين وقال محمد : وبه نأخذ ، لأنراه حراما ، ولكنا نرى أن يختار عليهن نساء المسلمين ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (١) .

والزواج من الكليات المحصنات (العفاف) مباح بنص القرآن : « والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم » (٢) ولكن عمر منع حلقة منه ، خشية مفسدة متوقفة ، وهو كساد سوق التقيات المسلمات . وفي ذلك فتنة أي فتنة ، فهو من باب سد اللرائع . وبعض الناس قد يتساهل في شرط الإحصان والعفاف الذي قيد به القرآن حل الزواج منهن ، حتى يعاطوا نكاح الفاجرات والمومسات (٣) وهذه مفسدة ينبغي أن تمتنع قبل وقوعها .

وتمنع كثير من اللول - في هذا العصر - السفراء وضباط جيشها بل وجودها

(١) محمد بن الحسن الشيباني ، الآثار ، باكستان ، إثارة القرآن والعلوم الإسلامية ، ١٤١١ هـ . ص ٨٩ .

(٢) سورة المائدة : من الآية ٥ .

(٣) روى قصة حلقة هذه الإمام سعد بن منصور في مسنده ولكنه ذكر تعليلا آخر لمع عمر رضي الله عنه ، لبعد أن نفى حرمة ذلك قال : « ولكني خفت أن يعاطوا المومسات منهن » السنن بحقيق وتعليق عبد الرحمن الأعظمي ، الآثار رقم ٧١٥ باب نكاح اليهود والنصرانية ، رواه البيهقي في مسنده ج ٧ ص ١٧٧ .

من الزوج بامرأة أجنبية لإعتبارات وطنية (١) .

٤ - وفي عهد عثمان بن عفان رضى الله عنه كتب « المصحف الإمام » ووزعت منه نسخ على الأمصار الإسلامية ، ومنع عثمان القراءة فى المصاحف الأخرى ، بل أمر بتحريقها ، خشية على المسلمين من الإختلاف ، مع أن القراءة فى تلك المصاحف كانت مباحة من قبل (٢) .

(١) صدر قرار مجلس الوزراء السعودى رقم ٨٢٤ بتاريخ ١٣٩٣ هـ وحظر الزواج من الأجنبية ومنعه متناً بالآ على بعض فئات الموظفين وهم :

- ١ - الموظفون بالخارجية الدبلوماسيون والإداريون .
 - ٢ - الموظفون من غيرهم العاملون خارج المملكة .
 - ٣ - أفراد القوات المسلحة فى الجيش والطيران والبحرية والحرس الوطنى سواء كانوا ضباطاً أو ضباط صف أو جود .
 - ٤ - أفراد قوات الأمن الداخلى سواء كانوا ضباطاً أو ضباط صف أو جود .
 - ٥ - العاملون فى المباحث والاستخبارات العامة من عسكريين ومدنيين .
 - ٦ - الموظفون الذين يشغلون وظائف ذات أهمية خاصة وفق مايقترحه ديوان الخدمة المدنية ويوافق عليه مجلس الوزراء .
 - ٧ - جميع الطلاب الذين يدرسون فى الخارج سواء كانوا مبعوثين من قبل الحكومة أو يدرسون على حسابهم الخاص .
- وأما غيرهم فيلزم الحصول على إذن بذلك من وزير الداخلية قبل عقد الزواج وقد رتب القرار عقوبات على مخالفة هذه القواعد .

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساکر ، عثمان بن عفان رضى الله عنه ، تحقيق مكتبة الشهابى ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ص ٢٣٤ - ٢٣٧ ، والسيوطى تاريخ الخلفاء بتحقيق محمد محى الدين عبدالحميد ، مصر ، مكتبة التجارية ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

أن تقييد المباحات لمصلحة معتبرة جائز وهو من السياسة الشرعية كتحديد مساحة نوع معين من المزروعات كالقطن مثلاً في مصر ، والتفاح في لبنان ، وتقييد الاستهلاك في بعض المأكولات كاللحوم ، أو وضع قيود على استيراد بعض الأصناف التجارية ، حماية للتاج المحلي ، أو توجيهها لاستيراد ما هو أنفع وأبقى ، أو غير ذلك من الأهداف المشروعة .

كما يعد من أبواب السياسة الشرعية أن يختار ولي الأمر المسلم أحد الوجوه الجائزة في المسألة الواحدة حسبما يرى من الخيرة والمصلحة للأمة عملاً بالقاعدة الفقهية : « إن تصرف الإمام على الرغبة منوط بالمصلحة » (١) ففي شأن أسرى الحرب له الاختيار بين أحد الأمور الأربعة أو الخمسة : المن ، أو الفداء ، أو الاسترقاق ، أو القتل ، أو الجزية .

واختياره ليس إختيار هوى وتشه بحيث يفعل أيها شاء بل الواجب عليه أن يختار ما فيه مصلحة الأمة وخيرها ، ودفع الضرر والشر عنها حسبما يهdy إليه التحرى والاجتهاد بالبحث والشورى .

فإذا كان المسلمون أقوياء ، يرجون ويخافون ، وحيث يرجى من الأسرى من وراءهم التأثير بسماحة المسلمين ومكارم أخلاقهم فيكون له المن .

(١) السيوطي : الأشباه والنظائر في الفروع ، بيروت ، طبعة دار الفكر ، ص ٨٣ ، وابن نجيم : الأشباه والنظائر تحقيق وتقديم محمد مطيع الحافظ ، دمشق ، دار الفكر ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ص ١٣٧ وما بعدها ، والنشر في القواعد للزركشي تحقيق الدكتور تيسير فائق أحمد محمود ، الكويت ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، ج ١ ص ٣٠٩ .

ويقبل الفداء بمال أو بأسرى من المسلمين لدى الكفار ، حيث يحتاج المسلمون إلى المال ، يتقوون به على عدوهم ، أو كان لهم أسرى لدى عدوهم ، فيجب استقاذهم وفك رقابهم ، حتى لا يبقوا تحت سلطان الكفر .
ويقتل العتاة من الأسرى ، الذين يخشى شرهم بما سبق من كيلهم ونكباتهم بالمسلمين ، فهم « كمجرمى الحرب » فى العصر الحديث .
وقد يفرض الرق ، إن كان العدو يسترق أسرى المسلمين عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل .

وتقبل الجزية ممن بذلها ، قبل الخضوع لحكم الاسلام والعيش فى دار الاسلام ، ولم يخش منه شر ولا كيد .

فاختار ولى الأمر يخضع للمصلحة لا للهوى والشهى (١) واختار ولى الأمر لأحد الآراء والأقوال فى الفقهية فى المسائل الاجتهادية حسبما يراه محققاً لمقاصد الشرع وإقامة المصالح ورفع الخلاف ، ويجب على الرعية أن يلتزموه طالما لم يخالف نصاً قاطعاً ، ولإقاعدة مجمعا عليها (٢) .

ونتهى إلى أن السياسة الشرعية كما قال ابن عقيل - الفقيه الحنبلى -

(المتوفى ٥١٣ هـ) : « ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح ، وأبعد عن الفساد ، وإن لم يضعه الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزل به وحى » (٣) .
وأيد ذلك الإمام الحنفى ابن نجيم المصرى (المتوفى ٩٧٠ هـ) فقال :

(١) القرافى : الفرق جـ ٢ ص ١٦ - ١٨ ، وللتطور فى القواعد للزركشى ٣٠٩ ، ٣١٠ .

(٢) القرافى : الفرق جـ ٢ ص ١٠٣ .

(٣) هلا عن الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية تحقيق الدكتور محمد جميل غازى ، مصر ،

مطبعة المنى ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م ، ص ١٦ .

«السياسة فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها وإن لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي» (١) .

وقد أخذ بهذا التعريف مع إضافة دقيقة الشيخ الدكتور عبدالعال عطوة فقال :
« السياسة الشرعية فعل من الحاكم لمصلحة يراها ، فيما لم يرد فيه نص خاص وفي الأمور التي من شأنها ألا تبقى على وجه واحد بل تتغير وتبدل تبعاً لتغير الظروف والأحوال » (٢) .

الواقع أن السياسة الشرعية حكم تقتضيه الشرعية الإسلامية لانهاقه مع مقاصد الإسلام الكلية من حفظ الدين ، والنفس ، والعقل ، والنسل ، والمال ، ومع مبادئ الإسلام الكلية وقواعده العامة وإن لا يخالف دليلاً جزئياً تفصيلاً قطعي الثبوت والدلالة من الكتاب والسنة .

« وإن الأصل في حفظ الدين ، حفظ قانون السياسة ، وبث العدل والتناصف الذي تحقق به اللما ، ويمكن من إقامة قوانين الشرع ، وهي وظيفة ولي الأمر » (٣)
ومجالات السياسة لتحقيق العدل والإنصاف ليست قاصرة على العقوبة ، بل تشمل الحكم والإدارة ، ببيان أحكام الإمامة والإمام ، والسلطات في الدولة الإسلامية ،

(١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق جـ ٥ ص ٧٦ .

(٢) مذكرة نظام الحكم - لطلبة المعهد العالي للقضاء بالرياض ، مطبوعة على الآلة الكاتبة ص ١٤ ، ١٥ . وقارن الشيخ عبدالوهاب خلال : السياسة الشرعية ص ٢٠ قال : « إن السياسة الشرعية هي تعبیر للشعور العامة للدولة الإسلامية بما يكفل تحقيق المصالح ودفع المضار مما لا يمتدى حدود الشريعة وأصولها الكلية » .

(٣) أحمد بن يحيى الوائلي (المتوفى ٩١٤ هـ) : المعيار المعرب والجامع المعرب عن فتاوى علماء الأندلس والأندلس والمغرب تحقيق وإشراف الدكتور محمد حجي ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م جـ ١٠ ص ٧ .

وحقوق الأفراد وحررياتهم وتعيين العمال وشروطهم وحقوقهم وواجباتهم والديوان
اخاص بهم .

وتشمل السياسة الشرعية بيان أموال بيت المال مواردها ومصارفها والموازنة
العامة لها ، والنظر في أمور القضاة ، وشروطهم وتفقد أحوالهم ، ومدى نقض
أحكامهم .

فالساسة بالمعنى العام تتصل بالدولة والسلطة لأنها إستصلاح الخلق
يأرشدهم إلى الطريق المنجى فى العاجل وتلبيح أمورهم (١) .
وقد أطلق العلماء على السياسة أسم « الأحكام السلطانية » (٢) أو « السياسة
الشرعية » (٣) ، أو « تحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام » (٤) .

(١) أبوالبقاء الكفوى : الكليات تحقيق عننان درويش ومحمد المصرى ، دمشق ، طبعة وزارة الثقافة ،

١٩٧٤م ج ٣ ص ٣١ .

(٢) كما فعل الماوردى فى كتابه الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، وأبويعلى فى الأحكام

السلطانية تحقيق محمد حامد الفقى ، طبعة الحلبي ، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨م .

(٣) أنظر المؤلفات تحت عنوان السياسة الشرعية ، ص ٥٣ - ٥٦ .

(٤) وهو عنوان كتاب بدرالدين بن جماعة ، للمتوفى ٧٣٣ هـ ، تحقيق الدكتور فؤاد عبدالنعم ،

ونشر رئاسة المحاكم الشرعية ، قطر ، ١٤٠٥ هـ .

ومن المصادر المهمة التى عرّجت للإلمة وأحكامها غياث الأمم تحقيق الدكتور مصطفى حلمي

والدكتور فؤاد عبدالنعم .

المبحث الرابع منهج التحقيق والتوثيق

يتلخص منهج التحقيق والتوثيق فى الآتى :

الأول : تعد مجموعة النسخ التى رمز إليها بالرمز (أ) هى الأساس ، والمعتمد منها نسخة أسعد أفندى بالنسبة لبيان الورقة فى المخطوط .

يسير التحقيق على منهج تجنب اغراق النص بذكر مالا يفيد ذكره من فروق النسخ ، واستبعدت الفروق التى تعود أساسها لجهل الناسخ ، فإن ماكان خطأ واضحاً لا يصح أن يثبت فى الحواشى ، وكذلك التفاوت فى أمور صغيرة مثل « كذلك » بدلاً من « وكذلك » وحرصت على بيان النقص فى نسخة الأستاذ الدكتور عبدالوهاب أبوسليمان والتنبيه على مايمحتمل من النصوص قراءتين أو أكثر ، مع التعليل عند الترجيح مدعماً بالدليل .

الثانى : عززت الآيات إلى سورها مع بيان رقم السورة ورقم الآية ، وخرجت الأحاديث من مظانها من دواوين السنة ، وبيان درجتها .

الثالث : اعتمدت فى توثيق الرسالة بالرجوع إلى المظان التى استفاد منها دده أفندى ماومضى الجهد والطاقة ، وفيها عدد غير قليل من المصادر المخطوطة .

الرابع : عرفت بالكتب والأعلام الواردة فى النص .

الخامس : رغبة فى حسن التنسيق والإخراج ، رقت الرسالة إلى بنود ، ووضعت لها عناوين وميزتها بأن وضعت بين قوسين .

السادس : عرضت لبعض الشروح اليسيرة والتعليقات اللازمة لتوضيح النص دون إسراف أو مبالغة .

السابع : كتبت الكلمات على حسب قواعد الإملاء المعروفة ، مع الضبط والتعريف بالمصطلحات الفقهية •

الثامن : أعددت فهارس شاملة ومتنوعة لتيسير سبل الاستفادة والانتفاع من الرسالة مزودة بقائمة المصادر مرتبة ترتيباً هجائياً •

كلمة شكر:

وأشكر كل من أسهم في المساعدة على إظهار الرسالة وأخص بالذكر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي بمكة المكرمة ، والمكتبة المركزية لجامعة أم القرى •

وفي الختام أشكر تعاون جامعة الرياض بتزويدي بصور من المخطوطات التي لديها ، ودار الكتب للمخطوطات بمصر •

كما أشكر الأستاذ الدكتور عبدالوهاب أبو سليمان - عضو هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية وأستاذ الفقه والأصول بالدراسات العليا بجامعة أم القرى سابقاً - فقد زودني بنسخة من المخطوطة التي لديه ، وأثرى هذه الرسالة بما أشار به من رأى وملاحظات •

وأسأل الله أن يجزي الجميع خيراً •

وأن يتقبل الله أعمالنا ، وإن يكتب لنا الفوز بمحبته ورضاه •

الحقق

• • فواد عبدالمنعم

السياسة الشرعية

تأليف

د. دة أفندي

المتوفى ٩٧٣ هـ

النص المحقق

(ق ١/٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين ، وبعد :

[فى بيان السياسة]

٢ - ذكر فى « العناية شرح الهداية » (١) : « السياسة تغليظ جزاء جناية لها حكم

(١) هو محمد بن محمد بن محمود ، أكمل الدين الباهرى (المتوفى سنة ٧٨٦ هـ) والباهرى
(يفتح الموحنتين) يتهما ألف وسكون الراء المهمة بعلمها مثاق فريقية) نسبة الى باهرا (بالقتصر)
قرية بنواحى بفنداد - إمام محقق - حافظ ضابط لم تر الأعين فى وقته مثله كان بارعا فى
الحديث وعلومه ، - الفوائد البهية ص ١٩٥ ، ١٩٧ ، وأنظر الطبقات السنية للتميمى برقم
٢٣١٤ .

وكتابه « شرح الهداية » فى فروع فقهاء الحنفية ، و « الهداية » لبرهان الدين على بن أبى بكر
المرغينانى (المتوفى سنة ٥٩٣ هـ) (ثلاث وتسعين وعسمائة) وهو شرح لثق له سماه
« بداية المبتدى » ضمنه مختصر القندورى - للشيخ أحمد القندورى ، المتوفى ٤٢٨ هـ - وهو من
التيون المعتمدة عند الحنفية فيه الراجح من مختلف آراء ظاهر الرواية ، وتخریجات المشايخ
على أصول الإمام - وظاهر الرواية أو ظاهر المذهب : هو الكتب الستة المشهورة للإمام محمد
بن الحسن الشيبانى (صاحب أبى حنيفة المتوفى ١٨٩ هـ ، وملون مذهبه) وهى : الجامع
الصغير ، والجامع الكبير ، والسير الصغير ، والسير الكبير ، والمبسوط ، والزيادات ، وسميت
بظاهر الرواية لأنها رويت عن محمد بروايات ثقات فهى ثبوتية إما متواترة أو مشهورة عنه .
والرأى الراجح لا يخرج عن كونه أحد الروايات عند تعددها . والمشايخ هم كبار علماء
المذهب الذين لم يعاصروا الإمام ، ولهم ترجیحات بين روايات المذهب أو تخریجات على
أصول المذهب ، ومن كبارهم الإمام أبى جعفر الطحاوى المتوفى ٣٢١ هـ . أنظر الدكتور
محمد ابراهيم أحمد على : المذهب عند الحنفية صفحات ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٥ ، ٩٦ . وقال
حاجى خليفة فى « العناية شرح الهداية » : « قد أحسن فيه وأجاد » - كشف الظنون ٢ : ٥
٢٠٣ . وأنظر طبقات الفقهاء لطاى كبرى زاده ص ١٢٧ .

- شرعى حيساً لمادة الفساد « (١) »
- ٣ - وذكر فى « معين الحكام » (٢) : « السياسة : شريعة مغلظة » ثم قال :
- « السياسة نوهان :
- سياسة ظالمة ، فالشريعة تحرمها .
- وسياسة عادلة ، تخرج الحق من الظالم ، وتدفع كثيراً من المظالم ، وتردع أهل الفساد ، ويوصل بها الى المقاصد الشرعية ، فالشريعة توجب المصير اليها ، والاعتماد عليها فى اظهار الحق » .

(١) أورده بلفظه ابن عابدين دون نسبة بلفظ : « قال بعضهم » . حاشية رد المختار (حاشية ابن عابدين) ١٥ : ٤ وقال : وقوله : « حكم شرعى » معناه أنها داخلة تحت قواعد الشرع وإن لم ينص عليها بمخصوصها ، فإن ملأ الشريعة بعد قواعد الايمان حسم مواد الفساد لبقاء العالم ، وأنظر العناية شرح الهداية ٥ : ٢٤٤ فى باب قطع الطريق .

(٢) عنوان الكتاب بالكامل هو « معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام » لعلاء الدين أبى الحسن على بن خليل الطرابلسى ، فقيه حنفى ، كان قاضياً بالقدس ، توفى سنة ٨٤٤ هـ .

قسم كتابه على ثلاثة أقسام كلها فى القضاء :

الأول : فى مقدمات هذا العلم التى تنبئ عليها الأحكام .

الثانى : فيما تفصل به الأقضية من البيانات .

الثالث : فى أحكام السياسة الشرعية ، فيه فصول وأبواب . وقال حاجى خليفة : « فى ظهر نسخة منه بخط بعض العلماء أنه سمع من عبدالرزوق الشهير بعرب زاده أن هذا الكتاب تأليف علاء الدين الأسود (المتوفى ٨٠٢ هـ) شارح الوقاية ، وقد ذكر فيه أن له شرحاً على الوقاية المسمى « بالاستغناء » ، وكتب المولى على ابن الحنفى أن عزله حصل الدين الكوسج شارح الوقاية ، شرحه المسمى « بالاستغناء بالاستغناء » . ذكر فى هذا الكتاب أيضاً ، وهو الذى يقال له الكوسجية . كشف الظنون ٢ : ١٧٤٥ .

والكتاب مطبوع لعلاء الدين الطرابلسى (ت ٨٤٤ هـ) وهو جدير بالتحقيق والدراسة =

- ٤ - وهى باب واسع تفضل فيه الأفهام وتزل فيه الأقدام ، واهماله يضيع الحقوق ، ويعطل الحدود ، ويجرىء أهل الفساد ، ويعين أهل العناد .
- ٥ - والتوسع فيه يفتح أبواب المظالم الشنيعة ، ويوجب سفك الدماء ، وأخذ الأموال بغير الشريعة .
- ٦ - ولهذا سلك فيه طائفة سلك التفريط الملموم ، فقطعوا النظر عن هذا الباب إلا فيما قل ظنا منهم أن تعاطى ذلك منافع للقواعد الشرعية ، فسدوا من طرق الحق سبلاً واضحة ، وعدلوا الى طرق فى العناد فاضحة ، لأن فى إنكار السياسة الشرعية ردا للنصوص الشرعية ، وتغليظا للخلفاء الراشدين .
- ٧ - وطائفة سلكت فى هذا الباب مسلك الافراط ففعلوا حدود الله ، وخرجوا عن قانون الشرع الى أنواع من الظلم والبدع فى السياسة ، وتوهموا أن السياسة الشرعية قاصرة عن سياسة اخلاق ومصلحة الأمة ، وهو جهل وغلط فاحش .
- فقد قال عز من قائل : اليوم أكملت لكم دينكم ، (١) / (ق٢/ب) فدخل فى هذا جميع مصالح العباد الدينية والدنيوية على وجه الكمال .
- وقال عليه الصلاة والسلام : « تركت فيكم ماإن تمسكتم به لن تضلوا : كتاب الله ومستى ، (٢) » .

= وتحقيق مدى نسبه الى مؤلفه ، ومدى الصلة بينه وبين تبصرة الحكام لابن قريون ، الفقيه المالكي ، المتوفى سنة ٧٩٩ هـ (تسع وتسعين ومائة) لوجود تشابه كبير بينهما .

- (١) سورة المائدة : من الآية رقم ٣ .
- (٢) بلغ الإمام مالك بن أنس - رحمه الله تعالى - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله ، وصلة رسوله ، أخرجه فى الموطأ فى القدر رقم (٣) باب انتهى عن القول بالقدر بلاغاً .
- ويشهد له حديث ابن عباس عند الحاكم بسند حسن فيتقوى به . المستدرک ١ : ٩٣ =

- ٨ - وطائفة تومطت وسلكت فيه مسلك الحق ، وجمعوا بين السياسة والشرع ، فقمعوا الباطل ودحضوه ، ونصبوا الشرع ونصروه ، والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم (١) .
- ٩ - وهذا القسم يشتمل على فصول :

الفصل الأول

في الدلالة على مشروعية ذلك من الكتاب والسنة

- ١٠ - وذلك وجوه كثيرة فليرجع الى الأصل (٢) .
- وأما ما ذكر من سياسة الخلفاء والملوك والقضاة واستخراجهم الحقوق بطريق السياسة فيطول الكتاب بذكره ، ولكن نحن نذكر بعضاً منها :
- [يجوز الفرق والحرق سياسة]
- ١١ - ذكر في باب « إن » من شروح المشرق (٣) : إن قوله عليه الصلاة والسلام

= « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطب في الناس في حجة الوداع فقال : قد يسى الشيطان أن يهد بأرضكم ولكنه رضى أن يطاع فيما سوى ذلك عما تحفلون من أعمالكم فاحطروا باللهها الناس ، إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً : كتاب الله وسنة نبيه ، وله شاهد أخرجه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إني تركت شيئين لن تضلوا بهما : كتاب الله وسنتي ولن يفرقا حتى يردا على الخوض ، ووافقه النبي في توضيح المستترك .

وأظهر : جامع الأصول من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم تحقيق عبدالقادر الأرنؤوط . ٧٣ : ١

- (١) معين المحاكم ص ١٦٩ .
- (٢) راجع معين المحاكم للطرابلسي ص ١٦٩ - ١٧١ .
- (٣) كتاب المشرق هو « مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصنوعة » للإمام رضى الدين حسن بن محمد الصفهاني (المتوفى ٦٥٠ هـ) جمع فيه من الأحاديث الصحاح : =

« من غرقَ غرقناه ، ومن حرق حرقناه » (١) محمول على السياسة .

[النار لا يعذب بها الا الله تعالى]

١٢ - وفيه أيضاً فى قوله عليه السلام : « إن النار لا يعذب بها الا الله » (٢) فاحرق

= ألفين ومائتين وسعة وأربعين حديثاً ألفه خزنة المستنصر بن الظاهر بن الناصر المستنصر (المتوفى ٦٤٠ هـ) . وقال : هذا الكتاب حجة بينى وبين الله فى الصحة والرصانة . ورمز فيه بأخروف (فاخلاء) إشارة للبخارى ، و (الميم) لمسلم ، القاف (ق) لما اتفقا عليه ، ورتبه ترتيباً أنيقاً جملة التى عشر باباً وشروحه كثيرة منها :

١ - تحفة الأبرار فى شرح مشارق الأنوار ، لأكمل الدين محمد بن محمود الباهرتى (المتوفى ٧٨٦ هـ) .

٢ - ميارق الأزهار فى شرح مشارق الأنوار ، لعزالدين عبداللطيف بن عبدالعزيز المعروف بابن الملك ، (المتوفى ٧٩٧ هـ) وهو مطبوع ١٣٢٨ هـ .

٣ - ذوارق الأسرار العلية فى شرح مشارق الأنوار العلية ، لمحمد الدين أبى طاهر محمد بن يعقوب الفيروز أبادى الشيرازى ، المتوفى ٨١٧ هـ ، فى أربع مجلدات .

أنظر : كشف الظنون ٢ : ١٦٨٨ ، ١٦٨٩ ، وأنظر فى ترجمة الرضى ، الجواهر المعينة ٢ : ٨٢ ، والقوائد البهية ٦٣ ، ٦٤ .

(١) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى ٨ : ٤٣ عن طريق بشر بن حازم عن عمران بن يزيد بن البراء عن أبيه عن جده أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من عرض عرضنا له ، ومن حرق حرقناه ، ومن غرق غرقناه » وعزاه الزهلى فى نصب الرتبة ٤ : ٣٤٤ للبيهقى فى «السنن» ، وفى «المعرفة» وقال عقبه : (قال صاحب التقيح فى هذا الاسناد من يجهل حاله كبشر وغيره ، فالحديث ضعيف .

وأنظر : الألبانى : إرواء الغليل ٧ : ٢٩٤ حديث رقم ٢٢٢٣ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : « بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بحث فقال : « إن وجدتم فلاتا وفلاتا لرجلين من قريش فاحرقوهما بالنار » ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أودعا الخروج : « إني كنت أمرتكم أن تحرقوا فلاتا وفلاتا =

على - رضى الله عنه - قوما من زنادقة اتخذوه إلهاً للسياسة ، وللمبالغة فى الزجر .

وللإمام ذلك اذا دعت المصلحة .

[جواز قتل اللوطى سياسة]

١٣ - وفى حدود : شرح الوقاية ، (١) وحدود : الهداية ، قوله : « اقتلوا الفاعل والمفعول » ، (٢) فى حق اللواطه محمول على السياسة (٣) .

= بالنار ، وإن النار لا يجلب بها إلا الله عز وجل ، فإن جلدتوهما فافطوهما ، المسند بتحقيق أحمد شاكر ٢ : ٣٠٧ ، ٣٣٨ ، ٤٥٣ وقال الشيخ أحمد شاكر : اسناده صحيح ، ورواه البخارى ٦ : ١٠٤ - ١٠٥ (فتح) عن قبة عن الليث ، ولم يذكر قوله الرجلين من قريش . وذكر الحافظ ابن حجر فى فتح أن الترمذى رواه عن قبة بهذه الزيادة .

وقال الصنعائى ، أحد الرجلين هما عباد بن أسود بن عبدالمطلب والآخر نافع بن عبدالمعسر .
أنظر مبارق الأزهار فى شرح مشارق الأنوار لابن ملك ١ : ١٧٢ .

(١) كتاب الوقاية هو : وقاية الرواية فى مسائل الهداية ، للإمام برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأول عبيدالله المجهوبى الحنفى ، المتوفى ٦٧٣ هـ . صنفه لابن بنته صدر الشريعة الثانى وقام الأخير بشرحه وهو عبيدالله بن مسعود المجهوبى الحنفى المتوفى ٧٥٠ هـ ، وقد أتته فى أواخر صفر سنة ٧٤٣ هـ ثلاث وأربعين وصح مائة وهو أشرح شروح الوقاية .

أنظر : حاجى خليفة وقد ذكر شروحاً كثيرة للوقاية . كشف الظنون ٢ : ٢٠٢٠ - ٢٠٢٤ .

(٢) عن عكرمة عن ابن عباس ، رواه أبو داود فى الحدود ، باب فىمن عمل قوم لوط ٤ : ١٥٨ ، والترمذى فى الحدود ، باب ما جاء فى حد اللوطى ٤ : ٥٧ ، وابن ماجه فى الحدود ، باب من عمل قوم لوط ٢ : ٨٥٦ ، والحاكم فى المستدرک ٤ : ٣٥٥ ووافقه الذهبى . ورواه أيضاً أحمد فى المسند ١ : ٣٠٠ ، وابن الجارود فى المتقى ٨٢٠ ، والبارقلى فى مسنده ٣ : ١٢٤ وجميعهم بلفظ : « من جلدتوه يعمل عمل قوم لوط فافطوا الفاعل والمفعول به » وهو حديث صحيح ، إرواه الفيلل للألبانى ٨ : ١٦ - ١٨ رقم ٢٣٥٠ ، وتحفة المحتاج الى أدلة المنهاج لابن المقن ٢ : ٤٧١ رقم ١٥٧٥ .

(٣) الهداية ٢ : ١٠٣ ، وشرح الوقاية ١ : ٢٨٣ .

[ق ٣ / ١] قتل شهود القصاص سياسة]

١٤ - وفي باب السياسة من جامع الشروح لليزدوي (١) ماروي أن أبي بكر - رضي

الله عنه - قتل شهود القصاص بعد الرجوع محمول على السياسة .

١٥ - وفي حدود شرح المنظومة (٢) : « ماروي من الأحاديث وأثار الصحابة في

حق اللوطة محمول على السياسة » .

(١) اليزدوي : هو علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى ، ويكنى أبا الحسن ، ولقب

بفخر الاسلام اليزدوي ، فقيه أصولي ، من أكابر الحنفية من سكان سمرقند ، نسبته إلى

« بزره » قلعة بقرب نيسف ، له تصانيف معتبرة منها : « المبسوط » ، إحدى عشر مجلداً ،

« شرح الجامع الكبير » ، « شرح الجامع الصغير » ، « كنز الوصول » ، في أصول الفقه يعرف

بأصول اليزدوي ، و « تفسير القرآن » و « غناء الفقهاء في الفقه » ، ولد في حدود سنة

أربعمائة ، ومات في خامس رجب سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة . طبقات الفقهاء لطاش كبرى

زاده ص ٨٥ ، الفوائد البهية ١٢٤ ، ١٢٥ ، الجواهر المضية تحقيق الدكتور عبدالفتاح الحلوي ٢

: ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، مفتاح السعادة تحقيق كامل بكرو وعبد الوهاب أبو النور ٢ : ١٨٤ ،

تاريخ بغداد ١٢ : ٧٠ ، ٧١ .

(٢) توجد عدة منظومات في فروع الفقه الحنفي منها :

- « منظومة ابن رهبان » وهو الشيخ عبدالرهاب بن أحمد بن رهبان الدمشقي ، المتوفى سنة

٧٦٨ هـ ثمان وستين وسبعمائة ، وهي قصيدة رائية من بحر الطويل أولها : بلاءنا

بالحمد لله أجدر ضمنها غرائب المسائل ، وقال حاجي خليفة : « هي نظم جيد متمكن في

أربعمائة بيت سماها « قيد الشرائد ونظم الفرائد » أخذها من سنة وثلاثين كتاباً ، ورتبها

ترتيب الهندية ثم شرحها في مجلدين وسماه « عقد القلائد في حل قيد الشرائد » .

وشرحها القاضي القضاة عبدالر بن محمد المعروف بابن الشحنة الحلبي ، المتوفى ٩٢١ هـ ،

أحدى وعشرين وسبعمائة ، وهو شرح مقبول . . وسماه « تفصيل عقد القوائد بتكميل قيد

الشرائد » . =

[قتل السارق في المرة الخامسة]

١٦ - كما حمل على السياسة ماروى في السارق في المرة الخامسة من قوله عليه الصلاة والسلام : « فان عاد فاقطوه » (١) .

= - منظومة في القروع لنجم الدين ابراهيم بن علي الطرموسي ، المتوفى ٧٣٢ هـ .
- منظومة في قروع الخفية لجلال الدين وسلا بن أحمد التائي جمع فيها ما يناسبه من القوي ثم شرحها في أربع مجلدات ، وتوفى سنة ٧٩٣ ثلاث وتسعين وسبعمائة .
انظر : كشف الظنون ٢ : ١٨٦٥ - ١٨٦٧ .

(١) نص الحديث عن جابر بن عبدالله - رضى الله عنه - قال : « جىء بسارق الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : « اقطوه ، فقالوا : يا رسول الله انما سرق ، فقال : اقطوه ، قال : فقطع ، ثم جىء به الثانية ، فقال : اقطوه ، فقالوا : يا رسول الله انما سرق ، قال : اقطوه . . . فأتى به الخامسة فقال : اقطوه . قال جابر : فانطلقنا به فقطناه ، ثم اجررناه فألقيناه فى بئر ، ورمينا عليه الحجارة » سنن النسائي ٢ : ٢٦٢ ، وسنن البيهقي ٨ : ٢٧٢ .
وقال النسائي : « وهذا حديث منكر ، ومصعب بن ثابت ليس بالقوى من الحديث والله أعلم » قال الألباني : « ولكنه لم يفرده به ، بل تابعه هشام بن عروة وله ثلاث طرق . . . وان كانت لا تخلو مفرداتها من ضعف ، ولكنه ضعف يسير ، فبعضها يقوى بعض » كما هو مقرر فى المصطلح ، فإذا انضم إليها طريق مصعب ازداد الحديث بذلك قوة ، لاسيما وله شاهد من حديث الحارث بن حاطب مع شيء من المغايرة فى لفظه : « وان النبى صلى الله عليه وسلم أتى بلص فقال : اقطوه ، فقال : يا رسول الله انما سرق ، قال اقطموا يده ، قال : ثم سرق ، فقطعت رجله ، ثم سرق على عهد أبى بكر رضى الله عنه حتى قطعت قوائمه كلها ، ثم سرق أيضا الخامسة ، فقال أبو بكر رضى الله عنه ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بهذا حيث قال : « اقطوه » ثم دفعه الى فئة من قریش ليقطوه منهم عبدالله بن الزبير ، وكان يحب الامارة ، فقال : أمرؤى عليكم ، فأمرؤه ، فكان اذا ضرب ضربه حتى قتلوه وقال الألباني : « الخلاصة أن الحديث من رواية جابر ثابت بمجموع طرقه فهو على هذا صحيح إن شاء الله تعالى : وقد أشار الى تصحيحه الامام الشافعي بقوله : منسوخ ، =

[كل ماروى فى حق اللواطه محمول على السياسة]

١٧ - وفى حدود « بيان الرواية » (١) : « كل ماروى فى حق اللواطه عن النبى صلى الله عليه وسلم ، أو عن الصحابة رضى الله عنهم من القتل أو الرجم أو التكيس وغير ذلك فذاك محمول على السياسة » .

[الراى إلى الإمام فى التعزير]

١٨ - وعندنا يجوز مثل ذلك بطريق التعزير والسياسة الأبرى إلى ما قاله محمد فى

= ذكره البيهقى - فى السنن الكبرى - عنه ٨ : ٢٧٥ . ونظير : إرواء الغليل ٨ : ٨٥ - ٨٩ - حديث رقم ٢٤٣٤ ، واقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن طلاع تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمى ١٧٢ ، ١٧٣ .

وقال الإمام الخطائى : فى بعض استاده مقال ، وقد عارض الحديث الصحيح باستاده وهو أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث : كفر بعد إيمانه ، وزنى بعد إحصائه ، أو قتل نفسا بغير نفس » ، والشارق ليس واحد من الثلاثة ، فالوقوف عن دمه واجب . وقال : « لا أعلم أحدا من الفقهاء يبيح دم السارق وإن تكررت منه السرقة مرة بعد أخرى إلا أنه قد يخرج على مناهب بعض الفقهاء أنه يباح دمه وهو أن يكون من المفسدين فى الأرض فى أن للإمام أن يجتهد فى تعزير المفسدين ويبلغ به ما رأى من العقوبة وإن زاد على مقدار الحد وجاوزه وإن رأى القتل قتل ٥٠٠ » .

وقال الإمام ابن القيم - بحق - : أما دعوى نسخه بحديث : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث » ، فلا يصح لأنه عام وحديث القتل خاص ، والذي يقتضيه الليل أن الأمر يقتله ليس حتما ولكنه تعزير بحسب المصلحة . معالم السنن للخطائى وتهذيب السنن لابن القيم ٦ : ٢٣٦ ، ٢٣٨ .

(١) يبدو لى أنه شرح مختصر القنورى المسمى « البيان » محمد بن رسول الموقائى المتوفى سنة ٦٦٤ هـ .

انتظر : الجواهر المضية ٣ : ١٥٤ ، وكشف الظنون ١٦٣٢ .

« الزيادات » (١) : « يجب به التعزير ، والرأى الى الإمام إن شاء قتله إن اعتاد ذلك ، وإن شاء ضربه أو حبسه » (٢) .

I التوسعة على الأحكام في أحكام السياسة ليست مخالفة للشرع]

١٩ - وفي « معين الأحكام » ، على وفق مافي « الذخيرة » - « المالكية » - للإمام القرافي (٣)

(١) هو « الزيادات في فروع الحنفية » للإمام محمد بن الحسن الشيباني ، المتوفى ١٨٩ هـ قال حاجي خليفه : « إنما سمى به لأنه كان يختلف الى أبي يوسف ، وكان يكتب من أماليه فجرى على لسان أبي يوسف أن محمدًا يشق عليه تخريج هذه المسائل فبلغه فيها مفرعا (فرع) على كل مسألة بابا وصماه « الزيادات » أي زيادة على ما أملاه أبو يوسف .
وقيل : إنما سمى به لأنه لما فرغ من تصنيف الجامع الكبير تذكر فروعاً لم يذكرها في الكبير فصنعه ثم تذكر (فروعا أخرى) فصنف « زيادات الزيادات » . كشف الظنون ١ : ٩٦٢ ، ٩٦٣ .
والإمام محمد بن الحسن الشيباني ، نسبة الى بني شيبان بالدواء ، أصله من (حرمنا) من قرى دمشق ، ومنها قدم أبوه الى العراق ، فولد له « محمد » بواسط سنة ١٣١ هـ ، ونشأ بالكوفة ، إمام في الفقه والأصول وهو صاحب الثاني لأبي حنيفة بعد أبي يوسف ، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة بتصانيفه الكثيرة منها : « الجامع الكبير » و « الجامع الصغير » و « المسوط » و « السير الكبير » و « السير الصغير » و « الزيادات » و « كتاب الآثار » و « الأصل » ولى القضاء للرشيد بالرقعة ثم عزله ، مات محمد بالرى سنة ١٨٩ هـ .

أنظر : الفوائد البهية ١٦٣ ، والبداء والنهاية ١٠ : ٢٠٢ .

(٢) ورد بنصه في الحاشية شرح الهداية حاشية على فتح القدير ٥ : ٢٦٣ .

(٣) هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبدالله ، وكنيته أبو العباس ، ولقب بشهاب الدين ، وشهرته القرافي نسبة الى مكانه مدة من الزمن بجوار القرافة . ولد بمصر سنة ٦٢٦ هـ ست وعشرين وسعمائة وبها عاش ، واشتغل بالتدريس ، وكان إماما في أصول الفقه ، وأصول الدين ، وعاملا بالتفسير من كتبه : « الذخيرة في مذهب مالك » وهو من أجود كتب الفقه المالكي المقارن بغيره من المذهب ، وله « الأحكام في تمييز الفتاوى من الأحكام » و « الفرق » وتوفى في راجع ٦٨٢ هـ اثنين وثمانين وسعمائة - أنظر في ترجمته : الوافي بالوفيات =

و أعلم أن التوسعة على الأحكام فى أحكام السياسة (١) ليست مخالفة للشرع ، بل تشهد لها الأدلة التى ذكرت ، وتشهد لها أيضاً القواعد الشرعية من وجوه :

٢ - الأول : أن الفساد قد كثر وانتشر بخلاف العصر الأول ، ومقتضى ذلك اختلاف الأحكام بحيث لا تخرج عن الشرع بالكلية لقوله عليه الصلاة والسلام « لا ضرر ولا ضرار » (٢) .

= ٦ : ٢٣٣ ، وابن فرحون : الديباج المذهب ١ : ٦٦ وهى أن وفاته ٦٨٤ هـ . ونظير دراسة عن الذخيرة والقرافى فى رسالة دكتوراه لإبراهيم المقاب أحمد فى تحقيق القسم الأول من الجزء الرابع من الذخيرة ، المجلد الأول ١٩ - ٤٠ .

(١) القرافى : الذخيرة جـ ٣ ، مصور عن خزنة الرباط العامة تحت رقم ٥٩١ جـ ومنه ميكروفيلم بمركز أحياء التراث بمكة المكرمة رقم ١٠٧ فقه مالكى جـ ٣ ص ٢٦٤ ورد مانعه « ... التوسعة فى أحكام ولاية المظالم وأمراء الجرائم ليس مخالفاً للشرع ... »

(٢) قال المناوى فى « فيض القدير » : « والحديث حسنه التتوى فى « الأربعين » ، قال : ورواه مالك مرسلاً ، وله طرق يقوى بعضها ببعض . وقال العلانى : للحديث شواهد ، تنهى مجموعها الى درجة الصحة أو الحسن المحتج به . وقد احتج به الإمام مالك ، وجزم بنسبه الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » الموطأ ٢ : ٨٠٥ ، وفيض القدير ٦ : ٤٣٢ رقم ٩٨٩٩ .

وقال الألبانى : « لهذا الحديث طرق كثيرة قد جاوزت العشر ، وهى وإن كانت ضعيفة مفرداتها فإن كثيراً منها لم يشتد ضعفه ، فلذا ضم بعضها الى بعض تقوى الحديث بها ، وأرقى الى درجة الصحيح إن شاء الله تعالى . »

وكذلك احتج به محمد بن الحسن الشيبانى فى مناقرة جرت بينه وبين الإمام الشافعى ، وأقره الإمام عليه . أخرجه أبو نعيم فى حلية الأولياء ٩ : ٧٦ .

ونظير الألبانى : إرواء الغليل ٣ : ٤٠٨ - ٤١٤ الحديث رقم ٨٩٦ .

وترك هذه القوانين يؤدي الى الضرر ، ويؤكد ذلك جميع النصوص الواردة بتفنى الحرج .

٢١ - الثاني : أن المصالح المرسله قال بها جمع من العلماء ، هي المصالح التي لم يشهد الشرع باعتبارها ولا بالغائها (١) ، وإن كانت على سنن المصالح ، وتلقته العقول بالقبول ، ويؤكد العمل بالمصالح المرسله ان الصحابة - رضی الله تعالى عنهم - عملوا أموراً مطلقه لا تتقدم شاهد بالاعتبار ، نحو كتابة المصحف ، ولم يتقدم فيها أمر ولا نظير .

وولاية العهد (٢) من أبى بكر - رضی الله عنه - لعمر رضی الله عنه ، لم يتقدم فيها أمر ولا نظير .

(١) اللخيرة جـ ٣ ص ٢٦٤ : ... قال بها مالك وجمع من العلماء ... وهذه القوانين مصالح مرسله في أقل مرتبتها .

(٢) هو أن يقترح الخليفة لو أن يرشح شخصاً يتولى الخلافة من بعده ، ويكون العهد حال الحياة أما الاستخلاف فيكون عند الموت وحينما أحس أبو بكر الصديق رضی الله عنه ببلوغ الأجل ، فكر في أمر المسلمين من بعده وخلف عليهم القرقة ، فأحب أن يجمعوا أمرهم بين يديه قبل وقوع القضاء . قال ابن الجوزي : لما نقل أبو بكر ، واستبان له من نفسه جمع إليه الناس فقال : إنه قد نزل بي ما قد ترون ، ولا أظننى إلا ميتاً لما بي . وقد أطلق الله إيمانكم من يمتنى ، وحل عنكم عقلى ، ورد عليكم أمركم ، فامروا عليكم من أحببتم فأنتم ان أمرم في حياة منى ، كان أجدر أن لا يختلفوا بعدى . فقاموا في ذلك - أى في الاختيار - وعلموا عليه - على أبى بكر فلم تستقم لهم ، فرجعوا إليه فقالوا : ولينا يا خليفة رسول الله وأمره . قال : فاملكم تختفون ؟ قالوا : لا . قال فاملكم عهد الله على الرضى ؟ قالوا : نعم . قال : فامهلونى حتى أنظر لله ولدينه ولعباده .

مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ص ٥٢ .

وكذلك ترك الخلافة شورى بين ستة (١) ، وتلويين اللواوين (٢) ، (٣) ،
(ق ١/٣) وعمل السكة للمسلمين ، واتخاذ السجن ، وغير ذلك مما فعله
عمر رضى الله عنه .

وهدم الأوقاف التى بإزاء مسجد النبى صلى الله عليه وسلم ، والتوسعة فى
المسجد عند ضيقه ، وحرق المصاحف وجمعهم على مصحف واحد ، وتجديد
آذان فى الجمعة بالسوق مما فعله عثمان - رضى الله عنه - وغير ذلك كثير
جدا ، فعل لمطلق المصالح (٣) .

٢٢ - والثالث : أن الشرع شدد فى الشهادة أكثر من الولاية ، لتوهم العداوة ،
فاشترط العدد والحرية ، ووسع فى كثير من العقود المستثناة (٤) ، وضيق
الشهادة فى الزنا ، فلم يقبل فيه إلا أربعة يشهدون بالزنا كالمرود فى المكحلة ،
وقبل فى القتل اثنين ، والدعاء أعظم ، لكن المقصود السر ، ولم يحوج الزوج
الملاعن الى بينة غير ايمانه ، ولم يوجه اليه حد القذف بخلاف مائر القذف
لشدة الحاجة فى الدب عن الأنساب ، وصون العيال والفُرش عن أسباب
الارتباب ، وهذه المباینات والاختلافات كثيرة فى الشرع لاختلاف الأحوال ،

(١) هم عثمان بن عفان ، وعلى بن أبى طالب ، وطلحة بن عبيدالله ، والزبير بن العوام ، وسعد
بن أبى وقاص ، وعبدالرحمن بن عوف . أنظر ابن جماعة : تحرير الأحكام فى تدبير أهل
الاسلام ٥٣ ، ٥٤ .

(٢) اللواوين جمع ديوان ، وهو دفتر الموضوع لحفظ ما يتعلق بالسلطان من ضبط الجيوش
والأموال والأعمال والعمال . ابن جماعة : تحرير الأحكام ١٣٨ .

(٣) معين الحكام ص ١٧٧ .

(٤) مثل عقود الضرورة كالإرايا السلم والمساقة والقراض .

معين الحكام ص ١٧٧ .

فلذلك ينبغي أن يراعى اختلاف الأحوال قى الأزمات ، فتكون المناسبة الواقعة فى هذه القوانين للسياسة مما شهدت لها القواعد بالاعتبار ، فلا تكون من المصالح المرسلة بل أعلى رتبة فتلحق بالقواعد الأصلية ، (١) .

٢٣ - والرابع : أن كل حكم فى هذه القوانين ورد دليل يخصه (٢) ، وأصل يقاس عليه كما تقدم .

وقد ذكرنا عن بعض العلماء - وهو المذهب - أنه قال : « إذا لم نجد فى جهة إلا غير المدلول أقمنا أصلهم ، وأقلهم فجوراً للشهادة عليهم ، ويلزم » (ق ١/٣) مثل ذلك فى القضاة وغيرهم لتلا تضييع المصالح ولا تعطل الحقوق والأحكام ،

(١) الذخيرة جـ ٣ ص ٢٦٥ .

حرى بنا أن نعرض الفرق بين الأصول والقواعد ، فالأصول هى الأدلة الاجمالية أو المصادر التى تستنبط منها أحكام الفروع الجزئية كالكتاب والسنة وغيرها من مصادر الاستنباط والاستدلال الراجعة اليهما .

أما القواعد فهى ما تحصل عن الاجتهاد فى أحكام الفروع من طرف المجتهدين وأعمال التخريج والاستنباط ، باستقراءهم للأشياء والنظائر ، وتبينهم العلة الجامعة بين كل فعة منها ، مقيمين من هذه العلة الجامعة أو مناط الحكم ، قاعدة فى شكل نص كلى يتضمن حكماً تشريعياً عاماً يطبق على كل المسائل والجزئيات المندرجة تحته . وقد عرفت القاعدة الفقهية اصطلاحاً : بأنها قضية كلية من حيث اشكالها القوة على أحكام جزئيات موضوعها أى حكم أغلى يطبق على معظم جزئياته . ومن خصائص القاعدة الفقهية : إيجاز صياغتها ، وسعة استيعابها لكثير من الفروع الجزئية فالقاعدة هى الأساس والأصل لما قولها وهى تجمع فروعاً من أبواب حتى على خلاف الضابط ، فهو يجمع فروعاً عن باب واحد . كليات أبى البقاء ص ٢٩٠ ، ومحاضرات فى تاريخ المذهب المالكى فى الغرب الاسلامى للدكتور عمر الجيدى ص ٦٠ .

(٢) أنظر معين الأحكام ص ١١٧ .

وما أظن أحداً يخالف فى هذا الشأن ، فإن التكليف مشروط بالإمكان ، وإذا جاز نصب الشهود فسقه لأجل عموم الفساد جاز التوسع فى أحكام السياسة لأجل كثرة فساد الزمان وأهله ، •

[اختلاف الأحكام باختلاف الزمان]

وقد قال عمر بن العزيز (١) : « سيحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا من الفجور » (٢) •

وقال الشيخ القرافى صاحب الذخيرة المالكية : « ولا شك أن قضاء زماننا ، وشهودهم ، وولاتهم ، وأمناءهم ، لو كانوا فى العصر الأول ما أولوا ، ولا عرج عليهم ، لأن ولاية هؤلاء فى مثل ذلك العصر فسوق ، فإن خيار زماننا هم أراذل

(١) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبى العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصى بن كلاب ، ولد سنة ثلاث وستين وكان ثقة مأمونا ، له فقه وعلم وورع وروى حديثا كثيرا ، وكان إمام عدل رحمه الله ورضى الله • وقال فيه الذهبي « كان حسن الخلق وأخلاق ، كامل العقل ، حسن السمات ، جيد السياسة ، حريصا على العدل بكل ممكن ، وافر العلم ، فقيه النفس ، ظاهر الذكاء والفهم ، أرواما منيبا ، قاتنا لله ، حنيفا زاهدا مع اخلافه ، ناطقا بالحق مع قلة المعين ، وكثرة الأمراء الظلمة اللعين ملوه وكرهوا محافقته لهم ، ونقصه أعطيتهم ، وأعلمه كثيرا » فى أبياتهم لما أغلوه بغير الحق فما زالوا به حتى سقوه السم ، فحصلت له الشهادة والسعادة ، وعد عند أهل العلم من الخلفاء الراشدين ، والعلماء العاملين مات سنة إحدى ومئة ، • سير أعلام النبلاء : ١١٤ وطبقات ابن سعد ج ٥ : ٣٣٠ ، وحلية الأولياء ج ٥ : ٢٥٣ •

(٢) ورد فى معين الحكام ص ١٧٧ •

ذلك الزمان ، وولاية الأرائل فسوق ، فقد حسن ماكان قبيحاً ، واتسع ماكان ضيقاً ، واختلفت الأحكام باختلاف الزمان : (١) .

٢٤ - واخماس : أنه يعضد ذلك من القواعد الشرعية أن الشرع وسع للمريض من

النجاسة اللاحقة بها من ماء الصغير ما لم تشاهده كتب الارضاع .

ووسع في زمان المطر في طين المطر كما ذكره محمد في طين بخارى (٢) على ما فيه من القلر والنجاسة .

ووسع لأصحاب القروح (٣) في كثير من نجاستها .

ووسع لأصحاب البواسير (٤) في بللها .

وجوز الشارع ترك أركان الصلاة وشروطها اذا ضاق الحال كصلاة الخوف ونحوها ، وذلك كثير في الشرع .

(١) الأخيرة جـ ٣ ص ٢٦٤ وأضاف بعد ذلك ، : كما ورد في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عزز وقد وجد رجلاً ألهمه بأنه جاسوس للعدو فعاقبوه حتى أقر ، وأما قبول المستورين فهو الواقع في تقليد عمر رضى الله عنه لأبى موسى الأشعرى فقال فيه : والمسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلوداً في حد أو مجرباً عليه شهادة زور أو خنيا في نسب ، وقد أخذنا بهذا رحمه الله وثبت الحكم بالقضاء به فلولى في المظالم والجرائم ، .

(٢) معين الحكام ص ١٧٧ .

(٣) القروح ومقرده : قرحة ، وهى البثرة اذا دب فيها الفساد (وقرح) قرحاً - بليت به جروح من يور .

المعجم الوسيط ص ٧٧٤ (الطبعة الثانية) .

(٤) البواسير : أوردة متضخمة بالغشاء الغاطى في داخل المستقيم أو في خارجه مباشرة ، ومن شأنها أن تسبب ألماً ومضايقة ونزقاً .

الموسوعة الطبية الحديثة ، مشروح الألف كتاب رقم ٦٤٠ ، جـ ٣ ص ٣٥٦ .

وكذلك قال الشافعي (١) - رضى الله عنه - : « ماضق شيء إلا اتسع » (٢)
يشير الى هذا المواطن ، فكذلك اذا ضاق علينا الحال فى درء المقاصد اتسع كما
اتسع فى تلك المواطن .

٢٥ - والسادس : أن أول بدء الانسان / (ق ٤ / ب) فى زمن آدم - عليه السلام -
كان الحال ضيقاً ، فأباحت الأخت لأخيها وأشياء كثيرة وسع الله تعالى فيها ،
فلما اتسع الحال وكثرت الذرية حرّم ذلك فى زمن بنى اسرائيل . وحرّم السبت
والشحوم والأبل وأموراً كثيرة ، وفرض عليهم خمسين صلاة ، وتوبة أحدهم
بالقتل لنفسه ، وإزالة النجاسة بقطعها الى غير ذلك من التشديدات ، ثم جاء
آخر الزمان وضعف الجسد ، وقل الجدد ، فلطف الله تعالى بعباده ، فأحلت تلك

(١) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن بنى عبدالمطلب من قريش ، ناصر
السنة ، وأحد أئمة المذاهب الأربعة واليه ينسب الشافعية ، جمع الى الفقه ، التفسير ، علم
الأصول ، والحديث واللغة ، والشعر . قال الأمام أحمد بن حنبل فيه : « ما أحد ممن بيده
محررة لو رزق الا وللشافعي عليه منه » كان شديد الذكاء ، نشر مذهبه بالخراسان والعراق ثم
انتقل الى مصر سنة ١٩٩ هـ ، وبها نشر مذهبه .

من تصانيفه : « الأم فى الفقه » ، « الرسالة فى أصول الفقه » ، « أحكام القرآن » ، و«
اختلاف الحديث » ، توفي سنة ٢٠٤ هـ .

وللبهقى : « مناقب الشافعي » تحقيق السيد أحمد عسكر ، دار التراث القاهرة ١٣٩١ هـ -
١٩٧١ فى مجلدين ، وانظر فى ترجمته أيضاً تاريخ بغداد ٢ : ٥٦ - ١٠٣ ، وطبقات الخلفاء
١ : ٢٨٠ - ٢٨٤ . وصير أعلام النبلاء ج ١٠ ص ٩٩ - ٩٩ .

(٢) السيوطى : الأشباه والنظائر فى الفروع ضبطه الشيخ على مالكي (المدرس بالحرم المكي) ،
طبعة المكتبة التجارية الكبرى ، دون تاريخ ، ص ٧٥ ، وابن نجيم : الأشباه والنظائر على مذهب
أبي حنيفة النعمان تحقيق وتعليق عبدالغنى محمد الوكيل ، طبعة الحلبي ، ١٣٨٧ هـ -
١٩٦٧ م ص ٨٤ .

المحرمات ، وخففت الصلوات ، وقبّلت التوبات ، فظهر أن الأحكام والشرائع بحسب اختلاف الأزمان ، وذلك من لطف الله عز وجل بعباده ، ومسته الجارية في خلقه ، وظهر أن هذه القوانين لا تخرج عن أصول القواعد وليست بدعاً عما جاء به الشرع المكرم ؛ (١) .

[للإمام أن يعمل بأكبر رأيه إذا أنكر السرقه]

٢٦ - وفي الإيضاح - قبيل كتاب الجهاد - شرح إصلاح الوقاية (٢) عن

(١) معين الحكم ص ١٧٨ ، والنخبة ج ٣ ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(٢) هو لابن كمال باشا ، أحمد بن سليمان : الملقب بشمس الدين ، قاض من العلماء بالحنث ورجاله ، تركى الأصل ، مكث في التصنيف قلما يوجد فن من الفنون وليس لابن كمال باشا مصنف فيه ، مات سنة ٩٤٠ هـ . أنظر في ترجمته : الشقائق النعمانية ١ : ٤٢٠ والفوائد البهية ٢١ ، والكواكب السائرة ٢ : ١٠٧ ، الأعلام ١ : ٨٣٠ وهدية العارفين ١ : ١٤١ .
والوقاية هو : وقاية الرواية ، في مسائل الهندية - للإمام برهان الشريعة محمود بن أحمد صدر الشريعة الأول عبيد الله الشيرازي الحنفي صنفه لابن أخته صدر الشريعة الثاني عبيد الله بن مسعود الشيرازي الحنفي المتوفى ٧٥٠ هـ ، وله شرح عليه بعد من أشهر شروحه . أنظر كشف الظنون ٢ : ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ .

وقال ابن كمال باشا في مقدمة كتابه - ق ١/٢ : « ان اختصر الموسوم بالوقاية مع صغر حجمه ، ووجازة نظمه ، كتاب حاو لمتنخب كل مزهد ومفيد ومتقى كل مزهد وبسيط ، جامع نافع خلاصة كل وجيز وبسيط ، بحر محيط بمرور دور الحقائق ، وكثر من أودع فيه نقود الدقائق الا أن فيه نبذا من مواضع سهو وزلل ، ومواضع غبط وغلل ، ولاغرو فان الجواد قد يكبر ، والصارم قد ينز ، فأردت تصحيحه وتقيحه بنوع تغيير أو في فصل النظم ووصله ونسق التركيب ، وقصدت تكميله وتقويمه وتعديله ببعض حذف وإثبات وتبديل في التصوير والتحرير والترتيب . ثم ان شرحه المنسوب الى التحرير الشهير بصدر الشريعة - تغمده الله تعالى بالرحمة والغفران - الذي صار بذكر الركبان وصار مقبولا عند أفاضل الأئمام ، =

التبيين (١) ماحكى عن الفقيه أبى بكر الأعمش (٢) أن المدعى عليه بالسرقه
إذا أنكر فللإمام أن يعمل فيه بأكبر رأيه ، فإن غلب على ظنه أنه سارق وأن
المال المسروق عنده عاقبه (٣) .

مع احوائه على تصرفات فاسدة ، واعتراضات غير واردة ، لا يخلو عن التقصير فى تقرير الدلائل
بل عن الخطأ فى تحرير المسائل ، لعدم الضرر على مأخذ الكلام فلا جرم كان معضلة للإفهام ،
ومزلة للأقلام ، ولما وقعت على هذه الطامة وضاعت مافيه من المضرة العامة ، سميت فى
إيضاح مايجتنبه من الخبط والخطأ ، وتبين وجه الحق بكشف الحجاب والغطاء ، وقفت أثر
ذلك الفاضل الا فيما زل فيه قلعه ، وتبع أثره فمحوت ماخطى فيه قلعه ، وسميت للفق
بالاصلاح ، لتضمنه اصلاح مافى الوقفية من الزلل ، والشرح بالإيضاح فى الشرح لاشتماله
على إيضاح مافى الشرح المذكور من غلط ، نسخة أولقال مكة ، الله حتى رقم ٨
وقال أبو الحسنات محمد عبدالحى اللكنوى الهندى فى ترجمة ابن كمال باشا : « ٠٠ قد
طالمت من تصانيفه الاصلاح والإيضاح فوجدته مطبقاً مولماً فى الإيرادات على الوقفية
وشرحها لصدر الشريعة أكثرها غير واردة ولم يورث إيراده عليها نقصاً فى اشتهاهما والاعتماد
عليهما ولم يشتهر تصنيفه كاشتهاهما والحق أن قبول تصنيف فى أعين المستفيدين واعتماده
فى أبصار الفاضلين ليس مثله على مقدار فضل المؤلفين وإنما هو فضل رب العالمين ٠٠ »
القوائد البهية ص ٢٢ .

(١) هو تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، والتبيين للإمام فخرالدين أبى محمد عثمان بن على
الزىلى المتوفى ٧٤٣ هـ (ثلاث وأربعين وسبعمائة) وهو شرح لكثير الدقائق فى فروع الحنفية
للإمام أبى البركات عبدالله بن أحمد المعروف بالحافظ النسفى المتوفى سنة ٧١٠ هـ (عشر
وسبعمائة) ذكر فيه ماعم وقوعه حارياً لمسائل الفتاوى والوقفيات ورمز فيه (ح) علامة لأبى
حيفة ، والسين لأبى يوسف ، والميم محمد بن الحسن ، والزأى لزفر ، والقاء للشافعى ، والكاف
لمالك ، والواو لرواية الأصحاب ، وزيادة الطاء للاطلاقات . فحظر كشف الظنون ٢ : ١٥١٥ .
(٢) هو أبوبكر سليمان الأعمش الفقيه ، القاضى ، مات سنة ثمان وأربعين ومائة . وكبح : أخبار
القضاة ، بيروت ، عالم الكتب ، ج ٣ ص ١٢٨ .

(٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ٣ : ٢٤٠ .
والحق فى إيضاح الايضاح ق ١٥٠ النسخة الأثرية رقم ٧٥٤ ، رولق الشام ، ومنه صورة =

[عقاب المتهم بالسرقه]

٢٧ - وفي سرقه و اخلاصه ، (١) و البزازيه ، (٢) عن الأصل (٣) : المدعى عليه أنكر السرقه ، قال : عامه المشايخ : يعززه الإمام اذا وجده فى مكان التهمه بأن رآه يمشى مع السراق ، أو جالساً مع شرية الخمر لكنه لا يشرب ، (٤) .

[مارأيت ظملاً أشبه بعنبل]

٢٨ - دخل عصام بن يوسف (٥) على أمير بلخ فأتى بسارق فسنل فأنكر ، فسنل

= بالميكروفيلم بمركز البحث العلمى و احياء التراث الاسلامى برقم ٢٣٩ فقه حنفى ، و الكتاب تحت التحقيق بمعرفة عبدالله جهمان الغامدى . أنظر ملحق التراث بجريدة المدينة السعودية العدد ٨٤٢٣ فى ١٤١٠/٥/١٤ هـ ، ٧ يونيه ١٩٩٠ م .

(١) اخلاصه هو : خلاصه الفتاوى ، للشيخ طاهر بن أحمد بن عبدالرشيد البخارى المتوفى سنة ٥٤٢ هـ التين و أربعين و خمسمائة ، وهو كتاب مشهور معتمد للرواية فى المذهب الحنفى .
الفوائد البهية ٨٤ ، و الجواهر للحنفية ١ : ٢٦٥ .

(٢) و البزازيه فى الفتاوى ، للإمام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البزاز الكردى الحنفى المتوفى سنة سبع و عشرين و ثمان مائة ، وهو كتاب جامع يخص فيه زبدة مسائل الفتاوى و الواقعات من الكتب المختلفة ، و رجع ماساعده الدليل و ذكر أن الأئمة عليه و سلمه : الجامع الوجيز . - أنظر : الفوائد البهية ١٨٧ ، ١٨٨ ، و كشف الظنون ١ : ٢٤٢ .
(٣) الأصل - كما سبق أن ذكرنا - للإمام محمد بن الحسن الشيبانى لصاحب الفتاوى لأبى حنيفة المتوفى ١٨٩ هـ . أنظر ص ٧٣ .

(٤) خلاصه الفتاوى - مخطوط بمكتبة أوقاف مكة - رقم ٥ فتاوى ق ١٢١٣ ب ، و الفتاوى البزازيه ، الجزء الثالث بهامش الجزء السادس من الفتاوى الهندية ص ٤٣٠ ، و أنظر أيضاً معين الأحكام ص ١٧٦ .

(٥) هو عصام بن يوسف بن ميمون بن قلعة ، أبو عصمة البلخى ، كان صاحب حديث ، ثبت فى الرواية من ملازمى الإمام أبى يوسف و محمد بن الحسن صاحبى أبى حنيفة و من أقربان =

فقال : البينة على المدعى واليمين على من أنكر . فقال الأمير : هاتوا بالسوط
(١ ق ١/٥) والعقابين ، فما ضرب عشر حتى أقر ، وأتى بالسرقة .
قال عصام : سبحان الله ، ما رأيت ظمأ أشبه بالعدل منه (١) .

[من قال بصحة الاقرار بالسرقة]

٢٩ - وفي اكراه و مجمع الفتاوى ، (٢) و د البزازية ، عن سرقة و اغيط ، (٣) :
من المشايخ من قال : بصحة الاقرار بالسرقة مكرها سئل حسن بن زياد (٤) :

= محمد بن سماعة وابن رستم وأبو حفص الفارسي ، مات عام ٢١٠ هـ . الفوائد البهية ١١٦
وحاشية ابن عابدين ٤ : ٨٧ .

(١) تبين الحقائق ٣ : ٢٤٠ ، وحاشية ابن عابدين ٤ : ٨٧ .

(٢) و مجمع الفتاوى ، لأحمد بن محمد بن أبي بكر ، الخنفي ، جمع فيه من كتب العلماء
العظماء : أولها ، الفتاوى الكبرى ، والصغرى للصهر الشهد ، وفتاوى أبي بكر محمد بن
الفضل البخاري ، وفتاوى الشيخ محمد بن الوليد السمرقندي ، وفتاوى أبي الحسن الرستمي ،
و فتاوى عطاء بن حمزة ، والناظي ، وغريب الرولة ، والمتقي ، والشرح المنصب للجصاص ،
وملتقط أبي القاسم ، وغفة الفقهاء للسمرقندي ، والعلائي ، وبيع الدين ، وجامع ظهور
الدين . كشف الظنون ١٦٠٣ .

(٣) هو اغيط البرهاني في الفقه النعماني للعلامة برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن
الصهر الشهد عبدالعزيز بن عمر بن مازة البخاري الخنفي المتوفى سنة ٦١٦ هـ . الفوائد
البهية ص ٢٠٥ ، والجواهر المضية ١ : ١٣٠ ، ١٣١ حاشية رقم (٢) ، وكشف الشئون
١٦١٩ : ٢ .

(٤) هو الحسن بن زياد اللؤلؤي ، صاحب الإمام أبي حنيفة ، نسبته الى بيع اللؤلؤ ، من أهل
الكوفة ، نزل بغداد ، وأخذ عن أبي يوسف وزفر أيضاً ، كان ميالاً للأخذ بالسنة مقلداً في
السؤال والفرع ، ولى القضاء بالكوفة . ثم استغنى عنه . من تصانيفه : أدب القاضي ،
و د الخراج ، و د معاني الإيمان ، توفي سنة ٢٠٤ هـ . الجواهر المضية ٢ : ٥٦ ، ٥٧ ،
الفوائد البهية ٦٠ ، الأعلام للزركلي ٢ : ٢٠٥ .

- أيجل ضرب السارق حتى يقر ؟ قال : مالم يقطع اللحم ولا يظهر العظم ، (١) .
- ٣٠ - وفي مزرقة « خزنة المفتين » (٢) عن « بعض المتأخرين يفتى بصحة الاقرار بالسرقة مكرها ، ويجعل ضرب السارق حتى يقر ، (٣) » .
- ٣١ - وفي جنائيات « جواهر الفتاوى » (٤) « منل الإمام

(١) ورد في حواشي واقعات المفتين للشيخ عبدالقادر بن يوسف في ص ٦٧ مائمه : « قال في الظهيرية : وإذا أقر بالسرقة مكرها فإقراره باطل ، ومن المتأخرين من أفتى بصحته وسئل الحسن بن زياد : « أيجل ضرب السارق حتى يقر ؟ قال : مالم يقطع اللحم ولم يشن العظم ولم يزد على هذا ، انتهى من صرة الفتاوى ، وأنظر حاشية ابن عابدين ٤ : ٨٧ » .

(٢) خزنة المفتين في الفروع للإمام الحسين بن محمد السمنقاني الحنفي : « أورد فيه ما هو مروى عن المتقدمين ومختار عند المتأخرين وطوى ذكر الاعتلال ، واكتفى بالعلامات من الهداية ، والنهاية ، وقاضى عان ، وإخلاصة ، والظهيرية ، وشرح الطحاوى وغير ذلك من المعبريات وفرغ منه في محرم سنة ٧٤٠ هـ ، « أنظر مقدمة المخطوط ونهايته في ١/٣ ، ١/٣٩٥ ب ، نسخة بمكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم ٨١٧ ومنها صورة ميكروفيلم ١٦ لغة حنفي بمركز التراث بمكة المكرمة ، وكشف الظنون ٧٠٣ » .

(٣) خزنة المفتين في ١/١٥٩ ب وإذا أقر بالسرقة مكرها فإقراره باطل وبعض المتأخرين ١٠٠٠ أورد النص

(٤) هو للإمام ركن الدين أبي بكر محمد بن أبي المفاخر بن عبدالرشيد الكرمانى الحنفى المتوفى سنة ٥٦٥ هـ . أوله : « الحمد لله الذى أكرم علماء الأمة بالاجتهاد » . ذكر فيه أنه ظفر بفتاوى أبي الفضل الكرمانى المتوفى ٥٤٣ هـ وسأل محمد جمال الدين اليزدى مسائل كثيرة فم أضاف إليه من فتاوى أئمة بغارى ومارواه النهر وخراسان وكرمان ، وجعل كل كتاب على صت أبواب : الأول : من فتاوى ركن الدين أبي الفضل الكرمانى . والثانى : من فتاوى جمال الدين اليزدى . والثالث : من فتاوى الإمام عطاء بن حمزة السعدى . والرابع : من فتاوى النجاشى عمر النسفى والخامس : من فتاوى مجد الشريعة أبى محمد سليمان بن الحسن الكرمانى . والسادس : من فتاوى أئمة المتأخرين بأسمائهم . كشف الظنون ٦١٥ ، =

الناصحى (١) وقيل : هو من يوحى اليه الفقه - عن مفسد يسمى فى الأرض

= الفوائد البهية ١٧٦ ، وجواهر الفتاوى ، نسخة محافظة الاسكندرية .

قال فى مقدمته ق ١/٢ : فان كثيراً من اصحابنا جمعوا فتاوى أئمة عصرهم وطلبوا مجهودهم اعظاما لقدرة ولا يد لمن تصدى للفتوى والقضاء النظر الى صورها ومعانيها لا هى مخصوصة بفوائد لم توجد فى كتب الأصل ، وعوائد كل واحد منها أصل فمن طالعها واطلع على مقاطعها وبحثها تحقق له هذا الفضل . نعم وقد كتبت لئنى أن أشرع مشارعهم وأسلط فى مسالكهم مقتباً بآثارهم مهتدياً بآثارهم مع ما أقول بمصحيح اللسان وصريح البيان ومن أنا فى رفعتهم حتى السن بحواشى الاشعار بقبحهم وبقيت فى تلك المنية أن عثرت بفناوى مفرقة من جهة الامام السعيد ركن الدنيا والدين أبى الفضل عبدالرحمن بن محمد الكرمانى قدس الله روحه ونور ضريحه فجعلتها ميوبة وعلى ترتيب كتب الفقه مرتبة ثم بعد برهة من الدهر اتفق لى أن سألت من الشيخ الامام الأجل قاضى القضاة جمال الدين مفتى العصر المطهر بن حسين بن سعد بن على بن بزارى الزيندى مسائل كثيرة فى كل باب وأقاضنى بفوائد شريفة فى بيان أحكامها والتبیه على عللها ودلائلها بالتماس ذلك منه فانه إمام هذا العصر فى العلم والفقه واستنباط المعانى وحل المشكلات وكشف المعضلات حتى اجتمع عندى فيه أجزاء ، كل جزء فى مقابلة كل فرأيت أن أضيف فى ذلك اليه ما عندى من فتاوى بخارا وماوراء النهر وخراسان وكرمان وغيرهم ليكون الكتاب أكمل وأجمل وأجمع فاستغفرت الله وشرعت فيه وجعلت كل كتاب فى ستة أبواب : الباب الأول : من فتاوى الإمام ركن الدين أبى الفضل الكرمانى . الباب الثانى : من فتاوى جمال الدين استاذ العصر الزيندى . الباب الثالث : من فتاوى الشيخ الإمام عطاء بن حمزة السعدى . الباب الرابع : من فتاوى نجم الدين أبى حفص عمر بن محمد بن أحمد التنفى . الباب الخامس : من فتاوى قاضى القضاة عماد الدين مجد الشريعة أبى محمد سليمان بن حسن الكرمانى المعروف بقاضى محمد . الباب السادس : من فتاوى أئمتنا المحبرين وعلماء المتأخرين مع ذكر أساميهم ، وانما بينت الأسامى فى الأبواب حتى يقف الناظر فيه على كل قول واحد من هؤلاء المشايخ الكبار ولا يطول الكتاب بذكر أساميهم عند كل مسألة وصميته « جواهر الفتاوى » وهو لفنون الحوادث والوقائع حاوى وأوردت المسائل فى الأبواب الستة على وجه الابهاز دون السؤال .

(١) هو عبدالله بن الحسين ، أبو على الناصحى ، وناصح اسم بعض أجداده ، كان إماماً كبيراً =

بالفساد ، ويوقع بين الناس الشر رافعا الى السلطان مايجب عليه ؟ قال : القتل مشروع عليه وجوبا لفساده ، والقتل فيه مقنع ، (١) .

٣٢ - وفي « جواهر الفتاوى » وقبيل المزارعة - سئل عنه أيضا عن قتل الزنيور والحشرات المؤذية كالكلب وغيره هل يجوز ؟ قال : « يجب قتل الآدمي المؤذى فضلا عن غيره اذا كان مؤذيا » (٢) .

٣٣ - وفي آخر سرقة « الهداية » وجميع كتب الفروع « من اعتاد اغتني قتل به سياسة ، لأنه ذوقته ساع في الأرض فساد » (٣) .

٣٤ - وفي « السراجية » (٤) و « المضمورات » : (٥) « فان سرق ثالثا ورابعا فللإمام

= له مجلس التدريس والفتوى ، ولي قضاء القضاة للسلطان محمود بن سبككين ببغارى ، من تصانيفه : تهذيب أدب القضاء للخصال ، توفي سنة ٤٤٧ هـ سبع وأربعين وأربع مائة .

الفوائد البهية ١٠٢ ، ١٠٣ ، والجواهر للحية ٢ : ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(١) جواهر الفتاوى ، مخطوط بمكتبة محافظة الاسكندرية رقم ١٧٢٢ ب ق ١/١٤٨ .

(٢) جواهر الفتاوى - نفس المخطوط ق ١/١٤٨ ب .

(٣) الهداية ج ٢ ص ١٣٤ ورد مقاصده : « وان غنق في المصر غيره قتل به ، لأنه حارسا في الأرض بالفساد فيلغ شره بالقتل » وتبين الحقائق شرح كنز الدقائق ٣ : ٢٤٠ .

(٤) الفتاوى السراجية لسراج الدين علي بن عثمان بن محمد الأوشى الفرغانى المتوفى ٥٧٥ هـ - ومنه نسخة بالمكتبة المركزية لجامعة أم القرى برقم ٤٤٩٣ - انظر في كشف الظنون ٢ :

١٢٢٤ ، تاج التراجم ٤٤ ، هدية العارفين ١ : ٧٠ .

(٥) المضمورات هو « جامع المضمورات والمشكلات » شرح مختصر القدورى ، ليوسف بن عمر بن يوسف الصوفى الكاندورى المعروف ببيرة شيخ عمر يزار المتوفى سنة ٨٣٢ هـ . قال

أبراهيم الحناوى : « طالعه وهو شرح جامع للفتاوى الكثيرة حاو على المسائل الغريبة » . الفوائد البهية ٢٣٠ .

وانظر كشف الظنون ١٦٣٢ ، ١٦٣٣ .

وقد نص في كتابه : « ان الفتوى على الإطلاق على قول أبى حنيفة ، ثم أبى يوسف ، =

أن يقتله سياسة لسميه في الأرض بالفساد ، (١) .

[الإمام بضرب عنق الخناق وصلبه]

٣٥ - (ق ٥ / ب) وفي آخر حدود « غزاة المفتين » : « اذا عرف الإمام الخناق أو أقر
أو أصيب معه أداة الخناقين ومعه المتاع أمر بضرب عنقه وصلبه » ، (٢) .

[يثاب قاتل الأعونة]

٣٦ - وفي الفصل الثامن من كراهية « الخلاصة » ، « والبزازية » - على وفق مافى
الحظر والاباحة من « مجمع الفتاوى » ، نقلاً عن « فتاوى النسفى » ، (٣) : كان
السيد الإمام أبوشجاع (٤) يقول : يثاب قاتل الأعونة وكان يفتى بكفرهم .
قال مشايخنا : واختيار المشايخ انه لا يفتى بكفرهم .

= ثم محمد ، ثم زفر ، والحسن بن زياد . وقيل اذا كان أبوحيفة في جانب وصاحبه في جيب
فالمفتى بالخيار ، والأول أصح اذا لم يكن المفتى مجتهداً . « عقود رسم المفتى ص ٢٦ ، رد
المختار ١ : ٧٠ ، ٧١ ، والمنهجه عند الحنفية للدكتور محمد إبراهيم أحمد ص ٧٢ .
(١) الفتاوى السراجية ق ٧٨ ب ، ٧٩ أ .

(٢) غزاة المفتين ق ١٥٣ / ب .

(٣) الفتاوى النسفية لجم الدين عمر بن محمد النسفى ، الشهير بعلامة سمرقند ، صاحب
المنظومة ، وهى فتاواه التى أجاب بها عن جميع ما سئل عنه فى أيامه دون ما جمعه لغيره ،
توفى سنة ٥٣٧ هـ - صبح وثلاثين وعمس مائة بسمرقند - الجواهر النضية ٢ : ٦٥٧ - ٦٦٠ ،
تاج التراجم ٤٧ ، طبقات الفقهاء لطائى كبرى ولده ٩٢ ، مفتاح السعادة ٤ : ١٢٧ ،
١٢٨ ، طبقات المفسرين للسيوطى ٨٨ ، وطبقات المفسرين للناوذى ٢ : ٥ - ٧ ، وكشف
الظنون ١٢٣٠ ، القواعد الجيدة ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٤) الإمام أبوشجاع هو عمر بن محمد بن عبدالله ، ضياء الاسلام أبوشجاع البسطامى ، أستاذ
صاحب الهداية . قال محمد عبدالحى الكتوى : كانت له أستاذ عالية وقد باسطة فى
أنواع العلوم . ذكر السمعاتى أن البسطامى نسبة الى بظام بآله الموحدة المفتوحة =

[جواز القتل لا يدل على الكفر]

وجواز القتل لا يدل على الكفر .

قال الله تعالى : (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله (١)) والأعونة من المحاربين لله ورسوله (٢) .

= وسكون السين المهملة قرية بقمي مشهورة ثم قال عند ذكر المتسعين به وشيخنا أبوشجاع عمر بن محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن نصر البساطي ثم البلخي جده الأعلى من بسطام سكن بلخ وولد بها ، وكان قتيها حافظا محدثا مفسرا لديبا شاعرا كاتباً حسن الأخلاق ، سمعت منه يمرؤ ، وبلخ ، وهرة ، وبخارى ، وسمرقند ، وكانت ولادته في ذي الحجة سنة خمس وسبعين وأربعمائة يلخ انتهى ملخصا ، وتوفي سنة سبعين وخمسمائة ، السمعاتي : الأنساب ٨١ ، والفوائد البهية ١٥٠ ، الذهي : دول الإسلام ٢ : ٧٦ ، تذكرة الحفاظ ٤ : ١٣١٨ ، الجواهر المضية ٢ : ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، الطبقات السنية برقم ١٦٥٣ ، وهنية العارفين ١ : ٧٨٤ .

(١) سورة المائدة : الآية ٣٣ وتامها (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم عزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم) .

(٢) خلاصة الفتاوى - مخطوط سابق ذكره - ق ١/٢٠١ ورد مائه : « وفي فتاوى النسفي قتل الأعونة والبغاة والظلمة في الفترة مباح ، وقال السيد الامام أبوشجاع - رحمه الله - يخاب قاتلهم ، وكان يفتي بكفر الأعونة » قال - رحمه الله - ليس هذا اختيار شيوخى ، ولا يفتى بكفرهم ، ، والفتاوى البرازية ج ٣ بهامش الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

ولبن عابدين : حاشية رد المحتار ، الطبعة الثانية ، الحلبي ، القاهرة ١٢٨٦ هـ - ١٩٦٦ م ج ٤ ص ٦٤ ورد مائه : « وفي رسالة أحكام السياسة عن جمع النسفي : مثل شيخ الاسلام عن قتل الأعونة والظلمة والسعاة في أيام الفترة ١٠٠٠ والأعونة جمع معين أو عوان بمعناه ، والمراد به الساعى الى الحكم بالافساد » .

[ياح قتل الأعونة والسعاة والظلمة]

٣٧ - وفي سير « مجمع الفتاوى » على وفق مافى سير « البزاية » نقلاً عن « فتاوى

عطاء بن حمزة » (١) : « سئل عن قتل الأعونة والسعاة والظلمة فى الفترة ،

قال : يباح قتلهم ، لأنهم ساعون فى الأرض بالفساد ، فقيل : انهم يتمتعون

عن السعى بالفساد فى أيام العدالة ، ويختفون فى أيام العدالة فقال ذلك امتناع

ضرورى - ولوردوا لعادوا لما نهوا عنه - كما نشاهد .

قال : وقد سألت السيد الإمام أباشجاع عنه فقال : يباح قتلهم ، ويثاب

قاتلهم . قال : وكان رجلان من فضلاء الأعونة يقرمان كتاب التوحيد فلما

خرجتا يوما أتى عليهما بعض أصحابه .

فقال : نعم ، لو كانا مسلمين .

قيل : كيف ؟

فقال : من شرائط الإسلام الشفقة على أهل الإسلام ، والفرح بفرحهم ،

والأعونة بخلاف ذلك ، وإن أردتم تحقيق ذلك فاسمعوا لو نادى السلطان أئى

احتجت الى مائة ألف فائقندوها فى يومين أو ثلاثة ، كيف يصير الناس ؟

قالوا : محزونين .

قال : وكيف يصير هذان ؟ قالوا : فرحين .

فقال : لو بدا السلطان فتادى أئى عفوت ذلك عنهم ، كيف يصير الناس ؟

(١) هو عطاء بن حمزة السفلى ، من كبار علماء الحنفية ، متبحر فى الفروع والأصول ، ترد

الفتاوى عليه من أقطار الأرض ، أخذ عنه جماعة منهم نجم الدين السفى .

الفوائد الهية ١١٦ ، وعند حاجى خليفة بحران « فتاوى السفلى » (بالعين واللام المنقطعين)

وكشف القنون ١٢٢٥ ، والجواهر المضية ٢ : ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، الطبقات السنية للتميمى رقم

قالوا: فرحين .

وقال : كيف يصير هذان ؟ (ق ١/٦) قالوا: محزونين .

قال : وكيف يكونان مسلمين وقد فرحا بحزنهم ، وحزنا بفرحهم ؟

٣٨ - وفي آخره جنايات الجزاية : ولفساد الملك بسبب السعاة أفتوا بأن قتل

الأعونة والسعاة في زمان الفترة جائز ، والقيد لكونهم في مثل هذا الزمان أشد

ضرراً ، فيلحقون بالذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ، (١) .

٣٩ - وفي الباب الرابع عشر من الأحكام السلطانية : للإمام الماوردي (٢) : حكى

أن رجلاً أتى ابن عباس - رضى الله عنه - فتقبل منه الأيلة بمائة ألف درهم ،

ففضربه مائة سوط وصلبه حياً تعزيراً وأدبا (٣) .

[حل قتل الزانى]

٤٠ - وفي حدوده شرح الزاهدى : (٤) عـــــــــــــــــن

(١) الفتاوى الجزاية بهامش الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٤١٣ .

(٢) الماوردي هو على بن محمد بن حبيب ويكنى أبا الحسن ، ويعرف بالماوردي نسبة إلى بيع ماء

البرد ، ولد بالبصرة وانتقل إلى بغداد وتولى فيها القضاء والتدريس ، وكان من كبار فقهاء

الشافعية في عصره ، حافظاً للمذهب ، وهو أول من لقب بـ « باقضى القضاء » في عهد القائم

بأمر الله العباسي .

ومن مؤلفاته : « الحاوي الكبير » و « الاتباع » و « الأحكام السلطانية » و « تسهيل النظر

وتسجيل الظفر » و « أدب الدنيا والدين » . توفي سنة ٤٥٠ هـ .

أنظر في ترجمته : طبقات الشافعية الكبرى ج ٥ ص ٢٦٧ وما بعدها .

(٣) الأحكام السلطانية تحقيق الدكتور أحمد مبارك البغدادى ص ٢٢٩ .

(٤) شرح الزاهدى هو شرح مختصر القندورى مختار بن محمود بن محمد ، أبو الرجال ، نجم الدين

الزاهدى ، المتوفى ٦٥٨ هـ ، وهو شرح نفيس نافع .

الجواهر المنجية ٣ : ٤٦٠ ، والفوائد الهية ٢١٢ . وقال الزاهدى في مقلعه : =

الفردوس ، (١) « من وقع على ذات رحم محرم منه فاقطه » (٢) .

[حل قتل الظلمة بأدنى شيء له قيمة]

٤١ - وعن « شرح السرخسي (٣) عن محمد وكذا لو رأى محصناً يزني فصاح به

= « ملتزماً فيه عشر خصال بعونه ولطفه وطوله : تفصيل مجملاته ، وتحصيل رواياته ومجملاته ، وحل مشكلاته ، وكشف معضلاته ، وتفسير العويصة من ألقائه ومبهمات ، وتبين الغوامض من إشارته ومعانيه ، وتقسيم الأحكام والمسائل ، وذكر أصولها وفصولها مبرهنة بالدلائل ، والتبنيه على مواضع الزلل والانف عن الخرافة في نقل الأحكام والعلل ، مع إيجاز لا يخل بهم الذكي وتطويل لا يمل خاطر الأملى . ق ٢٠٠ من نسخة المكتبة الأزهرية برقم ١٢٦٢ فقه ومنه صورة ميكروفيلم ٢٩٩ ، ٣٠٠ فقه حنفى بمركز التراث بمكة المكرمة بجامعة أم القرى .

(١) لم أجده في الفردوس بمأثور الخطاب لأبى شعاع شيرازي بن شهرار الملقب بالكيا ، اخفق بمعرفة السعيد بن مسيوني زغلزل . والحديث رواه ابن ماجه بسنده مرفوعاً بلفظ « من وقع على ذات محرم فاقطه » وأخرجه أحمد في المسند ١ : ٣٠٠ والبيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٢٣٧ والحاكم في مستدركه ٤ : ٣٥٦ وقال صحيح الاسناد ولم يوافقه الذهبي روجه ، وبهري الألباني : أن الحديث ضعيف . إرواء الغليل جـ ٨ ص ٢٢ رقم ٢٣٥٢ .

(٢) شرح مختصر القلورى للزاهدى جـ ٢ ق ٣٠٠ فقه حنفى بمركز التراث - في فصل التعزير - (ورقم الصفحة غير واضح ومقابلته ومابعده) وعن أبى يوسف وجد رجلاً مع امرأته لو مع أمته أو مع محرم له أو مع جاريته حل له القتل ، وفي الفردوس من وقع على ذى رحم محرم منه فاقطه ، =

(٣) هو كتاب المبسوط للإمام السرخسى ، وهو محمد بن أحمد بن أبى سهل ، أبوبكر ، والسرخسى نسبة إلى « سرخس » بلدة في خراسان . ويلقب بشمس الأئمة ، كان مجتهداً وإماماً في الأصول والفقه ، سجن في جب بسبب نصحه لبعض الأمراء ، وأملى كثيراً من كتبه على أصحابه وهو في السجن ، وأملأها من حفظه ، ومنها كتابه « المبسوط » وهو شرح كتاب « الكافي » للحاكم الشهيد الذى اختصر فيه كتب محمد بن الحسن الشيبانى وهو من أكبر الكتب المحملة في المنهج ولا يعمل بما يخالفه ولا يركن إلا إليه ولا يخفى ولا يعمل إلا عليه =

فلم ينته حل له قتله ، وعلى هذا القياس المكابرة بالظلم ، وقطاع الطريق ،
وجميع الظلمة بأدنى شيء له قيمة ، وجميع الكبائر ، وصاحب المكس (١) .

[من نكح محارمه وأصابها يقتل ويؤخذ ماله]

٤٢ - وعن شرح السنة (٢) : من نكح محارمه وأصابها قال أحمد وإسحاق
يرحمهما الله - يقتل ويؤخذ ماله ، (٣) .

٤٣ - وذكر ابن التمجيد (٤) في تفسير قوله تعالى : (ولا تنكحوا ما نكح)
الآية (٥) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا بريدة إلى رجل عرس
امرأة أبيه ليقتله ويأخذ ماله (٦) . الظاهر أن هذا على سبيل السياسة
والعزير .

= وله : الأصول ، في أصول الفقه ، وشرح السير الكبير لمحمد بن الحسن . ومات برعس
سنة ٤٨٣ هـ . وقيل ٤٩٠ هـ .

ترجمته في الجواهر النضية ٣ : ٧٨ - ٨٢ ، الفوائد البهية ١٥٨ ، ابن عابدين وداختر
٧٠ : ١ ، والأعلام للزركلي ٦ : ٢٠٨ ، والنهب عند الخفية ٧٦ .

(١) البسوط ١٥ : ٩٠ ، حاشية ابن عابدين ٣ : ١٨٠ .

(٢) هو للإمام الحسين بن مسعود البغوي المتوفى ٥١٦ هـ . سير أعلام النبلاء ١٩ : ٤٢٣ - ٤٤٢ .

(٣) شرح السنة ، ج ١ ، ص ٣٠٥ .

(٤) هو مصطفى بن إبراهيم المشهور بابن التمجيد (مصلح الدين) ، مفسر ، له حاشية على
تفسير البيضاوي في ثلاث مجلدات ، توفي حدود سنة ٨٤٢ هـ . كشف الظنون ١٨٨ .

هدية العارفين ٢ : ٤٣٣ ، معجم المؤلفين ١٢ : ٢٣٦ .

(٥) النساء : الآية ٢٢ وضامها (ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء) لا ما قد سلف إته كان
فاحشة ومقتا وماء ميلا) .

(٦) أخرجه الترمذي وحسنه ١ : ٢٥٥ ، وسنن ابن ماجه ٢ : ٩٥ رقم ٣٦٣٦ ، ولفظة رسول

الله صلى الله عليه وسلم لابن طلاع ١٣٠ ، ١٣١ . وقال الألباني : صحيح - نظريه

الغليل ٨ : ١٨ .

[يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام]

- ٤٤ - وفي « النهاية » (١) و « معراج الدراية » (٢) في باب ما يحدث في الطريق من كتاب الجنائيات : « وكما من ضرر خاص يتحمل لدفع الضرر العام كما في الرمي على الكفار وإن ترمسوا بالمسلمين أو الصبيان ، ومصلحة الوصي في مال اليتيم ، وقطع العضو في مرض الأكلة عند خوف الهلاك » .
- ٤٥ - (ق ١/٦ ب) وفي أول سير « غاية البيان » (٣) ، وشرب « فتاوى قاضيه خان » (٤) :

- (١) هو النهاية شرح الهداية للحنفائي ، الحسين بن علي بن مجاح بن علي الإلم ، الملقب حلم الدين الضنغاني ، فرع منه في أواخر ربيع الأول سنة سبعمائة ، وتوفي - في الغالب - سنة أربع عشرة وسبعمائة بحلب . انظر الجواهر المضية ٢ : ١١٤ رقم ٥٠٧ ، وطبقات الفقهاء لطلحي كبرى زاده ص ١٩ ، وكشف الظنون ٢ : ٢٠٣٢ ، ٢٠٣٣ ، القوائد البهية ٦٢ .
- (٢) « معراج الدراية إلى شرح الهداية » للإمام قورم الدين البخاري الكاكي محمد بن محمد بن أحمد السنجاري ، المتوفى سنة ٧٤٩ هـ تسع وأربعين وسبع مائة ، فرغ من تأليفه في ٢١ من اشرم ٧٤٥ هـ . أوله « الحمد لله خلق الظلام والضياء ... » وذكر فيه أنه أولاد بعد فقدان كعبه أن يجمع القوائد من فوائد المشايخ والشارحين ليكون ذلك المجموع كالشرح ، وبين فيه أقوال الأئمة الأربعة من الصحيح والأصح واختار والجديد والقديم ووجه التمسك به ، وله عيون المذهب ، طبقات الفقهاء لطلحي كبرى زاده ص ١٢٢ ، كشف الظنون ٢ : ٢٠٣٣ ، الجواهر المضية ٤ : ٢٩٤ رقم ٢٠٤٤ ، القوائد البهية ١٨٦ .
- (٣) يعلوه « غاية البيان وطلوة القرآن في شرح الهداية » للإمام قورم الدين أمير كاتب بن أمير عمر الاتقاني الحنفي المتوفى سنة ٧٥٨ هـ ثمان وخمسين وسبعمائة ، في ثلاث مجلدات استغرق مدة الشرح ستا وعشرين سنة وسبعة أشهر وفرغ منه سنة ٧٤٧ هـ سبع وأربعين وسبعمائة . الجواهر المضية ٤ : ١٢٨ ، ١٢٩ ، كشف الظنون ٢ : ٢٠٣٣ ، والقوائد البهية ٥٠ - ٥٢ .

- (٤) « فتاوى قاضيه خان » للإمام قورم الدين حسن بن : منصور بن محمود الأوزجلى القرغاني ، المشهور بقاضيه خان ، وهو من كبار فقهاء الحنفية في المشرق ، المتوفى ٥٩٢ هـ ، وقطره =

- دفع الضرر العام بالضرر الخاص محتمل ، (١) •
٤٦ - وفي باب ما يحدث في الطريق من الهداية ، ودفع الضرر العام بالخاص
من الواجب ، (٢) •

...

= مشهورة مقبولة معمولة بها ، ومتداولة بين أيدي العلماء والفقهاء ، وكانت نصب عين من
تصالح للحكم والافتاء • ذكر في هذا الكتاب جملة من المسائل التي يغلب وقوعها ونص
الحاجة إليها وتلحظ عليها واقعات الأمة ... وترتيبها ترتيب الكتب المعروفة ، بين لكل فرع
أصلاً ، وفيما كثرت فيه الأقاويل من المتأخرين اقتصر منه على قول أو قولين وقدم ما هو
الأظهر كما قال في خطبة كتابه ، هامش الفتاوى الهندية جـ ١ ص ٢ ، وكشف الظنون ص
١٢٢٧ ، والفوائد البهية ٦٤ ، ٦٥ •

- (١) فتاوى قاضيخان بهامش الفتاوى الهندية جـ ٣ ص ٢٠٧ •
(٢) الهداية شرح بغلية المبتدئ جـ ٤ ص ١٩٥ ورد ما نصه : « وإذا مال الخاطئ إلى طريق
المسلمين فطوبى صاحبه بتقصه وأشهده عليه فلم يتقصه في مدة يقدر على تقصه حتى سقط
ضمن ما تلف به من نفس ومال .. ودفع الضرر العام من الواجب ، وله تعلق بالخاطئ فيعين
لدفع هذا الضرر ، وكم من ضرر خاص يحتمل لدفع العام منه » •

الفصل الثاني فى أحكام هذا الباب

[هل للقضاة الحكم بالسياسة ؟]

٤٧ - اذا ثبت قيام الدليل على أن السياسة فى الأحكام من الطرق الشرعية ، فهل للقضاة أن يتعاطوا الحكم بها فيما رفع اليهم من اتهام للمصوص وأهل الشر والتعدى ؟ وهل لهم الكشف بمجرد الاقرار أو قيام البينات ؟
وهل لهم أن يعزروا الخصم اذا ظهر أنه مبطل أو سؤاؤه عن أشياء تدل على صورة الحال ؟

[أساس عموم الولاية وخصوصها]

٤٨ - والجواب كما ذكره ابن قيم الجوزية : (١) « من أن عموم الولاية وخصوصها ، وما يستغنيده المتولى بالولاية : يتلقى من الألفاظ والأحوال والعرف ، وليس لذلك حد فى الشرع ، فقد يدخل فى ولاية القضاة - فى بعض الأزمنة والأمكنة - ما يدخل فى ولاية الحرب فى زمان ومكان آخر وبالعكس » (٢) .

(١) هو الإمام محمد بن أبى بكر بن أيوب بن سعد الزرعى ، شمس الدين ، الشهير بابن قيم الجوزية ، من أهل دمشق ، ولد سنة ٦٩١ هـ - احدى وتسعون وست مائة ، كان من أعص تلاميذ شيخ الاسلام ابن تيمية ، وانتصر له ، وسجن معه بدمشق ، ألف الكثير ، ومؤلفاته قيمة نائمة ومنها : « زاد المعاد فى هدى خير العباد » و « أعلام الموقعين عن رب العالمين » و « الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية » . مات سنة ٧٥١ هـ - احدى وخمسون وسبعمائة .
أنظر فى ترجمته : الدر الكامنة ٣ : ٤٠٠ .

(٢) الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية ، تحقيق الدكتور محمد جميل غازى ص ٣١٧ ، وجليب بالاشارة أن قول ابن قيم متقول عن شيخه ابن تيمية : « أنظر الحسبة فى الاسلام » ، طبعة دار الفكر ، بيروت ، ص ٧ ، ٨ .

٤٩ - وأما نصوص الملعب فصريحة بأن لهم تعاطى ذلك على ما تذكره إن شاء الله تعالى .

[ليس للقاضي أن يتكلم فى السياسة]

٥٠ - ومقتضى كلام القرافى فى « الذخيرة » والإمام الماوردى فى « الأحكام السلطانية » : « أنه ليس للقاضي أن يتكلم فى السياسة ولا مدخل له فيها » .

[الفرق بين والى المظالم والقضاة عند الماوردى والقرافى]

٥١ - وأنا أذكر ما ذكره ثم اتبعه بنصوص الملعب على سبيل الاختصار قلنا : « والفرق بين نظر والى المظالم وبين القضاة من عشرة أوجه :

الأول : أن لوالى المظالم من القوة والهيئة ما ليس لهم .

الثانى : (ق ١/٧) أنه أفسح مجالاً وأوسع مقالا .

الثالث : أنه يستعمل فى الارهاب وكشف الأشياء بالامارات الثالثة وشواهد

الأحوال اللاحقة مما يؤدى الى ظهور الحق بخلافهم .

الرابع : أنه يقابل من ظهر ظلمه بالتأديب بخلافهم .

الخامس : أنه يتأنى فى تردد المصوم عند اللبس ليعين فى الكشف بخلافهم ،

إذا سألهم أحد الخصمين فصل الحكم لا يؤخروه .

السادس : أن له رد المصوم اذا اعضاءوا الى واسطة الأمناء ليفصلوا بينهم صلحا

عن تراض ، وليس للقضاة الا يرضاء الخصمين .

السابع : أن له أن يفسح فى ملازمة الخصمين اذا وضحت امورات التجاحد

ويأخذ فى الزلم الكفالة فيما يسوغ فيه التكفيل لينقاد المصوم الى التصالح ،

ويتركوا التجاحد بخلافهم .

الثامن : أن يسمع شهادة المستورين بخلافهم .

التاسع : أن له يعطى الشهود اذا ارتاب فيهم بخلاف القضاة .

العاشر : أن له أن يتدعى باستدعاء الشهود ويسألهم عما عندهم فى القضية بخلاف
القضاة فانهم لا يسمعون البيئة حتى يريد المدعى احضارها ، ولا يسمعونها إلا
بعد مسألة المدعى سماعها (١) .

[استعمال القاضى للقوة والهيئة]

وأما نصوص المذهب فتتضى أن للقاضى تعاطى أكثر هذه الأمور :
٥٢ - فقد قالوا فى خصال القاضى بأنه يأخذ نفسه بالإنجادة ، ويسمى فى اكساب
الخير ، ويستصلح الناس بالرهبة والرغبة ، ويشهد عليهم فى الحق ، ولا يدع من
حق الله شيئاً . ويلين من غير غضب حتى قال فى المحيط : « لو سلم عليه أحد

(١) الماروى : الأحكام السلطانية ٨٣ ، ٨٤ ، والقرايى : الذخيرة ، ج ٣ ، ص ٢٦١ ، ٢٦٢ .
وبن فرحون : تبصرة الحكام فى أصول الأقضية ومناهج الأحكام مراجعة وتقديم طه
عبدالرزوف معد ٢ : ١٤٦ « قال القرايى فى الذخيرة فى الولاية السياسية ، وهى ولاية
الكشف عن المظالم والفرق بين والى المظالم وبين القضاة ... » ثم عقبه بقوله : « وهذا
تلخيص ملاكره الماروى » .

وقال ابن فرحون : ونصوص للمذهب - أى للملكى - تقتضى أن للقاضى تعاطى أكثر هذه
الأمور ، فقد قال سحون : ينبغي للقاضى أن يشتد حتى يستنطق الحق ، ولا يدع من حق الله
شيئاً ، ويلين فى غير ضعف - نقله ابن بطال فى المفتح ، وهذا نص فى استعمال القوة
والهيئة . وقد ساق بعده الشراعد على أن للقاضى فى ملعب المالكية أن يعاطى ما يوسخ
لوالى المظالم ، ثم قال : « فتحصل من هذا أن ما نقله القرايى فى الذخيرة ليس هو ملعب
مالك رحمه الله » . تبصرة الحكام ٢ : ١٤٧ - ١٤٩ . وقد ذكر هذه الفروق العشرة بين
والى المظالم والقضاة القاضى لبرهلى فى الفراء الحبلوى فى كتابه : الأحكام السلطانية ، أيضاً ص
٦٣ - ٦٤ . وقد نقل الطرلىسى فى « معين الحكام » ، ص ١٧٤ كلام القرايى فى الفروق
العشرة ثم قبله بجارة ابن فرحون المذكورة هنا بالحرف دون أن يعزوه إليه ولكنه نقل المعل من
كتب الحنفية .

الخصمين في المجلس وسعه أن لا يرد في أحد القولين ، اتقاء لحرمة المجلس ، (١)
وهذا النص في استعمال القوة والهيبة (٢) .

[للقاضي أن يأخذ بالأمارات]

٥٣ - وأما الأخذ بقرائن الأحوال ، فللقاضي أن يأخذ بالأمارات والقرائن (ق١٧/ب)
في وجوه كثيرة يطول ذكرها ، وقد أفرد لها باباً في « معين الحكام » (٣) .

[تأديب القاضي من ظهر أنه مبطل في دعواه]

٥٤ - وأما مقابلة من ظهر ظلمه بالتأديب ، فهذا هو المذهب . قال بعضهم (٤) :
« إن المدعى إذا اتكشف للحاكم أنه مبطل في دعواه ، فإنه يؤديه ، وأقل ذلك
الحبس ليندفع بذلك أهل الباطل واللد » .

قال في المحيط : « وللقاضي أن يحبس الصبي الفاجر على وجه التأديب لا
العقوبة حتى لا يماطل حقوق العباد ، لأن الصبي يؤدي لينزجر عن أفعاله
الذميمة » (٥) .

(١) ورد في المحيط البرهاني (القسم الثاني من الجزء الثالث) مصورة المركز العلمي بجامعة أم
القرى برقم ٩٤ فقه حنفى عن المكتبة الأزهرية ٣٤٨٨ فقه حنفى ق ٤٦ مائة : « لو سلم
المحصر على القاضي بعدما جلس من ناحية المسجد لفصل المحصرات فلا بأس أن يرد
عليهم السلام مكللاً ذهب الحاصل ، وهذا إشارة إلى أنه لا يجب عليه رد السلام ، وهذا لأن
الرد جواب السلام ، والسلام إنما يستحق في أوأله فلا كان في غير أوأله فلا . ألا يرى من
سلم على المصلى لا يستحق الجواب ، وإنما لا يستحقه كما قلنا . . . »

(٢) معين الحكام ص ١٧٤ .

(٣) معين الحكام ص ١٦٦ - ١٦٨ .

(٤) نسيه ابن فرخون في الملعب المالكي إلى ابن مهمل - الفقيه المالكي - .

تبصرة الحكام ٢ : ١٤٨ .

(٥) ورد في المحيط البرهاني - نفس المصدر - ق ٦٧١ مائة : « وأما الصبي الفاجر فقد ذكر =

[تعزير القاضى الخصمين اذا تشاتما]

٥٥ - وكذا اذا آذى أحد الخصمين صاحبه أو تشاتما عنده فله حبسهما وتعزيرهما (١).

[للقاضى حرق الكتب اذا طال الغصام]

٥٦ - وأما تأنيبه فى تردد الغصوم عند اللبس ليمعن فى الكشف فهذا هو المنع (٢) ذكره فى باب الآداب التى يتبغى للقاضى الأخذ من « معين الحكام » : « من

= فى بعض المواضع الغلام التاجر الذى لم يحتلم بمنزلة الرجل فى الحبس .
وذكر فى بعض المواضع لو أن غلاماً تاجراً لم يراق الحلم ، استهلك مالا لرجل وله نار ولرض ولا أب له ، ولا وصى لم يحبس لذلك ولكن إن شاء القاضى جعل له وكيلاً يبيع ماله حتى يرفى الطالب دينه . وإن كان له أب أو وصى ممن يجوز بيعه عليه فانه يحبس .
وبعض مشايختنا - رحمهم الله تعالى - مالوا الى الحبس مطلقاً ، وجعلوه كالبالغ لأنه لزمه قضاء الدين ، وبالإمتناع صار ظالماً فيحبس ، ولأنه لو لم يحبس وعرف الناس منه ذلك لا يابعدونه حتى لا يمتنع من قضاء الدين فلا يمكنهم الوصول الى حقهم فشرع الحبس تكميلاً لمعنى الأذن كما جازنا الاعارة والضيافة اليسيرة منه حتى لا يفقد عليه التجارة فها هنا أولى ويقول : (ق ٦٧٢) يحبس تأديباً حتى يضجر ولا يعود بمظه إلا أن يكون عقوبته فانه ليس من أجل هذا كما أنه يضرب على ترك الصلاة تأديباً حتى يضاد الصلاة ،
ومارود بالمتن أورده صاحب « معين الحكام » بنصه ص ١٧٤ .

(١) معين الحكام ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) معين الحكام ص ٢٢ ، ٢٣ ورد منه « فان تروم فى أحد الخصمين أنه أبطن شبهة أو اتهمه بدعوى الباطل إلا أن حجة فى الظاهر صحيحة وكتب الذى يده موافق لظاهر دعواه فليططف القاضى فى الفحص والبحث عن حقيقة ما تروم فيه فان الناس كثرت مخادعتهم واتهمت أنانيتهم . . وإن تزيلت عنده بسبب الفحص عن ذلك شبهة فليقف به وإلى الكشف ويردعه الأيام ونحوها ، ولا يجعل الحكم مع قوة الشبهة ، ولو جهد بحسب قنونه حتى يبين له حقيقة الأمر فى تلك الدعوى وتنفى الشبهة » .

ذلك أنه اذا طال الخصام فى أمر وكثر الشغب فيه فلا بأس للقاضى أن يحرق كتبهم اذ رجا بذلك تقارب أمرهم ، ويأمرهم باجلاء الحكومة ، واستحسنه بعض الأئمة . ذكره فى « معين الحكام » (١) أيضاً .

[فى أمر القاضى الصلح بين الخصمين]

٥٧ - وأما رد الخصوم الى واسطة الأئمة ليفصلوا بينهم بالصلح فقواعد المذهب ومسالله تقتضى ذلك .

وقد ذكر فى باب آداب القاضى من « معين الحكام » : « أن القاضى اذا خشى من تفاقم الأمر باتفاد الحكم بين الخصمين أو كانا من أهل الفضل أو بينهما رحم آذاه بينهما وأمرهما بالصلح (٢) . » وقد أقام بعض قضاة العدل من الصدر الأول رجلين من صالحى جيرانه من بين يديه ، وقال : « استرا على أنفسكما ولا تطلعا على شركما » ، ولابد فى هذا كله من الوسائط (٣) .

[تأخير القضاء بين الأقارب]

قال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - : « ردوا القضاء بين ذوى الأرحام حتى

(١) الطرابلسى : معين الحكام ص ٢٠ ، ١٧٤ .

(٢) معين الحكام ص ١٩ . وفى المحيط البرهاني - القسم الثانى من الجزء الثالث - المخطوط السابق ذكره ق ١٦٥ ، ١٦٦ ورد مناصه : « وفى المتنقى أيضاً ذكر فى الأصل ، وسئل القاضى أن يرد الخصوم الى الصلح اذا لم يستين له فصل القضاء . واذا امتنع له فصل القضاء ذكر شمس الأئمة السرخسى : أنه اذا طمع فى الصلح حال امتناع القضاء ردهم الى الصلح ، ولا يقتضى ما لم يأس من الصلح ، وذكر فى باب « آداب القاضى » ، واذا طمع القاضى فى اصطلاح الخصمين فلا بأس أن يردهم ولا ينفذ الحكم عليهم ، ولا يبخى أن يردهم بأكثر من مرتين ، فإن لم يطمع فى الصلح نفذ القضاء بينهم ، وإن أنفذ القضاء بينهم من غير أن يردهم فهو فى سعة منه يرد به وإن طمع فى الصلح . »

(٣) معين الحكام ص ٢٠ .

يصلحوا ، فإن فصل القضاء يورث الضفان ، (١) .
وفى « الوقعات الحسامية » ، (٢) : « ويتبقى للقاضى اذا اختصم الأخوان أو بنو
الأعمام / (ق ١/٨) أن لا يعجل بالقضاء بينهم ، وينافعهم قليلاً ليصلحوا ،
لأن القضاء وإن كان بحق ربما يصير سبباً للعدواة بينهم » ، (٣) .

[فى تحليف القاضى الشهود]

٥٨ - وأما سماعة شهادات المستورين فالملهب أن القاضى يسمعها أيضاً فى مواطن
عديدة ، ذكره فى باب القضاء بشهادة غير العلول من « معين الحكام » ، (٤) .
وأما تحليفه الشهود اذا ارتاب فيهم فقد فعله قاضى القضاء ابن بشر (٥) بقرطبة
فى تركة فحلهم بالله أن ماشهوا به حق .
وقد روى عن بعض العلماء أنه قال : أرى لفساد الزمان أن يحلف الشهود (٦) .

(١) معين الحكام ص ٢٠ .

(٢) للإمام الصلر الشهيد حسام الدين عمر بن عبدالعزيز البخارى الحنفى المتوفى ٥٣٦ هـ ست
وثلاثين وخمسة مائة ، جمع فيه بين التوازل لأبى الليث السمرقندى المتوفى ٣٧٦ هـ ،
والوقعات للناطفى (أحمد بن محمد بن عمر) المتوفى ٤٤٦ هـ ، ومن فتاوى أبى بكر
محمد بن الفضل المتوفى ٣١٩ هـ ، وفتاوى أهل سمرقند ، الفوائد البهية ١٤٩ ، كشف
الشنون ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ .

(٣) الفتاوى الكبرى ، مخطوط مكة ، مكتبة مكة التابعة لوزارة الحج والأوقاف ٢٥ فتاوى
ق ١/٤١ ، معين الحكام ١٧٤ .

(٤) الطرابلسى ص ١٧٤ .

(٥) هو محمد بن سعيد بن بشير بن شراحيل المعافى الأندلسى ، قاض من أهل باجة ، ولى
القضاء بقرطبة فى أيام الحكم بن هشام ، وكان صلباً فى القضاء ، له أخبار فى ذلك ،
وحرب المثل بعبله ، توفى بقرطبة سنة ١٩٨ هـ . أنظر نفع الطيب ١ : ٣٩٥ ، والأعلام
للزركلى ٧ : ٩ .

(٦) معين الحكام ص ١٧٤ .

وفى « التناورخانية » (١) قيل كتاب الرجوع عن الشهادة عن « المضممرات »
و « التهذيب » (٢) : « وفى زماننا لما تعلرت التزكية بغلبة الفسق ، اختار القضاة
استخلاف الشهود كما اختاره ابن أبى ليلى » (٣) .
وفى دعوى « عزانة الفتاوى » (٤) : « ولا يحلف الشاهد عندنا خلافا للشافعى
- رحمه الله - » .

(١) « الفتاوى التناورخانية » نسبة إلى الملك تناورخان ، عالم بن العلاء الأندلسى المتوفى سنة
٧٨٦هـ ، حنفى فاضل ، جمع فيها مسائل المحيط البرهاني ، والخيرة والفتاوى الحنفية ،
والفتاوى الظهيرية ، ورتبه على أبواب الهداية ، وقد جعل الميم زمر المحيط ، وذكر اسم الباقي ،
وقدم بها فى ذكر العلم ، واسم الكتاب « زاد المسافر » وقد أشار إلى جمعه إخوان الأعظم .
كشف الظنون ١ : ٢٦٨ ، هدية العارفين ١ : ٤٣٥ ، الخمصاني : فلسفة التشريع الإسلامى
٣٥ ، محمد إبراهيم على : الملل عند الحنفية ٩٩ ، ١٣١ .

(٢) قد يكون « تهذيب الواقعات فى فروع الحنفية » للإمام محمد بن محمد الرشيد الكاشغرى ،
ورثه محمود بن أحمد بن عبدالعزيز البخارى وزاد على كل جى مايجائسه وبواقفه .
أنظر كشف الظنون ١٩٩٨ .

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى يسار . وقيل : طود بن بلال ، ولد سنة ٧٤ هـ (لربع
وسبعين هجرية) ، أنصارى كوفى ، فقيه من أصحاب الراى ، ولّى القضاء ثلاث وثلاثين سنة
لبنى أمية ثم لبني العباسى ، له أخبار مع أبى حنيفة وغيره ، مات ١٤٨ هـ . أنظر القوافى
بالوفيات ٣ : ٢٢١ .

ورد النص فى واقعات المفين ، ص ١٩٦ .

(٤) خزنة الفتاوى لأحمد بن محمد بن أبى بكر (كان حيا فى ٥٦٩ هـ) قال فى مقلة كتاب
ق ١/٢ : « لما فرغت من تسويد مجمع الفتاوى ... سألنى بعض أصحابى وأجلى أن أجمع
لهم من هذا المجمع كتابا فيه غرائب للمسائل عاريا عن التطويل والدلائل فأجبتهم .. » والنص
فى ق ١/٥٣ من النسخة الأزهرية برقم ٢٢٧٢ وهى نسخة نفيسة كتبها على بن سليمان
سنة ٦٢٤ هـ ومنها صورة ميكروفيلمية بمركز البحث العلمى بمكة المكرمة برقم ٢٢٢ قه
حنفى .

وفى قضاء « شرح المجمع » (١) قيل : انما لا يحلف ، لأن الحلف قد حصل
عند أداء الشهادة بلفظ أشهد •

وقيل : هذا اذا كان عربيا يعلم حصول الحلف بلفظ أشهد والا يحلف •

[استدعاء الشهود وسؤالهم]

٥٩ - وأما استدعاء الشهود وسؤالهم عما عندهم ؟ فعندنا أن القاضى أن يفعل ذلك

فى مواطن اذا استرأب ويفرق بينهم أيضاً ذكره فى « معين الحكام » (٢)

...

(١) يلى أن « شرح المجمع » ، يقصد به « مجمع البحرين وملئى النهرين » فى فروع الحنفية ،
جمع فيه بين « مختصر القدرى » و « المنظومة » ، للإمام مظفر الدين أحمد بن على بن تغلب
المعروف بابن الساعاتى البغدادى الحنفى ، المتوفى ٦٩٤ أربع وتسعين وستمائة وهو كتاب حفظه
سهل لنهاية إيجازه ، وحله صعب لغاية إعجازه • وقد شرحه مؤلفه فى مجلدين كبيرين •
الجواهر المضية ١ : ٢٠٨ - ٢١١ • كشف الظنون ١٦٠٠ •

وقد أجاز المؤلف لركن الدين السمرقندى رواية المجمع وشرحه وقال له : « ... وأنا معتمد
على الله ، ثم ملتصق من خدمته أن يصون هذا الكتاب ، ويحفظه عن تغيير يقع فيه ، وما يرى
من مخالفة لفظ أو معنى ، لما فيه فى أحد الكتابين فلا يسرع الى إنكاره ، فإن لى فيه مقصداً
صالحاً من تحرير نقل ، أو اختيار ملعم الأصح من الأقوال والروايات ... كل ذلك منقول من
مواجهه ، محرر عند واجعه منه عليه فى شرح الكتاب » •

(٢) الطرابلسى ص ١٧٥ •

الفصل الثالث

فى الفرق بين نظر القاضى ونظر والى الجرائم

٦٠ - فى « الذخيرة » للإمام القرافى و « الأحكام السلطانية » للإمام المارردى :

يمتاز والى الجرائم عن القضاة بتسعة أوجه :

[لوالى المظالم سماع قذف المتهم]

٦١ - الأول : سماع قذف المتهم من أعوان الإمارة من غير تحقيق الدعوى المتبعة ،

ويرجع الى قولهم فى الأخبار عن أحوالهم ، هل هو أهل هذه التهمة أم لا ؟

فإن نزهه أطلقه ، أو قذفوه بالغ فى الكشف بخلاف القضاة .

[يراعى شواهد الحال]

٦٢ - الثانى : أنه يراعى شواهد الحال / (ق ١٨ / ب) وأوصاف المتهم فى قوة التهمة

وضعفها ، بأن يكون المتهم بالزنا متصنعا للنساء فتوى التهمة (١) ، أو متهماً

بالسرقة وفيه آثار ضرب مع قوة بدن ، أو هو من أهل الدعارة (٢) فيقوى أو

لا يكون شئء ذلك فيخفف وليس ذلك للقضاة .

[تعجيل حبس المتهم]

٦٣ - الثالث : تعجيل حبس المتهم للاستبراء والكشف ومدته شهراً أو بحسب ما يراه

بخلاف القضاة .

[يجوز ضرب المتهم ضرب تعزير]

٦٤ - الرابع : يجوز له مع قوة التهمة ضرب المتهم ضرب تعزير : ضرب حد

(١) فى الأحكام السلطانية للمارردى ص ٢١٩ ، فإن كانت التهمة الزنا وكان المتهم مطيعاً للنساء ذا فكاهة وخلاصة قويت التهمة .

(٢) فى الأحكام السلطانية ص ٢٢٠ ذا عيارة .

ليصدق ، فإن أقر وهو مضروب اعتبر حاله ، فإن ضرب ليقر لم يعتبر إقراره تحت الضرب ، أو ليصدق عن حاله قطع ضربه واستعداد إقراره ، فإن أقر بخلاف الأول أخذه بالثاني ويجوز العمل بالاقرار مع كراهيته ، وليس ذلك للقضاة .

[أن يستدعى حمى المتهم اذا أضر بالناس]

٦٥ - الخامس : أن له فيمن تكررت منه الجرائم ولم ينزجر بالخلود أن يستدعى حمى اذا أضر الناس بجرائمه حتى يموت ، ويقوته ويكسوه من بيت المال بخلاف القضاة .

[احلاف المتهم لاختبار حاله]

٦٦ - السادس : أن له احلاف المتهم لاختبار حاله ، ويفلظ عليه الكشف ويحلفه بالطلاق والعناق والصدقة ، كإيمان يعه السلطان ، ولا يحلف القاضي أحداً في غير حق ، ولا يحلف الا بالله .

[يأخذ المجرم بالتوبة قهراً]

٦٧ - السابع : أن يأخذ المجرم بالتوبة قهراً ، ويظهر له من الوعيد مايقوده اليها طوعاً ، ويتوعده بالقتل فيما لا يجب فيه القتل لأنه ارباب لا تحقيق ، ويجوز أن يحقق وعيده بالأدب دون القتل بخلاف القضاة .

[يجوز أن يسمع شهادة أهل الرد]

٦٨ - الثامن : أنه له سماع شهادة أهل الرد ، ومن لايجوز أن يسمع منه القضاة إذا كثر عددهم .

[يجوز النظر في الموائبات]

٦٩ : التاسع : أن له النظر في الموائبات وإن لم توجب غرمًا ولاحدًا ، وإن لم يكن بواحد منهما أثر ، سمع قول السابق بالدعوى / (ق ١/٩) ، وإن كان بأحدهما

أثر فليل يبدأ بسماع دعوى ذى الأثر • وقال الأكثرون : يبدأ بسماع السابق ،
والمبتدئ بالمواصلة أعظم جرماً وتأدياً ، ويختلف تأديهما باختلافهما فى الجرم ،
واختلافهما فى الهيئة والتعاون •

• وإن رأى المصلحة فى قمع السفلة بأشهارهم لجرائمهم ما غ له ذلك •
٧٠ - وبهذه الأوجه يظهر الفرق بين الأمراء والقضاة قبل ثبوت الجرائم لاختصاص
الأمراء بالسياسة واختصاص القضاة بالأحكام •

فأما بعد ثبوتها بالاقرار أو بالينة فيستوى فى إقامة حدودها الأمراء والقضاة (١) •
[للقضاة تعاطى كثير من هذه الأمور]

٧١ - وفى معنى الأحكام : « أعلم أن للقضاة تعاطى كثير من هذه الأمور :
٧٢ - أما سماعه قذف المتهم من أعوان الأمانة فقد استحسنا للقاضى أن يتخذ
كاشفاً قد ارتضاء يكشف له عن أحوال الشهود فى السر ، ويقبل منه ما ينقل
إليه •

وقيل : ينبغي أن يستبطن أهل الدين والأمانة والعدالة ، وزن يستعين بهم على
ما هو بسيله ، ويقوى بهم على التوصل الى ما يتوبه •

وقد أجازوا الجرح بواحد عدل إذا كان عدله القاضى وأجازوا الجرح فى السر ،
ويقيل القاضى ذلك من العدل الواحد وهذا نحوه فى أعوان الإمارة (٢) •

٧٣ - وأما مراعاته شواهد الحال ، فيجوز للقاضى ذلك ، قال : وقد ذكرته فى باب
الحكم بالقرائن والدلائل (٣) •

(١) القرافى : الذخيرة ، ج ٣ ، ص ٢٦١ ، ٢٦٣ ، وفى الأحكام السلطانية للملازمين من

٢١٩ - ٢٢١ •

(٢) ، (٣) معنى الأحكام ص ١٧٥ •

[حبس فى تهمة دم]

٧٤ - وأما تعجيل حبس المتهم للاستبراء والكشف فقال بعضهم : من أتى القاضى متعلقاً برجل يرميه يدم وليه ، فإن القاضى اذا جاءه مثل هذا فإن المدعى يحتاج الى أن يثبت أنه ولى الدم ، فاذا أثبت سألته ، هل له بينة على دعواه ؟ . فإن ادعى ذلك من يومه أو من الغد يحبس المدعى عليه . وقد حبس عليه السلام رجلاً فى تهمة دم يوماً وليلة (١) . وإن لم يحضر بينة على الدم فهو على ضريرين :

إن كان المدعى عليه متهماً أطيل حبه على مايراه الحاكم .
وإن كان غير متهم فاليومين / (ق ١/٩) أو نحوه .

فإن أتى طالب الدم فى تلك المدة بسبب قوى سقط هذا الحكم ووجبت الزيادة فى حبه على مايراه (٢) .

[ضرب المتهم]

٧٥ - وأما أنه يجوز له مع قوة التهمة ضرب المتهم ضرب تعزير ، فذلك يجوز للقاضى تعاطيه ، وسيأتى ذلك فى الدعاوى على أهل التهم والعدوان ، ولكن

(١) حديث أنه صلى الله عليه وسلم حبس رجلاً فى تهمة لم خلى عنه . أخرجه الإمام أحمد فى المسند ج ٥ : ٢ ، وأبو داود حديث رقم ٣٦٣٠ والنسائى ٢ : ٢٥٥ ، والحاكم ووافقه الذهبى ٤ : ١٠٢ ، والبيهقى ٦ : ٥٣ والترمذى ١ : ٢٦٦ وقال حديث حسن عن معمر بن بهزيم حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده .

وفى إرواء الغليل للألبانى ٨ : ٥٥ رقم ٢٣٩٧ أنه حديث حسن فقط . ونظر أفضية رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن طلاع تحقيق الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمى ٩٣ ،

٩٤ .

(٢) معين الحكام ص ١٧٦ .

لا يخرج بذلك عن صفة ضرب الحدود ولا يعاقبهم بغير العقوبات الشرعية (١) ،
وقد مر في الفصل الأول بعض من هذا (٢) .

[الحبس الدائم فيمن تكرر عنه الجرائم]

٧٦ - وأما أن له فيمن تكرر منه الجرائم ولم ينزجر بالحدود أن يستديم حبسه
فذلك مما يفعله القاضي .

قال في باب من يحبس من قضاء « الخلاصة » و « النزاهة » :

[حبس الدعار حتى تظهر توربهم]

« الدعار يحبسون حتى تعرف توربهم » (٣) .

وأيضاً : « الأغلاط على أهل الشر والقمع لهم ، والأخذ على أيديهم مما يصلح
به العباد والبلاد » .

ويقال : من لم يمنع الناس من الباطل لم يحملهم على الحق ، (٤) .

٧٧ - وأما أن له إحلاف المتهم لاختبار حاله ، وإن له أن يحلفه بالطلاق والعناق فإن
للقاضي أن يحلف المتهم وهو مشهور المذهب .

(١) معين الحكم من ١٧٦ .

(٢) أنظر من ٩٠ ، ٩١ .

(٣) في خلاصة الفتاوى ق ١٢٣/أ « والدعار يحبسون أبدا حتى تعرف توربهم » .

وفي الفتاوى النزاهة الجزء الثاني بهامش الجزء الخامس من الفتاوى الهندية من ٢٢٣ ورد

مأنصه « والدعار : هم الذين يقصدون إتلاف أموال الناس وتقسيمها ، يسبون حتى يتروا

قال والذي - أثابه الله الجنة - يعرف ذلك بظهور شعار الصالحين في سيماهم » .

(٤) معين الحكم من ١٧٦ .

وفى وقف « القنية » (١) عن « المحيط » : وإن اخبروا أنهم انفقروا على اليتيم
والضيعة من انزال الأرض كلها ، وفى فى أيدينا كلها ، فإن عرف بالأمانة يقبل
القاضى الاجمال ولا يجبره على التفسير شيئا شيئا .
وان كان متهما - وهى المسألة - يجبره القاضى على التفسير شيئا فشيئا
ولا يجسه ، ولكن يحضره يومين أو ثلاثة ويخوفه ويهدده إن لم يفسر .
فهذا نص على إحلال التهم مطلقاً مع زيادة التهديد والتخويف ، وهى من
السياسة الحسنة (٢) .

-
- (١) كامل اسم الكتاب « قنية النية لتتميم القنية لأبى الرجاء مختار بن محمود بن محمد الفزمرى
(ت ٦٥٨ هـ) قال فى مقدمته : ان استاذہ بليغ بن أبى منصور القزوينى كتب كتابا « غنية
الفقهاء » جمع فيه ما لا يوجد فى الأصول من فتاوى المتقدمين والمتأخرين على رسومها من
تطويلات السائلين وهنالكهم وتطبيق المفتين ٠٠٠ فطال فيه الكلام وغزى المبتغى والمرام
فاستصفت منها لباها وحررت رسوم سائر الكتب جوابها وصعبته قنية النية لتتميم القنية
ورقمت أسامى الكتب والمفتين بأول حروفها وبجملة ما يمتاز بها عما فيه تحميا للتيسير
والاختصار : مخطوط بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى برقم ٣٣٨٤ ق ١/٧ - ب .
قال أبوالحسنات محمد بن عبدالحى اللكوى فى ترجمته « تحفة النية لتتميم القنية » استصفاهما
من البحر المحيط للبلع القزوينى ، وكتاب الحاوى والرسالة الناصرية - الفوائد البهية ص ٢١٢
ونظرت ترجمة المؤلف فى الجواهر المحية ٣ : ٤٦٠ - ٤٦٢ وفيه « أبوالرجاء ، المرمنى ،
ونظرت تاج التراجم ٧٣ ، وطبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده ص ١١٥ .
(٢) القنية ، باب فى الدعوى والبيئات فى الوقف ق ١/١٢٤ ، ونصه فى معنى الحكام ص ١٧٦ .

[تحليف بالطلاق]

٧٨ - وأما كون اليمين بالطلاق ففي الفتاوى الصغرى (١) : التحلف بالطلاق والعناق والايمان المغلظة لم يجوزها أكثر مشايخنا فإن مست الضرورة يفتى أن الرأي إلى القاضي ذكره في الخلاصة (٢) .

[قبول شهادة أهل السجن]

٧٩ - وأما سماع شهادة أهل السجن فإن للقاضي أن يقبل ذلك عند الضرورة ، ذكره / (ق ١٠ / ١) في باب القضاء بشهادة غير المدلول للضرورة في معين الأحكام (٣) .

٨٠ - وأما النظر في المواليات فمسائل المذهب تدل على أن له ذلك . ذكره في معين الأحكام (٤) .

...

(١) هي للإمام عمر بن عبدالعزيز بن عمر ، ابن مازة المعروف بحسام الدين الشهيد المقتول سنة ٥٣٦ هـ ست وثلاثين وخمسة مائة ، وهي التي يرويها نجم الدين بن أحمد اغصاصي كالكبرى له . ذكر فيها أنه لم يبلغ في تربيتها كما بالغ في ترتيب واقعاته . انظر المصنف ٢ : ٦٤٩ ، كشف الظنون ص ١٢٢٥ ، الفوائد البهية ١٤٩ .

(٢) الخلاصة ق ٧٤ ب .

(٣) معين الأحكام ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٤) الطرابلسي ص ١٧٦ .

الفصل الرابع فى الدعاوى بالتهم والعدوان

[أقسام المدعى عليه]

٨١ - والمدعى عليه ينقسم الى ثلاثة أقسام :

٨٢ - القسم الأول : أن يكون المدعى عليه بذلك بريئاً ليس من أهل تلك التهمة ،

كما لو كان رجلاً صالحاً مشهوراً ، فهنا النوع لا تجوز عقوبته اتفاقاً •

وأما المتهم له بذلك يعاقب صيانة لتسلط أهل الشر والعدوان على اعراض

البراء الصالحاء •

ومما يزيد ماذكرنا ما وقع فى « شرح التجريد » (١) « عن أبى حنيفة - رحمه

الله - فيمن قال لغيره : يا فاسق ، يا لص ، إن كان من أهل الصلاح ولا يعرف

بذلك يعزر القاذف ، وإن كان بهذه الصفة ، وكان يعرف به لم يعزر » (٢) •

٨٣ - القسم الثانى : وهو المتهم بالفجور كالسرقة وقطع الطريق والقتل والزنا ، وهنا

القسم لا بد أن يكشفوا ، ويستقصى عليهم بقدر تهمتهم وشهرتهم بذلك ، وربما

كان بالضرب أو بالحبس دون الضرب على قدر ما اشتهر عنهم (٣) •

[المتهم بالقتل والسرقة يخلد فى السجن]

٨٤ - وفى حدود « فتاوى قاضىخان » : « ومن يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس

(١) يدولى أنه « شرح التجريد الركنى فى الفروع » - فى ثلاث مجلدات - للإمام ركن الدين

عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن أميروه الكرمانى الحنفى المتوفى ٥٤٣ هـ ثلاث وأربعين

وخمسمائة • كشف الظنون ١ : ٣٤٥ •

(٢) نقله صاحب معين الأحكام ١٧٨ مع تغيير طفيف •

(٣) معين الأحكام ١٧٨ •

يحس ويخلد في السجن الى أن يظهر التوبة ، (١) .

٨٥ - قال ابن قيم الجوزية : « ما علمت أحدا من أمة المسلمين يقول إن هذا المدعى عليه بهذه الدعاوى وما أشبهها يحلف ويرسل بلا حبس ولا غيره ، وليس تخليفه وإرساله ملجأ لأحد الأئمة الأربعة ، ولو حلقنا كل واحد منهم وأطلقناه وخلينا سبيله مع العلم باشتهاره بالفساد في الأرض وكثرة سرقاته ، وقلنا إنا لا نؤاخذه إلا بشاهدى عدل كان مخالفاً للسياسة الشرعية .

ومن ظن أن في الشرع تخليفه وإرساله فقد غلط غلطاً فاحشاً ، نصـوص (١٠/ب) رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإجماع الأمة (٢) ، ولأجل هذا الغلط الفاحش تجرأ الولاة على مخالفة الشرع وتوهموا أن السياسة الشرعية قاصرة عن سياسة الخلق ومصلحة الأمة ، فتعدوا حدود الله وخرجوا عن الشرع الى أنواع من الظلم والبدع في السياسة على وجه لا يجوز وسبب ذلك الجهل بالشريعة ، (٣) .

وقد صح عنه عليه السلام : ان من تمسك بالكتاب والسنة لن يضل (٤) .
وقد تقدم أول الباب في أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على عقوبة المتهم وحسه (٥) .

(١) فتاوى قاضيخان بهامش الفتاوى الهندية جـ ٣ ص ٤٨٠ .

(٢) في ب : الأئمة .

(٣) نسب ابن القيم الجوزية الى شيخه ابن تيمية . الطرق الحكمية ص ١٤٥ ، مجموع فتاوى

شيخ الإسلام ابن تيمية جـ ٣٥ ص ٤٠٠ .

(٤) سبق تخرجه ص ٧٥ .

(٥) راجع ما تقدم ص ١١٧ .

وأعلم أن هذا النوع من المتهمين يجوز ضربه وحبسه لما قام على ذلك الدليل الشرعى ذكره فى « معين الحكام » (١) .

[عدم القصاص بقتل المعروف بالدعارة]

٨٦ - وفيه - أيضاً - عن الإيضاح (٢) : « رجل دخل على رجل فى منزله فبادره رب المنزل فقتله وقال : إنه داعر ، دخل على ليقطنى ، فإن كان الداخل معروفاً بالدعارة لم يجب القصاص ، وإن لم يكن معروفاً وجب » (٣) .

[لاشئ بقتل المتهم بالسرقة]

وفى آخر جتنايات « مجمع الفتاوى » وسرقة « البزازية » : « رجل قتل رب الدار ، وبرهن أنه كابره فلمه هدر ، وإن لم يكن له بينة إن لم يكن المقتول معروفاً بالسرقة والشر قتل رب الدار قصاصاً ، وإن كان متهماً به فى القياس يقتص وفى الاستحسان تجب الدية فى ماله لأن دلالة الحال أوثقت شبهة فى القصاص لا فى الحال » (٤) .

وفى « المضمرات » : « وجد قتل فى دار ، قال ربه : قتلته لأنه أراد أخذ مالى ، وعلى المقتول سيماء السراق ، وهو متهم فى ذلك » .

(١) الطرابلسى ١٧٨ .

(٢) يسلولى أنه « الإيضاح شرح التجريد » وكلاهما لأبى الفضل عبدالرحمن بن محمد بن أميرويه الكرماني ، ولد بكرمان فى شوال سنة سبع وخمسين وأربعمائة وتوفى بمرور ، عشية الجمعة ، لعشر من ذى القعدة سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة . الجواهر المطبوعة ٢ : ٣٨٨ رقم ٧٨١ ، وتاج التراجم ص ٣٣ رقم ٩٦ .

(٣) معين الحكام ص ١٧٨ .

(٤) الفتاوى البزازية ، الجزء الثالث ، بهامش الفتاوى الهندية ٦ : ٤٣٣ .

فمن أبى حنيفة - رحمه الله - لاشيء على رب الدار ، وفى موضع آخر عليه
الدية دون القصاص (١) .

[يظال فى حبس المتهم فى السرقة]

٨٧ - وفى « معين الأحكام » : « وفى بعض الأحكام اذا وجد عند المتهم بعض المتاع
المسروق ، وادعى المتهم أنه اشتراه ولاينة له ، فهو متهم بالسرقة ، ولاسبيل
للمدعى الا فيما بيده ، / (ق ١١ / ١) وان كان غير معروف بذلك فعلى
السلطان حبسه والكشف عنه ، وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام : « أنه
حبس فى تهمة » .

وان كان معروفاً بالسرقة فإنه يظال فى حبسه حتى يقر (٢) .
وفيه أيضاً : « اذا كان المدعى عليه متهماً ، قال بعضهم : يمتحن بالسجن بقدر
رأى الإمام . وكتب عمر بن عبدالعزيز - رحمه الله - إنه يحبس حتى يموت ،
يعنى اذا لم يقر ، به قال أبو الليث السمرقندى (٣) . ثم قال : « ووقع فى
بعض الكتب فيمن سرق له متاع ، فاتهم رجلاً معروفاً بذلك يحبس لأن حبسه
يصرف أذاه عن الناس لتكرره منه مع إصراره على الإنكار وإتلاف أموال
الناس » (٤) .

(١) جامع المضمرات شرح مختصر القلورى ليوسف بن عمر بن يوسف الصوفى ، أنظر ص ٩٦

(٢) معين الأحكام ص ١٧٨ .

(٣) هو أبو الليث نصر بن محمد بن ابراهيم السمرقندى ، المعروف بإمام الهدى ، الحنفى له
« تفسير القرآن » و « التوازل » فى الفقه و « خزائن الفقه » و « تنبيه الغافلين » وكتاب
« البستان » المتوفى ٣٧٦ هـ ، ست وسبعين وثلاث مائة .

الجواهر المضية ٣ : ٥٤٤ ، وتاج التراجم ٧٩ ، طبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده ٧٤ ، الفوائد
البهية ٢٢٠ .

(٤) معين الأحكام ص ١٧٩ .

وقد تقدم عن « الخلاصة » و « البزاية » : أن الدعار يحبسون حتى تعرف توبتهم ، (١) .

[تخويف بالضرب والحبس]

وفي « معين الأحكام » : « إذا رفع إلى القاضي رجل يُعرف بالسرقة والدعارة ، فادعى عليه بذلك رجل فحبس لاختبار ذلك ، فأقر في السجن بما ادعى عليه فذاك يلزمه ، وهنا حبس خارج عن الإكراه » ثم قال : « في شرح التجريد مثله : وإن خوفه بضرب سوط أو حبس يوم حتى يقر فليس هذا بإكراه » .

قال محمد : وليس في هذا وقت مضروب ، ولكن يحبس على مايجب الغتمام البين منه ، لأن الناس متفاوتون في ذلك ، فرب إنسان يختم بحبس يوم والآخر لا يختم به لتفاوتهم في الشرف والدناءة ، فيفوض ذلك إلى رأى كل قاض في زمانه ، فينظر إن رأى ذلك إكراها فوث عليه رضاه وأبطله وإلا فلا ، هذا في الأموال . أما لو أكرهه على الإقرار بحد أو قصاص فلا يجوز إقراره . (٢)

[لم يجز للقاضي أن يكره بالقتل والقيء حتى يقر]

٨٨ - وفي « غزاة المفتين » : « ولو أكره بقتل أو جراحه أو قيد أو حبس أو ضرب يخاف منه تلف عضو أو نفسه على أن يقر لرجل بمال لم يجز » .

ولو أكره بحبس يوم أو قتل أو ضرب سوط على إقرار لرجل بألف درهم فأقر له جاز ، وهنا إذا كان الرجل من أوساط الناس ، أما لو كان من (ق ١١/ب) الأشراف أو من كبار العلماء أو الرؤساء بحيث يستنكف عن ضرب سوط أو

(١) خلاصة الفتاوى ق ١/١٣٣ ، والفتاوى البزاية بهامش الفتاوى الهندية جـ ٢ ص ٢٢٢ .

(٢) معين الأحكام ص ١٧٩ .

حسب يوم أو ساعة لم يجز ، (١) •

[لا يحل للمكره أخذ مال الغير عند شبهة المكره]

٨٩ - وفي إكراه « مجمع الفتاوى » عن « الذخيرة » (٢) وفي إكراه « البزاية » أيضاً : « المكره بأخذ مال الغير ودفعه الى المكره انما يسعه اذا كان المكره

(١) خزانة المفتين ق ٣٢٤ ب •

وقارن واقعات المفتين من ١٣٨ ورد مقتضاه : « وفي الحامية : لو أكره ليقرب بعدد أو قصاص ففقر كان باطلاً ، ولو أكره ليقرب بغصب أو اتلاف الوديعة فأقر لا يصح إقراره •
ولو أكره القاضي رجلاً ليقرب بالسرقة أو يقتل رجل بعدد أو يقطع يد رجل بعدد فأقر يقطع يده أو قتله عمداً فقطعت يده أو قتل ، وكان المقر موصوفاً بالصلاح معروفاً به يقتض من القاضي وإن كان متهماً بالسرقة معروفاً بالسرقة والقتل في القياس يقتض من القاضي ، ولا يقتض استحساناً ، انتهى • وعلق عليه صاحب الواقعات فقال : « دل كلام القاضي على فوائد : منها إن الإقرار بالسرقة بالإكراه لا يصح ، وقد ينقل صحته عن بعض الفتاوى • ومنها إن الإكراه يصح من القاضي •

ومنها ، اعتبار القرائن في بعض الأحوال ، والله تعالى أعلم •
معين المفتى في الإكراه •

(٢) يقصد به « ذخيرة الفتاوى » المشهور « بالذخيرة البرهانية » للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن عمر بن مازة البخاري المتوفى سنة ٦١٦ هـ ست عشرة وست مائة ، اختصرها من كتبه المشهور « باخيط البرهاني » كلاهما مقبولان عند العلماء • • قال المؤلف في مقدمته : « إن سيدنا الإمام الصلوات عليه السلام - وهو عم المؤلف - جمع مسائل قد استفتى عنها ، وأحال جواب كل مسألة إلى كتاب موثوق به أو إلى إمام يعتمد عليه ، وهي وإن صغر حجمها فقد حوت كثيراً من الأحكام • وقد جمع المؤلف في حداثته منه ملفوع إليه من مسائل الواقعات ، وحزم إليها أجناسها من الحوادث ، وجمع جمعاً آخر أثناء لتفتيا بمرقد ، ذكر فيها جواب ظاهري الرواية وأخالف إليها واقعات التواتر ومالها من أقوال المشايخ ، ثم جمع بين هذه الأصول الثلاثة ، ونهجه لها أسماً وجعلها أصنافاً وأجناساً ، =

حاضراً ، فإن كان غائباً وقت الأخذ ان كان معه رسوله ، ويخاف المكره من الرسول مثل ما يخاف من مرسله له أن يأخذ .

وإن لم يكن عنده رسوله أو كان ولكن لا يخاف منه ليس له الأخذ ، إذا الكره زائل حقيقة ، لكنه يخاف عوده فلا يتحقق الإكراه (١) .

٩٠ - وفي شرح الزاهدی ، عن شرح السرخسی : « المكره على الأخذ والدفع إلى المكره إنما يسهه مادام حاضراً عند المكره ، فإن كان أرسله ليفعل فخاف ان ظفر به فعل ما توعدده لم يحل له الاقدام على ذلك لزوال القدرة والا لجأ بالبعد عنه . »

[لا علم لأعوان الظلمة]

وبهذا يتبين أنه لا علم لأعوان الظلمة في أخذ أموال الناس عند غيبة الأمرين ، وتعلمهم بأمرهم ، والخوف من عقوبتهم ليس بعذر إلا أن يكون رسول الأمر معه على أن يردده عليه فيكون بمنزلة حضور الأمر (٢) .

٩١ - وفي الفتية ، قال الملبون لدائنه ادفع لى القبالة (٣) ، وأقر عند الناس أن

= وأوضح أكثر المسائل بالدلائل . كشف الظنون ٨٢٤ .

(١) الفتاوى البرازية الجزء الثالث بهامش الفتاوى الهندية ٦ : ١٣١ ، ١٣٢ مع تعليل طفيف .

(٢) شرح مختصر القندوري للزاهدی ج ٢ ق ٣٧٣/ب نص « المكره بأخذ المال إنما لا يضمن إذا نردى وقت الأخذ أنه يردده على صاحبه والا فيضمن ، وإذا اختطف المالك والمكره إنما يسهه مادام حاضراً عند المكره . . . »

قارن بماورد في واقعات المفتين ص ١٣٨ « إن غاب المكره عن نظر من أكرهه يزول الإكراه ونفس الأمر من السلطان من غير تهديد يكون إكراهها ، وعندهما أنه إن كان المأمور يعلم أنه إن لم يفعل ما أمره به يفعل به ما يفعل السلطان كان أمره إكراهاً . »

(٣) القبالة : وثيقة يلتزم بها الإنسان أداء عمل أو دين لو غير ذلك . والقبالة : الكفالة ، والعمل

يلتزمه الانسان . المعجم الوسيط ص ٧١٢ .

لا شيء لك علىّ والا أقول إن في يدك ذهب شمس الملك (١) فدفع القبالة ، وأقر أنه لا شيء عليه فهذا معنى الاكراه ، وله أن يدعى دينه عليه ، وكان هذا الجواب عقب أخذ شمس الملك ومصادره وقتله ، وكان خبا أمواله عند الناس ، وكل من يخبر عنه الغماز أن عنده ماله يؤخذ ، ويؤذى ، ويطلب منه ذلك بمجرد اخباره بغير حجة معتبرة ، فكان ذلك الزمان زمان الخوف الشديد من هذا القول (٢) .

قال صاحب القنية : « فعلى هذا تخويفهم بالغمزه أنه وجد المال الغائب عند التترة وعمالهم بعد الفتة العامة في معنى الاكراه أيضاً / (ق ١/١٢) الى أن تسكن هذه الفتة ويعود الأمن في الأموال والأرواح (٣) » .

٩٢ - وفيها أيضاً : « تزوج امرأة سرا وأراد أن تبرئه من المهر فدخل عليها أصدقائه وقالوا لها : إما أن تبرئيه من المهر والا قلنا للشحنة (٤) « كرفتم ابشان رافيسو » (٥) فيسود وجهك فأبرأته خوفاً من ذلك فهو إكراه ، ولا يبرأ ، ولو لم يقولوا : فيسود وجهك فالمسألة ليس إكراه » (٦) .

ولو قال ادفع للظالمين (٧) مائة دينار فيضربونك ويفعلون في حقك كلنا وكلنا من أنواع المضار والا فأقر لي بمال ، أو قال : فيع لي كلنا ، فخاف ذلك الغير

(١) هو نصر بن إبراهيم بن نصر ، السلطان ، شمس الملك ، صاحب ماوراء النهر ، كان من أفاضل الملوك علماً ورأياً وسياسة ، ذنب وأملى الحديث ، وكتب بخطه المصحف ، وعطب على منبرى بخارى وممرقند ، وكان فصيحاً ، وقتل سنة ٤٩٢ هـ .

الزركلي : الأعلام ، ج ٨ ، ص ٢٠ ، ٢١ .

(٢) قنية النية في قصة الغنية مختار بن محمود الزاهدی ، مخطوط شترجي رقم ٣٠٣٧

(المركز رقم ٣٢٥ حتى) ق ١/٢١٥ .

(٣) القنية ق ١/٢١٥ .

(٤) الشحنة : الجماعة يقيمها السلطان في بلد ما لضبطه . المعجم الوسيط ١ : ٤٧٤ .

(٥) غير عربية ، ومعناها أنها زانية .

(٦) القنية ق ١/٢١٥ .

(٧) في ب : للخفجاعي .

منه لاستيلاء الفجاعين (١) والأترك في زماننا فباع أو أقر ينفذ لأن هذا تخويف
من توعده ذلك ، والظاهر أنه لا يبلد المائة لهم .

[هل يتحقق الإكراه بمجلس القاضى ؟]

٩٣ - وبقي هاهنا أمر مهم ، وهو أن الإكراه هل يتحقق فى مجلس القاضى أو لا ؟
ذكر فى صلح البزازية ، و د مجمع الفتاوى ، و د وجيز الفتاوى ، (٢)
و د المنتقى ، (٣) و مقطعات صلح الظهيرية ، (٤) : د لو صالح الخبوس فى
السجن لتهمة سرقة ونحوها إن كان حبسه الوالى أو صاحب شرطة ، فالصلح
باطل ، وإن كان حبسه القاضى فالصلح جائز (٥) . علل الأول فى بعضها
بقوله : لأنه مكروه ، وفى بعضها بقوله : لأن الغالب أنه حبس ظلماً .

(١) فى ب : الخفجاعة .

(٢) هو الوجيز فى الفتاوى لبرهان الدين محمود من أحمد البخارى ، المتوفى ٦١٦ هـ . قال فى
مقدمته : د لما فرغت من تصنيف « اشيط » و د الوسيط ، صرفت العناية الى تصنيف الوجيز
فرايت الإيجاز والاختصار على الوقفات المهمة والنوازل الملحة تسهلاً على ذوى الطلبة . - ق
٢ من المخطوط بمحاضرة الاسكندرية برقم ١٢٥٦ ب فقه حنفى .

(٣) د المنتقى ، للحاكم الشهيد : محمد بن محمد المتوفى سنة ٣٤٤ هـ . جمع فيه نوازل المذهب
من الروايات غير الظاهرة قال فيه : « نظرت فى ثلثمائة جزء مثل الأمالى والنوازل حتى انتفيت
كتاب المنتقى . - كشف الظنون ٢ : ١٨٥١ ، ١٨٥٢ وهو من أصول المذهب بمد كتب
محمد . التوقد البية ١٨٥ ، المذهب عند الخفية ٧٤ .

(٤) الفتاوى الظهيرية : لظهير الدين أبى بكر محمد بن أحمد القاضى المحب ببخارى ، الحنفى
المتوفى ٦١٩ هـ . جمع فيه بين الوقفات والنوازل كما يشهد الانتظار اليه مع فوائد أخرى ، منه
نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنية بتونس أوراقها ٥٠٨ تحت رقم ٢٥١٣ (انظر فهرس
مخطوطات المكتبة الوطنية ج٢ ص ٤ ص ١٠٣) .

وكشف الظنون ١٢٢٦ .

(٥) الوجيز فى الفتاوى ، المخطوط السابق ذكره ، ق ٢٤٥ ب .

وفى الثانى : فى بعضها بقوله لأن الغالب أنه يحبس بحق ، وفى بعضها بقوله :
لأنه لا يحبس إلا بحق (١) .

[لا يصح الاقرار بإكراه من القاضى]

وفى إكراه « فتاوى قاضىخان » : « ولو أكره القاضى رجلاً ليقرب بالسرقة أو يقتل
رجل عمداً أو قطع يد رجل عمداً ، فأقر بالسرقة أو بقطع يده أو يقتله فقطعت
يده أو قتل ، إن كان المقر موصوفاً بالصلاح معروفاً به : فإنه يقتص من
القاضى ، وإن كان متهماً بالسرقة معروفاً بها أو بالقتل فى القياس يقتص من
القاضى ، ولا يقتص استحساناً » (٢) .

[القاضى اذا حكم بباطل يتعزل]

وفى ما نقل عن الكتب اشارة الى أن الإكراه لا يتحقق فى مجلس القاضى .
٩٤ - وفيما نقل عن « فتاوى قاضىخان » اشارة الى تحققه فى مجلس القاضى الا أن
يقال أنه / (ق ١٢ / ب) يتعزل بذلك (٣) .
واطلاق القاضى مجاز على ما صرح به فى مواضع من « جواهر الفتاوى » من
أن القاضى اذا حكم بباطل يتعزل ولا يكون حكمه شبهة .
ونص فى « الإيضاح شرح اصلاح الوقاية » و « كنز الفقه » و « شرح المجمع »

(١) الفتاوى الجزائرية الجزء الثالث بهامش الفتاوى الهندية ، ٦ : ٢٨ ورد مائمه : « انهم بسرقة
وحبس فصالح ثم زعم أن الصلح كان خوفاً على نفسه ، ان فى حبس الوالى يصح الدعوى
لأن الغالب أنه حبس ظلماً ، وأن فى حبس القاضى لا يصح ، ويصح الصلح لأن الغالب أنه
يحبس بحق » .

(٢) فتاوى قاضىخان بهامش الفتاوى الهندية ج ٣ ص ٤٨٦ ، ٤٨٧ .

(٣) فتاوى قاضىخان ٣ : ٤٨٣ ، واقعات المفتين ١٣٨ .

- و « الاختيارات » : « على أن الفتوى على أن القاضى اذا فسق يعزل » (١) .
٩٥- وصرح فى « الخلاصة » و « البرازية » و « شرح الزيلعى » : « بأن الفتوى على قولهما فى تحقق الاكراه من غير السلطان » (٢) .

[حيس القاضى للمتهم]

- ٩٦- وفى « معين الحكام » على وفق ما ذكره ابن قيم الجوزية : « اختلفوا فيما يجرى ضرب المتهم وحجه :

فقال جماعة من أهل العلم : انه يضربه ويحبسه الوالى والقاضى ويدل على ذلك ما ذكره ابن حبيب (٣) من المالكية فقال : أتى هشام بن

(١) ورد فى الايضاح (مخطوط ٨ فقه حنفى - أوقاف مكة) ق ١٤٠/ب فى كتاب القضاء «الأهل للشهادة أهل له فإن كلا منهما من باب الولاية ، والشهادة أقوى لأنها ملازمة على القاضى ، والقاضى ملزم على الخصم ، فلها قيل حكم القضاء يستقى من حكم الشهادة . وشرط أعليتها أى أعلية أدلتها شرط ، فعليه فالفاقد أهل له يصح تقليده ويأتم المقلد كما يصح قبول شهادته ويأتم القابل ، ولو فسق للعدل استحق العزل فى ظاهر الملعب على من قلده أن يعزله وعليه مثابعتنا وعند بعضهم يعزل وعليه الفتوى » .

(٢) خلاصة الفتاوى ق ١٧٠/ب ورد مائنه : « اذا ضرب امرأته حتى أقرت باستيفاء مهرها فإقرارها جائز عند أبى حنيفة ، وعند أبى يوسف باطل ان هدد بشئ يحل به الدم ، أثار اليها سلاح أو نحوه مما يقع موقعه فإقرارها باطل ، وإن أثار اليها بغير ذلك فإقرارها جائز ، وعند محمد اذا غلب بها فى مروج لا يقدر على أن تمتنع منه فهو بمنزلة السلطان اذا هدها بضرب ووعيد وإقرارها باطل قل : والفتوى على قولهما فى الاكراه بغير السلطان ذكره الصنبر الشهيد - رحمه الله - فى شرح الجامع الصغير ، والفتاوى البرزلية الجزء الثانى بهامش الجزء الخامس من الفتاوى الهندية ١٢٨ ، ١٢٩ -

(٣) هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلمى ، من ولد العباس بن مرداس ، ولد بأبييرة سنة ١٨٤ هـ ، وسكن قرطبة ، من كبار فقهاء المالكية ، له « الواجعة » فى السن والفقه ، و « القرائن » و « طبقات الفقهاء » مات سنة ٢٣٨ هـ .

عبدالمالك (١) - قاضى المدينة - برجل متهم خبيث معروف بالصبيان قد
لصق بغلام فى الزحام ، وبعث الى مالك - رحمه الله - يستشير فيه ، فأمر
مالك القاضى بعقوبته ، فضربه أربع مائة موط .

وبه قال أحمد بن حنبل - رحمه الله - .

وقال بعض الشافعية - على ما ذكره الإمام الماوردى فى « الأحكام السلطانية »
والإمام القرافى فى « الذخيرة » فى الباب الرابع عشر يضره ويحبسه الوالى
دون القاضى (٢) .

وذهب الى ذلك جماعة من الحنابلة ، ووجه ذلك عندهم : أن الضرب المشروع
هو ضرب الحدود والتعزيرات ، وذلك انما يكون بعد ثبوت أسبابهما وتحققتهما
فيتعلق بذلك القاضى .

[عقوبة المتهم بالفساد]

وموضوع ولاية الوالى المنع من الفساد فى الأرض ، وقمع الشر والمعدوان ،
وذلك لايمكن الا بالعقوبة للمتهمين المعروفين بالأجرام ، بخلاف ولاية الحكام
فإن موضوعها ايصال الحقوق والباتها ، فكل وال أمر يفعل ما فوض اليه (٣) .

[من غدع امرأة رجل وزوجه من آخر يحبس حتى يموت]

٩٧ - وما يناسب قصة هشام بن عبدالمالك - قاضى المدينة - فى قضية الرجل

(١) هشام بن عبدالمالك بن مروان ، من ملوك الدولة الأموية فى الشام ، ولد بدمشق سنة ٧١ هـ
أحلى ومبعين هجرية ، وبيع فيها بعد وفاة أخيه يزيد سنة ١٠٥ هـ ، وكان حسن السياسة ،
يقظاً فى أمره ، يباشر الأعمال بنفسه ، مات بالرصافة سنة ١٢٥ هـ .

علامة الذهب للمسوك ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٢) قطر مقدم ص ١١٤ ، ١١٥ .

المذكورة ، موقوف في « الخلاصة » : « في رجل خدع / (ق ١/١٣) امرأة رجل حتى أوقع الفارقة بينها وبين زوجها ، وزوجها من غيره أو خدع صبية ، وزوجها من رجل يحبس حتى يردها أو يموت في السجن (١) ، وهو إن كان أسلم العقوبات إلا أن بعضهم قال : إن السجن من العقوبات البليغة لأنه سبحانه وتعالى قرنه في قوله تعالى : (إلا أن يسجن أو عذاب أليم) (٢) مع العذاب الأليم ، ولا شك أن السجن الطويل عذاب (٣) .

٩٨ - وعلم أن الولايات تختلف بحسب العرف والاصطلاح كما تقدم في كلام ابن قيم الجوزية : « إن عموم الولايات وخصوصها ، ليس له حد في الشرع ، وإن ولاية القضاة في بعض البلاد وبعض الأوقات تتناول ما تناوله ولاية أهل الحرب وبالعكس ، وذلك بحسب العرف والاصطلاح » (٤) والتعويض في الولايات ، فإن كانت ولاية القضاة في قطر أو آخر تمنع من تعاطي هذه السياسة نصاً أو عرفاً فليس للقاضي تعاطي ذلك وإلا فله أن يفعل ذلك لأنها دعوى شرعية حكمها الاختيار بالحبس والضرب فيسوغ له الحكم فيها كغيرها من الحكومات (٥) .

[اللهاب إلى باب السلطان لاستيفاء حقه]

٩٩ - وفي أدب القاضي من « خلاصة الفتاوى » ، نقلاً عن الفتاوى وفي « البرازية »

(١) خلاصة الفتاوى ق ١/١٣٣ ، والفتاوى البرازية ، الجزء الثاني ، بهامش الفتاوى الهندية ٥ : ٢٢٤

(٢) سورة يوسف : الآية ٢٥ وضامها (واستبقا الباب وقتل قميصه من دبر ، وألقيا سيدهما لدى الباب ، قالت ماجراه من أراد بأهلك سوءاً إلا أن يسجن أو عذاب أليم) .

(٣) معين الحكم ص ١٧٩ مع تحليل ظريف .

(٤) الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية ص ٣١٧ مع تحليل يسير .

(٥) معين الحكم ص ١٧٩ .

أيضاً : « أطلق بعض المشايخ الذهاب الى باب السلطان والاستعانة باعرائه لاستيفاء حقه قبل العجز عن الاستيفاء بالقاضى لكن لايفتى به إلا إذا عجز القاضى .

وبعض المشايخ لم يطلق له ذلك وقالوا : إن ذهب الى السلطان أولاً ، وأخذ تابعه أزيد مما يأخذه موكل القاضى يلزمه ضمان الزيادة ، وهكذا فى نصاب الفقه ، (١) .

[وجوع ما أخذه تابع السلطان أزيد وعلمه]

١٠٠ - وذكر فى أدب القاضى من « قية الفتاوى » عن الخيط : « ولو ذهب الى باب السلطان وذهب بقائده لاحضار خصمه فأخذ منه زيادة على الرسم ، يرجع الخصم على المدعى بتلك الزيادة ان ذهب الى باب السلطان ابتداء وإن ذهب الى القاضى أولاً وعجز عن استيفاء حقه فى المحكمة لا يرجع » (٢) .

(١) الخلاصة ق ١/١٣٤ ورد مانعه : « من أراد أن يرافع خصمه الى باب السلطان ولا يذهب للقاضى يطلق له شرعاً لايفتى به وقال القاضى الإمام لا يطلق له ولكن يذهب فان عجز القاضى فالآن يذهب الى السلطان » ، والفتاوى البزازية الجزء الثانى بهامش الجزء الخامس عن الفتاوى الهندية ص ٢٣٦ .

(٢) القنية ، المخطوط السابق الاشارة اليه ، ق ١/١٦٧ .

وفى الخيط البرهاني ، القسم الثانى من الجزء الثالث ورد مانعه فى ق ١١٩ « ولو كان القاضى من الاجتهاد أمر للمدعى من عنده الأمير لاحضار المدعى عليه فذلك جائز لأن المقصود يحصل بطينة القاضى ويحصل بطينة الأمير ، لأن للأمير من الحشمة مالى للقاضى فكانت طينة الأمير أقرب الى حصول المقصود . وفى الفتاوى من أراد أن يستوفى حقه من باب السلطان ولا يذهب للقاضى فهو مطلق فيه شرعاً ، ولكن لايفتى به شرعاً . وبعض مشايخ زماننا - رحمهم الله - على أنه لما يطلق له فى ذلك اذا ذهب الى القاضى أولاً وعجز عن الاستيفاء من جهته أما لو أراد الذهاب الى باب السلطان أولاً لا يطلق له فى ذلك به يفتى . »

١٠١ - (ق ١٣ / ب) [مؤنة المعين على المتمرد]

في « المضمرات » : اذا عجز عن استخراج الحق من المطلوب له أن يستعين بالوالي ، ومؤنة المعين على المتمرد في الأصح ، •

[المتهم المجهول الحال يحبس حتى يتكشف أمره]

١٠٢ - القسم الثالث : أن يكون المتهم مجهول الحال عند الحاكم والوالي ، لا يعرفه ببر ولا بفجور ، فإذا ادعى عليه بتهمة يحبس حتى يتكشف حاله ، وهذا حكمه عند عامة علماء الإسلام ، والمنصوص عند أكثر الأئمة أنه يحبس القاضي والوالي (١) •

...

= وإذا ذهب إلى باب السلطان والتمس جرب دار لا حضار غصمه ، وأخذ جرب دار من غصمه زيادة على الرسم ، هل للخصم أن يرجع بالزيادة على المدعى ؟ •
ينظر أن ذهب المدعى إلى القاضي أولاً وعجز عن استيفاء حقه من (ق ١٢٠) جهة القاضي لا يرجع الخصم بالزيادة على المدعى ، وإن لم يذهب إلى القاضي أولاً يرجع ، •
(١) معين الحكام ص ١٧٩ ، ١٨٠ •

فصل

فى التعزير (١)

[يجوز العفو والشفاعة فى التعزير]

١٠٣ - اعلم أن التعزير يجوز فيه العفو والشفاعة ، فإن انفرد التعزير بحق السلطنة وحكم التقويم ، ولم يتعلق به حق لآدمى : جاز لولى الأمر أن يراعى الأصالح فى العفو والتعزير ، وجاز أن يشفع فيه من يسأل العفو عن المئنب .
روى أنه عليه الصلاة والسلام قال : « اشفعوا إلىّ ويقضى الله على لسان نبيه بما شاء » (٢) .

(١) التعزير فى اللغة مصلر عزّر من العزّ ، وهو الردع والمنع . وعزّر فلان أمّاه بمعنى نصره ، لأنه منع علوه من أن يؤذيه ، ومن ذلك قوله تعالى : (وتّعزّروه وتوقّروه) سورة الفتح : من الآية . ٩

ويقال عزّزته بمعنى وقّره وأبعد أذجه ، وهو من أسماء الأضداد ، وهو يكون بمعنى التوقير ، لأنه اذا امتنع بالتعزير وعصر عما هو دنىء فإن الوقار يحصل له بذلك ، وقد سميت العقوبة تعزيراً ، لأن من شاقها أن تلغى الجانى وترده عن ارتكاب الجرائم أو العودة الى اقترافها .
وعرفه الفقهاء بأنه عقوبة غير مقدرة تجب حقاً لله أو لآدمى فى كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة ، وهو كالحدود فى أنه تأديب امتصلاص وزجر ، وهو تأديب دون الحد .

المبسوط للسرخسى ٩ : ٣٦ ، ٢٤ : ٣٦ ، وتبيين الحقائق ٣ : ٢٠٧ ، وفتح القدير ٧ : ١١٩ ، والمعجم الوسيط ٢ : ٥٩٨ ، والتعزير فى الشريعة الاسلامية للدكتور عبدالعزيز عامر ص ٥٢ (٢) روى البخارى عن أبى موسى الأشعرى . الفتح أرقام ١٤٣٢ ، ٦٠٢٧ ، ٦٢٠٨ ، وصحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى رقم ٢٦٢٧ ، ومسنّد الشهاب ١ : ٣٦٣ رقم ١١٩ وجميعها بلفظ : « اشفعوا لزجروا ، ويقضى الله على لسان نبيه ما شاء » .

[حكم ما يتعلق به حق الآدمي في التعزير]

١٠٤ - فإن تعلق بالتعزير حق لآدمي كالتعزير في الشتم والموابة ففيه حق للمشتوم والمضروب ، وحق السلطنة للتقوم والتهليب فلا يجوز لولي الأمر أن يسقط بعفوه حق المشتوم والمضروب ، وعليه أن يستوفي له حقه من تعزير الشاتم والضارب ، فإن عفى المشتوم أو المضروب ، كان ولي الأمر بعد عفوهما على خياره في فعل الأصلح من تعزيره تقويماً أو الصفح عنه عفواً ، فإن تعافوا عن الشتم وعن الضرب قبل الترافع اليه سقط من التعزير حق الآدمي .

١٠٥ - واختلف في سقوط حق السلطنة والتقوم عنه على وجهين : أحدهما ، وهو قول أبي عبدالله الزبيري (١) ، قد سقط وليس لولي الأمر أن يعزره فيه ، لأن حد القذف أغلظ ويسقط حكمه بالعفو ، فكان حكم التعزير أسقط .
والثاني ، وهو الأظهر ، أن لولي الأمر أن يعزr فيه مع العفو قبل الترافع إليه ، كما يجوز له أن يعزr فيه مع العفو بعد الترافع اليه مخالفة للعفو / (ق ١/١٤) عن حد القذف في الموضوعين ، لأن التقوم من حقوق المصالح العامة .

[سقوط تعزير الوالد لا الولد]

ولو تشاتم أو توابت والد مع ولده سقط تعزير الوالد في حق ولده ، ولم يسقط تعزير الولد في حق والده ، كما لا يقتل الوالد بولده ويقتل الولد بوالده ، فكان

(١) هو أبو عبدالله الزبير أحمد بن سليمان البصري المعروف بالزبيري ، من أولاد الزبير بن العوام صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويعرف أيضاً بصاحب الكافي ، كان عارفاً بالملذهب الشافعي ، حافظاً للأدب ، غييراً بالأنساب ، مات سنة ٣١٧ هـ سبع عشر وثلاث مائة هجرية طبقات الفقهاء للشيروازي ٨٨ ، تاريخ بغداد ٨ : ٤٧١ ، وطبقات الشافعية الكبرى بتحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحارثي ٣ : ٢٩٥ - ٢٩٧ ، مرة الجنان ٢ : ٢٧٨ ، طبقات القراء ١ : ٢٩٢ ، طبقات الشافعية لابن هزيمة الحسيني تحقيق عادل توهيضي ٥١ وفيه اسمه د أحمد ابن سليمان ، .

تعزير الوالد مختصاً بحق السلطنة والتقوم لاحق فيه للولد ، ويجوز لولي الأمر أن يتفرد بالعفو عنه ، وكان تعزير الولد مشتركاً بين حق الوالد وحق السلطنة فلا يجوز لولي الأمر أن يتفرد بالعفو مع مطالبة الوالد به حتى يستوفيه له . ذكره في الأحكام السلطانية للإمام الماوردي (١) .

١٠٦ - وفي حدود « الخلاصة » قال : سمعت من ثقة أن التعزير بأخذ المال أن رأى القاضي أو الوالي جاز . ومن جملة ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره بأخذ المال (٢) .

١٠٧ - وفي حدود « الزاوية » التعزير بأخذ المال أن المصلحة فيه جائزة (٣) .
قال مولانا خاتمة المجتهدين ركن الدين الواجاني الخوارزمي (٤) - رحمه الله - ومعناه أن نأخذ ماله وفودعه ، فإنا تاب نرده عليه . كما عرف في خيول البغاة وسلاحهم . وصوبه الإمام ظهير الدين التمرناشي الخوارزمي (٥) وقالوا :

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ، طبعة الخليلي الثانية ، ١٣٨٦ هـ ، ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٢) خلاصة الفتاوى ق ٢١٣/ب .

(٣) الفتاوى الزاوية الجزء الثالث بهامش الفتاوى الهندية ٦ : ٤٢٧ .

(٤) ركن الدين الواجاني ، قال صاحب الفوائد : كان إماماً جليلاً ، كثير العلم ، لوحد عصره في العلوم الدينية ، ومجتهد زمانه في اللعب والغلاف ... ففقه على صاحب التقنية ، « الفوائد الهية ٧٤ ، الجواهر الهندية ٤ : ٣٣٩ ، والطبقات السنية برقم ٢٩٧٩ » .

(٥) هو أحمد بن اسماعيل بن محمد ، ظهير الدين ، أبو محمد ، قيل : أبو العباس التمرناشي الحنفي الخوارزمي ، والتمرناشي نسبة تمرناش ، قرية من قرى خوارزم ، وكان مفتي خوارزم ، من تصانيفه : « فتاوى التمرناشي » ، و « شرح الجامع الصغير » ، و « كتاب » « التلويح » ، توفي حدود سنة ٦٠٠ هـ . انظر في ترجمته : « الفوائد الهية ١٥ ، والجواهر الهندية ١ : ١٤٧ ، الطبقات السنية برقم ١٤٦ ، وكشف الظنون ٢ : ١٢٢١ ، ومعجم اللواتين ١ : ١٦٧ » .

ومن جملة من لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره بأخذ المال (١) .

[يجوز الصلب حياً ثلاثة أيام]

١٠٨ - وفي الأحكام السلطانية ، للإمام الماوردي : « ويجوز أن يصلب في التعزير حياً ، وقد صلب عليه الصلاة والسلام رجلاً على جبل يقال له : أبوباب ، ولا يمنع إذا صلب من طعام ولا شراب ، ولا يمنع من وضوء للصلاة ، ويصلى موصياً ، ويعيد إذا أرسل ، ولا يتجاوز بصلبه ثلاثة أيام » .

[تجريد الثياب في التعزير]

ويجوز في نكال التعزير أن يجرد من ثيابه إلا قدر ما يستر عورته ، ويشهر في الناس ، وينادى عليه بذبذبة إذا تكرر منه ولم يقلع عنه ، وأن يحلق شعره بالحيتة . واختطف في جواز / (ق ١٤ / ب) تسويد وجهه : فجوزوه الأكثرون ومنع منه الأقلون ، (٢) .

١٠٩ - وفي حدود مجمع الفتاوى : « التعزير الواجب حقاً لله تعالى يلي إقامته كل أحد بعلّة النيابة عن الله تعالى » (٣) .

[العفو في التعزير للإمام]

١١٠ - وفي حدود الفتية ، عن مشكل الآثار : « وإقامة التعزير إلى الإمام عند أبي حنيفة - رحمه الله - وأبي يوسف ومحمد والشافعي - رحمهم الله تعالى - والعفو أيضاً إليه » .

(١) الفتاوى البرزانية ، الجزء الثالث بهامش الفتاوى الهندية ٦ : ٤٢٧ روايات المتن ٥٩ .

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ، طبعة الحلبي الثانية ، ١٩٦٦ م ص ٢٣ .

(٣) الفتاوى الكبرى ، ٣٥ فتاوى أوقاف مكة ق ٤٣ / أ ونسبه للحنبلاني ، وضع القدير ٤ : ٢١٢ .

قال الطحاوى (١) : « وعندى أن العفو للمدى جنى عليه لا إلى الإمام » قال - رحمه الله - ولعل مقالوه فى التعزير الواجب حقاً لله تعالى بأن ارتكب منكراً ليس فيه حد مشروع من غير أن يجنى على إنسان ،
وماقاله الطحاوى : فيما انا جنى على إنسان (٢) .

١١١ - وعن شرح بكر خواهر زاده (٣) فى السير الصغير : « إن التعزير الى الإمام كما ذكره الطحاوى ، (٤) »

[يصح الكفالة فى التعزير]

١١٢ - وعن شمس الأئمة الحلوانى (٥) : « التعزير من حقوق العباد حتى يسقط

(١) هو أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي ، ويكنى أبا جعفر ، نسبة الى « طحا » قرية بصعيد مصر ، ولد سنة ٢٣٩ هـ ، وهو ابن أخت المزنى صاحب الشافعى ، وفقه عليه ، وانتقل الى مذهب أبى حنيفة وكان عالماً بجميع ملابح الفقهاء ، من تصانيفه : « أحكام القرآن » ، و « معلى الآثار » ، و « شرح مشكل الآثار » ، و « الاختلاف بين الفقهاء » ، و « العقيدة الطحاوية » ، نسبة اليه ، مات سنة ٣٢١ هـ . الجواهر المنجية ١ : ٢٧١ - ٢٧٧ . القواعد البهية من ٣١ - ٣٤ ، طبقات الفقهاء للشيرازى ١٤٢ ، تاج التراجم ٨ ، ٩ .

(٢) قبة اللية لتميم الخبة ، مخطوط ملحق الاشارة اليه ، ق ٧٩/ب .

(٣) هو محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين البخارى ، المعروف ببكر خواهر زاده ، كان إماماً فاضلاً من عظماء ماوراء النهر ، ومن تصانيفه : المختصر ، والتجسس ، والمبسوط ، مات فى جمادى الأولى سنة ٤٨٣ هـ . القواعد البهية من ١٦٣ ، ١٦٤ ، الجواهر المنجية ٣ : ١٤١ ، ١٤٢ ، تاج التراجم ٦٢ ، طبقات الفقهاء لطائى كبرى زاده من ٨٨ .

(٤) أوردته صاحب القنية ق ٨٠ / ١ .

(٥) هو عبدالعزیز بن أحمد بن نصر ، شمس الأئمة الحلوانى ، نسبته الى بيع الخلاء ، كان إمام الحنفية ببخارى ، من تصانيفه : « المبسوط » ، فى الفقه ، و « شرح نصب القاضى لأبى يوسف » ، و « الفتاوى » ، توفي سنة ٤٤٨ هـ . الجواهر المنجية ٢ : ٤٢٩ ، تاج التراجم ٣٥ ، والقواعد البهية من ٩٥ ، طبقات الفقهاء لطائى كبرى زاده من ٧٠ ، والطبقات السنية برقم ٢٥٣ .

بالمعفو ، ولا يبطل بالتقدم ، وتصح فيه الكفالة ، وغير المولى يملك إقامته
كالمولى فى عبده ، والزوج فى زوجته • وكذا من عليه التعزير اذ قال لرجل أقم
على التعزير ففعل ثم رفع الى القاضى ، فإن القاضى يحتسب بذلك التعزير
الذى أقامه بنفسه (١) •

١١٣ - وعن النوازل : (٢) قال أبو بكر (٣) : أساء عبده لا يعززه ولكن يرفعه الى
القاضى •

وقال أبو الليث : ههنا خلاف قول أصحابنا ، وله التعزير دون الحد ، وبه نأخذ ،
وكذلك امرأته لأن الله تعالى قال : (واضربوهن) (٤) (٥) •

(١) القنية ق ١/٨٠ •

(٢) النوازل فى فروع الفقه الحنفى للإمام أبى الليث نصر بن محمد بن ابراهيم السمرقندى الحنفى
المتوفى سنة ٣٧٦ هـ ، جمع فيه من كلام : محمد بن شجاع الثلجى ، ومحمد بن مقاتل
الرازى ، ومحمد بن سلمة ، ونصير بن يحيى ، ومحمد بن سلام ، وأبى بكر الاسكاف ،
وعلى بن أحمد الفارسى ، وأبى جعفر محمد بن عبدالله ، فانهم وفقوا النظر فيما وقع لهم من
النوازل •

الفوائد البهية ٢٢٠ ، وكشف الظنون ١٩٨١ ، الجواهر المضية ٢ : ٧١٨ •

(٣) هو أبو بكر الاسكاف البلخى ، محمد بن أحمد ، البلخى ، إمام كبير جليل القدر ، أعز الفقه
عن محمد بن سلمة عن أبى سليمان الجوزجاني • ذكر الفقيه أبو الليث فى آخر النوازل أن
وفاته كانت سنة ٣٣٦ هـ • الجواهر المضية ٤ : ١٥ ، ١٦ ، طبقات الفقهاء لطاى كبرى زاده
ص ٥٤ ، هدية العارفين ٢ : ٣٧ ، الفوائد البهية ١٦٠ وقال أن : فاته كانت سنة ٣٣٣ هـ •

(٤) صورة النساء : من الآية ٣٤ وبدأ بقوله تعالى : الرجال قوامون على النساء • • • • •

(٥) نقله صاحب القنية ق ١/٨٠ •

[تعزير المضرب بغير اذن المختص]

١١٤ - وعن ظهير الدين المرغيناني (١) : « رأى غيره على فاحشة موجبة للتعزير فعززه بغير اذن المختص ، فلم يحسب ان يعزر المعز ان عززه بعد الفراغ منها » .
قال - رحمه الله - قوله : « ان عززه بعد الفراغ منها » اشارة الى أنه لو عززه حال كونه مشغولاً بها فله ذلك وانه حسن ، لأن ذلك نهى عن المنكر ، وكل أحد مأمور به .

وبعد الفراغ ليس ينهى ، / (ق ١/١٥) لأن النهي عما مضى لا يتصور فيتمخض تعزيراً وذلك الى الإمام ، (٢) .

[التعزير بكشف العورة]

١١٥ - وعن « شرح السرعسي » ، وبرهان الدين : صاحب « المحيط » : « حكم العورة في الركبة أخف من الفخذ حتى لو رآه مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا يناديه إن ليج ، وإن رآه مكشوف الفخذ أنكر عليه بعنف ولا يضربه إن ليج فيما أنكره ، ولم يمتنع عما أنكره عليه ، وإن رآه مكشوف السوء أمره ليستره وأدبه على ذلك ان ليج » (٣) .

(١) هو الحسن بن علي ، ظهير الدين الكبير بن عبدالمعز المرغيناني ، نسبة الى مرغينان - من بلاد مرغانة - كان قاضيها معلماً وله كتاب « الاقضية » و « الشروط » . الفوائد البهية ٦٢ ، الجواهر المضية ٢ : ٧٤ ونقل من شعره :

الجامعون لمعنى قبل موتهم والطالون وان ماوا فاحيد

والطبقات السنية برقم ٧٠٦ .

(٢) حصه في الفتية ق ١/٨٠ .

(٣) للبوط للسرعسي ١٠ : ١٤٧ .

١١٦ - وقد استدل بعضهم بهذا على أن لكل أحد إقامة التعزير وهذا لا يستقيم لأنه

أمره به حال كونه كاشفاً لعورته ، وأنه مملوك لكل أحد (١) .

١١٧ - وفي حدود مجمع الفتاوى : « سئل الهندوانى (٢) : إن رجلاً وجد رجلاً

مع امرأته أيحل له قتله ؟

قال : إن كان يعلم أنه يئزجر بالصياح والضرب بمادون السلاح لا يقتله ، وإن

علم أنه لا يئزجر إلا بالقتل حل له القتل ، وإن طأعته المرأة حل قتلها

أيضاً ، (٣) .

١١٨ - قلت : هذا تخصيص منه على أن الضرب تعزير يملكه الإنسان وإن لم يكن

محتسباً وكلنا القتل . ثم وجدت المسألة فى « المتقى » عن أبى يوسف

كذلك (٤) .

١١٩ - وفى « جامع قاضىخان » : « إن الأصل فى كل شخص إذا رأى مسلماً يزنى

أن يحل قتله ، وإنما يتمتع خوفاً من أن يقتله ولا يصلق فى قوله إنه زنى » (٥)

(١) القنية ق ١/٨٠ .

(٢) هو أبو جعفر ، محمد بن عبدالله (بن محمد) بن عمر ، الفقيه البلخى الهندوانى ، كان

شيخاً كبيراً ، وإماماً جليلاً من أهل بلخ ، على جانب عظيم من الفقه والذكاء والزهد والورع ،

ويقال له : أبوحيفة الصغير لفقيهه ، حدث يبلخ ، وأفتى بالمشكلات ، وأوضح المضلات من

كتبه « كشف الغوامض » وكانت وفاته ببخارى فى ذى الحجة سنة ٣٦٢ هـ . « القوائد البهية

١٧٩ ، والجواهر المضية ٢ : ١٩٢ - ١٩٤ ، تاج التراجم ٦٣ ، طبقات الفقهاء لطافى كبرى

زاده ص ٦٥ ، ٦٦ ، هدية العارفين ٢ : ٤٧ .

(٣) تبين الحقائق ٣ : ٢٠٨ ، فتح القلندر ٥ : ٣٤٦ ، الفتاوى البزازية ، الجزء الثالث بهامش الفتاوى

الهندية ٦ : ٤٣٠ .

(٤) شرح الحاية على الهداية ، وحاشية سعد حلى على فتح القلندر ٥ : ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

(٥) الفتاوى البزازية الجزء الثالث على هامش الفتاوى الهندية ٦ : ٤٣٠ ، حاشية سعد حلى على

فتح القلندر ٥ : ٣٤٥ .

[التعزيز حال ارتكاب الفاحشة]

١٢٠ - وهكذا في حدود « البرزانية » وفيها أيضاً : « نص أئمة خوارزم ، إن إقامة التعزيز حال ارتكاب الفاحشة يجوز لكل أحد » (١) .

١٢١ - وفي جنليات « معراج النورية » - قبيل القود فيما دون النفس - « فإن قتل رجلاً ، فادعى أنه كان يزني بامرأته وكلبه الولي فلا بد من يئنه . قيل : يكفي شاهدان لأن اليئنه على وجوده مع المرأة » .

وقيل : يأتي بأربعة ، لأنه قد روى عن « علي » - رضى الله عنه - ذلك .
١٢٢ - [وفي « شرح النجم الوهاج » (٢) : نص الشافعي - رحمه الله - على أن من قتل محصناً ثم قال وجلته يزني / (ق ١٥ / ب) بامرأتي أو جاريتي أو يلوط بابنتي ، ففيما بينه وبين الله تعالى لأقصاص ولا دية ، وفي الظاهر لا يصلح أن أنكر ولي القتل ذلك ، فإن أقام القاتل أربعة على زناه سقط القود . واستدل البيهقي لهذا بما رواه عن سعيد بن المسيب (٣) أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فقتله أو قتلها ، فاشكل القضاء فيها على معاوية فأرسل إلى أبي موسى الأشعري يسأل عنها علياً ، فسأله فقال « علي » غريب عليك ،

(١) الفتاوى البرزانية الجزء الثالث على هامش الفتاوى الهندية الجزء السادس ص ٤٣٠ .

(٢) في ب : « معراج نجم الوهاج » ، و« نجم الوهاج شرح للمتأخر كمال الدين محمد بن موسى النعمري الشافعي الموفى ٨٠٨ هـ - كشف الظنون ١٨٧٥ ، ١٩٣٠ .

(٣) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب ، قرشي ، مخزومي ، من كبار التابعين ، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة المنورة ، جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع ، كان لا يأخذ عطاء ، ويعيش من التجارة بالزيت ، وكان من أحفظ الناس لألفاظه عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وأحكامه ، مات وعمره إحدى وأربعين سنة في عام ٤٩ هـ . أبريل وتبع للهجرة .
طبقات ابن سعد - ٨٨ ، صفة الصفة ٢ : ٤٤ .

لتخبرني من سألك عن هذه . فقال : معاوية ، كتب بها إلى . فقال على :
إن أبا الحسن إن لم يأت بأربعة شهداء فليمط بدمه برمته (١) .

[لاجابة الى البيعة في قتل الزاني]

١٢٣ - وفي جنایات « مشتمل الأحكام » (٢) عن « العناية » : « وجد رجلاً أجنبياً مع امرأته أو محارمه أو أمته فرأى بينهما علامة العمل كالقبلة أو اللبس أو اللعب فله أن يقتلها أن طوعاً ولا قتل المكروه ولا حاجة الى البيعة ، واليمين هاهنا تقوم مقامها ، ولا يفعل هذا الا عند فوران الغضب لا بالتقدم » (٣) .

١٢٤ - وفي سرقة « البرازية » : « ولو استكره امرأة رجل قتلها ، وكلها الغلام ، وهو المأخوذ ، وإن قتل قدمه هدر إذا لم يستطع منه إلا بالقتل » (٤) .

١٢٥ - وهكذا في « المضمرات » و « مجمع الفتاوى » في آخر الجنایات .

١٢٦ - وفي سرقة « البرازية » في « المنتقى » « عن الإمام إذا أدركت اللص وهو يتقب فلك قتلها » .

قال محمد : إن قتل غرم الدية في ماله .

وقال الثاني : حذره فإن ذهب فيها ونعمت ، والا فأمره .

(١) مابين القوسين مقاطع من النسخة (ع) الخاصة بالدكتور عبدالوهاب أبو سليمان .

(٢) هو للمولى فخرالدين المجمعى « قرأ - رحمه الله - في بلاده على علماء عصره ، روى أنه قرأ على السيد الشريف ثم أتى بلاد الروم ، وصار معين للمدرس المولى محمد شاه الفتاوى ثم صار مدرساً ببعض المدرس ثم صار مفتياً في زمن السلطان مراد خان . . . مات سنة ٨٤٧ و قيل ٨٤٩ . الشقائق العمانية ٣٨ .

(٣) مشتمل الأحكام في الفقه الحنفى للمولى فخرالدين المجمعى المعروف ٨٤٧ هـ ، منه مصورة بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى برقم ٣٩٣٨ ق ٢١٩ ب .

(٤) الفتاوى البرازية جـ ٣ بهامش الفتاوى الهندية جـ ٦ ص ٤٣٢ ، ٤٣٣ .

فإن دخل بيتك فحفت أن يبدلك بضرب أو خفت أن يرميك فأرمه ولا تحلر
 قال محمد : لو دخل داراً ولا سلاح معه ضرب الدار يعلم أنه يقوى على أخذه
 إن ثبت إلا أن يخاف أن يأخذ بعض متاعه ، ولا يقدر عليه وسعه ضربه /
 (ق/١٦/أ) وقله ، (١)

١٢٧ - وفي آخر كراهية « البزازية » : « قصد ماله إن عشرة أو أكثر له قتله ، وإن
 أقل قابله ولا يقطعه » (٢) .

١٢٨ - وهكذا في الظهيرية عن « اجناس » الناطقي (٣) أيضاً : « اطلع على حائط
 فيه ملاءة فخاف رب الحائط أنه لو صاح به يأخذها ويتقلب .
 قتل بعضهم : له أن يرميه إن لم تكن أقل من عشرة » .

١٢٩ - وقال أبو الليث - رحمه الله - « وأصحابنا لم يقدروا هذا التقدير ، بل قالوا :
 أن يرميه على كل حال » .

١٣٠ - وفيها أيضاً : « دخل دار غيره يريد أخذ متاعه وأخذه وأخرجته ، قتله ، مادام
 المتاع معه ، لقول عليه الصلاة والسلام : « قاتل دون مالك » (٤) وإن رمى به

(١) الفتاوى البزازية نفس المصنوع السابق ٤٣٢ .

(٢) الفتاوى البزازية الجزء الثالث بهامش الجزء السادس ص ٣٧٢ .

(٣) الناطقي : هو أحمد بن محمد بن عمر ، أبو العباس ، الناطقي الطبري ، قتبه من أهل الرأي ،
 ونسبته إلى عمل الناطف أو بيعه من تصانيفه : « الواقعات » و « الأجاس والفروق » و «
 الهداية » و « الأحكام » كلها في فروع الفقه الحنفي ، مات سنة ٤٤٦ هـ .

أنظر في ترجمته : الجواهر المضية بتحقيق عبدالفتاح الحلواني ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ومفتاح
 السعادة ٢ : ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، والقواعد البهية ٣٦ .

(٤) روه الإمام أحمد عن معبد بن زيد المسند بصحيف الشيخ أحمد شاكر الأحاديث رقم ١٦٢٨ ،
 ١٦٤٢ ، ١٦٥٢ ، ١٦٥٣ ، بلقبه « من قتل دون ماله فهو شهيد » ، وسنن ابن ماجه رقم ٢٨٥ ،
 وسنن النسائي ٧ : ١١٥ ، وسنن أبي داود رقم ٤٧٧٢ ، وسنن الترمذي رقمي =

لا يقتل ٤٠

١٣١ - وفي حدود « القنية » : « انهم الجيران جارهم أنه سكران فاجتمعوا لطلبه مع

امام الخلة والمؤذن وغيرهم ودخلوا بيوت المسلمين يغير اذنهم ، وطلبوا الزوايا والرفوف والسطوح فى كل بيت ففعلوا ذلك فلم يجدوا أحداً يعززون .

وقال غيره : ليس لهم ذلك ، ويمتنعون أشد المنع ، (١) .

١٣٢ - وفي « المتقى » : « اذا سمع فى داره صوت مزامير فأدخل عليه ، لأنه لما

أسمع الصوت فقد أسقط حرمة داره » .

[يهدم البيت على من اعتاد الفسق]

١٣٣ - وفي حدود « اليزازية » وغصب « النهاية » وجناية « معراج الدراية » : « ذكر

الصدر الشهيد عن أصحابنا أنه يهدم البيت على من اعتاد الفسق وأنواع الفساد

فى داره حتى لا يأس بالهجوم على بيوت المفسدين ، وقيل : يراق العصير على

من اعتاد الفسق وان قبل الاشتداد .

[هجوم على النائحة]

وهجم عمر - رضى الله عنه - على نائحة فى منزلها وضربها بالثرة حتى

مقط خمارها . فقيل له فيه . قال : لاحرمة لها بعد اشتغالها بالبحرم والتحقت

بالإماء . وروى أن الفقيه أبابكر البلخى خرج الى الرستاق وكانت النساء على

شط النهر كاشفات الرؤوس والمرايا فقيل له : كيف فعلت هذا ؟ فقال :

= ١٤١٨ ، ١٤٢١ وقال الترمذى : حسن صحيح ، ومسنند للقضاعى عن أبى هريرة ١ : ٢٢٢

رقم ٢٤٩ .

(١) القنية ق ١٨٠ / ب .

- لحرمة لهن ، وإنما / (ق ١٦ / ب) أشك في إيمانهن كأنهن حريات ، (١) .
- ١٣٤ - وهكذا في جنائيات « مجمع الفتاوى » ، (٢) .
- [يحبس مظهر الفسق في داره]

١٣٥ - وذكر في كراهية « البزازية » ، و « الواقعات الحسامية » ، علامة فتاوى أهل سمرقند : « يُقدّم إيلاء للعذر على مظهر الفسق بداره ، فإن كف فيها والا حبسه الإمام أو أدبه أسوأ أو أزعه عن داره إذ الكل يصلح تعزيراً » .

وعن عمر - رضى الله عنه - « أحرق بيت الخمار » .

وعن الصفار الزاهدى الأمر بتخريب دار الفاسق » .

١٣٦ - وفي الفصل الثانى من قضاء « الخلاصة » ، و « البزازية » ، هجم عمر - رضى

الله عنه - بيت رجلين بلغه أن فى بيتهما شرباً فوجده فى بيت أحدهما .

وهجم بيت نائحة بالمدينة وأخرجها وأعلها بالدرة حتى سقط خمارها .

وغير هذا .

قالوا : إذا سمع صوت فساد فى منزل هجم عليه ، (٣) .

(١) الفتاوى البزازية ، الجزء الثالث على هامش الجزء السادس من الفتاوى الهندية ص ٤٣٠ .

(٢) الفتاوى البزازية الجزء الثالث بهامش الفتاوى الهندية ٦ : ٣٥٦ ورسائل ابن نجيم (رسالة فى

إقامة القاضى التحريم على المفسد) ص ١٢٨ ، ١٢٩ ، وحاشية ابن عابدين (الدر المنثور)

٤ : ٦٥ .

(٣) فتاوى الخلاصة ق ١٢٥ / ب أورد النص ثم قال : وعامة أصحابنا لا يجوزون الهجوم ، الفتاوى

البزازية ، الجزء الثانى بهامش الفتاوى الهندية ٥ : ١٤١ .

وفى أعيط البرهاتى ، القسم الثانى من الجزء الثالث ق ١١٦ : قال أصحابنا : « لا بأس

بالحجوم على بيت المفسدين والدخول فيه من غير استئذان لما سمع منه صوت فساد للأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر » .

[المستاجر إذا أظهر الفسق]

١٣٧ - وفي مسائل العذر من إيجارات « البزلية » : « المستاجر أظهر أنواع الفسق في الدار المستاجر حتى السحر لا يخرج الآجر ولا الجيران من الدار ، ولكن يمنع أخذ المنع فإن علت وسمعت الصياح في داره فقد أسقط حرمة نفسه فيجوز التسور والدخول بلا إذن للتأديب » (١) .

١٣٨ - وفي « الفيض » للإمام الكركي (٢) : « ولو سمع صوت الغناء والمزامير والمعارف في دار يدخل عليهم بغير إقتهم ، لأن المنع عن ذلك فرض إن استطاع » .

[تعزير تطير الحمامات]

١٣٩ - وفي حدود « القنية » : « له حمامات مملوكة يطيرها فوق السطح مطلقاً على عورات المسلمين ، ويكسر زجاجات الناس برميها تلك الحمامات ، يعزّر ويمنع أخذ المنع . فإن لم يمنع ذبحها الخشب » (٣) .

[في وجوب الأمر بالمعروف]

١٤٠ - وفي غصب « النهاية » و « معراج النورية » عن « الذخيرة » و « المغنى » و « بستان الفقيه » لأبي الليث - رحمه الله - « الأمر بالمعروف على وجوه :

-
- (١) الفتاوى البزلية الجزء الثاني بهامش الفتاوى الهندية ٥ : ١١٤ مع تعليل ظريف .
 - (٢) عنوان الكتاب بالكامل : « فيض المولى الكريم على عبده إبراهيم » ، في فتاوى الخليفة لإبراهيم بن عبدالرحمن الكركي المتوفى سنة ٩٢٢ هـ . التين وعشرين وتسع مائة . جمع فيه مسائل فقهية للاعتناء لمن تصدى للفتوى وحرره من كتب الأصحاب بعد كثرة المراجعات ، وتكرره النظر والمطالعات . كشف الظنون ١٣٠٤ ، .
 - (٣) القنية ق ٨٠ ب . يطيرها من التطاير بمعنى التفرق واللعب . لسان العرب ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ج ٨ ، ص ٢٣٨ .

إن كان يعلم بأكبر رأيه أنه لو أمرهم بالمعروف يقبلون ذلك منه ، ويمتنعون عن المنكر (ق ١/١٧) فالأمر واجب عليه ولايسعه تركه .

ولو علم بأكبر رأيه بأنه لو أمرهم بذلك قذفوه وشتموه فتركه أفضل .
وكذلك لو علم بأكبر رأيه أنهم يضربونه ولايصبر على ذلك ، ويقع بينهم عداوة ويهيج منه القتال فتركه أفضل .
ولو علم أنهم لو ضربه صبر على ذلك ولم يشك على أحد فلا بأس به ، وهو مجاهد .

ولو علم أنهم لايقبلون منه ، ولايخاف منهم ضرباً ولاشتماً فهو باختيار ، والأمر بالمعروف أفضل ، (١) .

وذكر الإمام الغبوي (٢) مطلقاً الأمر بالمعروف واجب أو فرض اذا غلب على ظن الأمر أنه لو أمره بالمعروف يترك الفسق ، وان غلب على ظنه أنه لايترك لا يكون التما في ترك الأمر ، والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب .
سوده الحقيير السيد مصطفى بن السيد محمد غفر لهما في جمادى الآخر لسنة ثلاث عشرة ومائة وألف .

(١) أهراليث السمرقندي : بستان العارفين ملحق بكتبه الخافلين ص ٤٠٢ ، ٤٠٣ مع تعليل طفيف .

(٢) هو عبيدالله بن إبراهيم العبادي الخبزي ، نية الى محبوب أجداده المعروف بأبي حيفة الثاني ، شيخ الختفية بمارواه النهر ، كان إماماً كاملاً في معرفة المذهب والخلاف ، له تصانيف منها : « شرح الجامع الصغير » وكتاب « الفروق » مات سنة ثلاثين وستمائة . الجواهر المحيية ٢ : ٤٩٠ ، العبر للذهبي ٥ : ١٢٠ ، الطبقات السنية برقم ١٣٧١ ، شذرات الذهب ٥ : ١٣٧ ، والفوائد البهية ١٠٨ .

الفهارس

- ١ - فهرس آيات القرآن الكريم •
- ٢ - فهرس الأحاديث النبوية •
- ٣ - فهرس المصطلحات والقواعد الفقهية •
- ٤ - فهرس الكتب الواردة بالمتن •
- ٥ - فهرس الأعلام الواردة بالنص •
- ٦ - فهرس البلدان •
- ٧ - فهرس مصادر التحقيق والدراسة •
- ٨ - فهرس الموضوعات •

١ - فهرس آيات القرآن الكريم

رقم الآية	السورة ورقمها في المصحف	رقم الصفحة
	(٤) سورة النساء	
٢٢	ولا تكفروا ما تكفح آباءكم	١٠٢
٣٤	... واضربوهن ...	١٤١
	(٥) سورة المائدة	
٣	... اليوم أكملت لكم دينكم	٧٥
٣٣	إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ..	٩٨
	(١٢) سورة يوسف	
٢٥	... إلا أن يسجن أو عذاب أليم	١٣٣

٢ - فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	مطلع الحديث على حروف الهجاء
	(ا)
١٣٦	- اخضعوا إلى ويقضى الله على لسان نبيه ما يشاء •
٧٨	- اقلوا الفاعل والمفعول به •
١٠٢	- إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أباً برده إلى رجل عرس بامرأة أبيه ليقطه ويأخذ ماله •
٨٠	- إن عاد في الخامسة فاقبلوه •
٧٧	- إن النار لا يطلب بها إلا الله •
	(ت)
١٢٢، ٧٥	- تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وستتقوا •
	(ج)
١٢٤، ١٢٢، ١١٧	- حبس عليه الصلاة والسلام رجلاً في لهمة •
	(هـ)
١٣٩	- صلب عليه الصلاة والسلام رجلاً على جبل •
	(ق)
١٤٦	- قاتل دون مالك •
	(م)
٧٧	- من غرق غرقاه ، ومن حرق حرقاه •
	(ي)
٨٣	- لا ضرر ولا ضرار •

٣ - فهرس المصطلحات والقواعد الفقهية

المصطلح	الصفحة
(ا)	
- اجماع الأمة	١٢٢
- إحناف	١١٨، ١١٩
- الأحكام	٨٧
- الاستبراء	١١٤
- الاستحسان	١١٦
- الافراد	٩٣، ١٠٥
(ت)	
- التطير	١٤٩
- التصزير	٨١، ١١٤، ١١٧، ١٣٦، ١٤٢
- التكيس	٨١
(ج)	
- حبس	١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢١، ١٢٢
- حدود	٧٩، ٨٥
- الحكام	٨٣
(د)	
- دفع الضرر العام	١٠٤
- بالضرر الخاص	٨٥
- الديوان	

المصطلح

١٢٢، ١٢٠، ٨٥

٩٢

١٠٦، ١٠٢، ٩٧، ٩٦، ٧٣

٧٤

١١٣، ١١١، ٧٩

١٣٠، ١٢٩، ١١٨، ١١٦، ١١٠، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦

٧٥

١١٦، ١٠٨، ٩٠

٧٩

٨٣

٨٦

٧٨

١٤١

٨٩

١١٨، ١١٧

١٢١

٨٤

المصطلح

(س)

- السجن

- السرقة

- السياسة

(ش)

- شريعة

- شهود

(ق)

- القاضي

- قانون الشرع

- القرآن

- قصاص

- القواعد الشرعية

- القياس

(ل)

- اللواطة

(ك)

- الكفالة

(م)

- ماضق شيء إلا اتسع

- المتهم

- المدعى عليه

- المصالح المرسله

الصفحة

المصطلح

(و)

١١٤

- ولى الجرائم -

١٠٦

- ولى النظام -

٨٤

- ولاية العهد -

٤ - فهرس الكتب الواردة بالمتن

الصفحة	اسم الكتاب
	(ا)
١٤٦	- أجناس الناطقى
١٣٩، ١٣٨، ١٣٢، ١١٤، ١٠٦، ١٠٠	- الأحكام السلطانية للماوردى
١٣١	- الاخيارات
٩٢	- الأصل لعمد بن الحسن الشيئانى
١٣٠، ١٢٣، ٩٠	- الإيضاح شرح إصلاح الرقابة لابن كمال باشا
	(ب)
١٤٩	- البستان لأبى الليث
٨١	- السمرقندى
	- بيان الرواية
	(ت)
١١٢	- التاتارخانية
٩١	- تين الحقائق للزبلى
١١٢	- التهذيب
	(ج)
٧٩	- جامع الشروح للبزوى
١٣٠، ٩٦، ٩٥، ٩٤	- جواهر الفتاوى لعمد بن عبدالرشيد الكرمانى

الصفحة	اسم الكتاب
	(خ)
١١٢	- خزانة الفتاوى
١٢٥، ٩٤	- خزانة المفتين
١٤٨، ١٣٨، ١٣٣، ١٣١، ١٢٥، ٩٧، ٩٢	- خلاصة الفتاوى
	(ذ)
١٣٢، ١٢٦، ١١٤، ١٠٠، ٨٧، ٨٢	- الذخيرة للقرافى
١٤٩	- الذخيرة للصدر الشهيد
	(ز)
٨٢	- الزبادات محمد بن الحسن
	(س)
٩٦	- السراجية (الفتاوى) لسراج الدين على الفرغانى
١٤٠	- السير الصغير محمد بن الحسن
	(ش)
١٤٠	- شرح بكر خواهر زادة
١٢١	- شرح التجريد
١٢٧، ١٠٠	- شرح الزاهدى
١٣١	- شرح الزيلعى
١٤٢، ١٢٧، ١٠١	- شرح السرخسى
١٠٢	- شرح السنة

الصفحة	اسم الكتاب
١٤٠	- شرح السير الصغير
١٣٠، ١١٣	- شرح التجميع
٧٨	- شرح الوقاية
٧٦	- شرح المشرق
٧٩	- شرح المنظومة
	(ظ)
١٢٩	- الظهيرية (الفتاوى)
	(ع)
١٤٥، ٧٣	- العناية شرح الهداية
	(غ)
١٠٣	- غاية البيان
	(ف)
١٤٣، ١٣٨، ١٣٣، ١٢٩، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٣، ١٠٠، ٩٧، ٩٢	- فتاوى البزازية
١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤	
١٢٠	- الفتاوى الصغرى
٩٩	- فتاوى عطاء
١٣٠، ١٢٢، ١٠٣	- فتاوى قاضيخان
٩٧	- فتاوى النسفى
١٠١	- الفردوس
١٤٩	- الفيض

الصفحة	اسم الكتاب
	(ق)
١٤٩، ١٤٧، ١٣٩، ١٣٤، ١٢٨، ١٢٧، ١١٩	- القنية
	(ك)
١٣٠	- كنز الفقه
	(م)
١٤٨، ١٤٥، ١٤٣، ١٣٩، ١٣٦، ١٢٣، ٩٩، ٩٣	- مجمع الفتاوى
١٤٢، ١٣٤، ١١٩، ١٠٨، ١٠٧، ٩٣	- المخطط
١٤٥	- مشتمل الأحكام
١٣٩	- مشكل الآثار
١٤٥، ١٣٥، ١٢٣، ٩٦	- المضمرات
١٤٩، ١٤٧، ١٤٤، ١٠٣	- معراج الدراية
١٣١، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٠، ١١٦، ١١٣، ١١١، ١٤٩، ١١٠، ١٠٩، ٨٢، ٧٤	- معين الحكام للطرابلسي
١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٢٩	- المنقى
	(و)
١٤٨، ١١١	- الواقعات الحسامية
١٢٩	- وجز الفتاوى
	(ن)
١٤٤	- النجم الوهاج
١٤١	- النوازل
١٤٩، ١٤٧، ١٠٣	- النهاية
	(هـ)
١٠٤، ٩٦، ٧٨	- الهداية

٥ - فهرس الأعلام الواردة بنص الرسالة

الصفحة	الصفحة	(أ)	(ب)
٧٩	١١١	- ابن بشير (قاضي قرطبة)	- البزدوى (الفقيه الحنفى)
١٤٠	١٠٢	- ابن التمجيد (المفسر)	- بكر خواهر زاده (الفقيه الحنفى)
	١١٢	- ابن ليلى (الإمام)	- البيهقى (المحدث والفقيه)
١٤٤	١٣١	- ابن حبيب (الفقيه المالكى)	- الشافعى
	١٠٠	- ابن عباس (الصحابى)	(ت)
١٣٨	١٢٢، ١٠٥	- ابن قيم الجوزية (الفقيه الحنبلى)	- التمرتاشى (الفقيه الحنفى)
	١٣٣، ١٣١		(ج)
٩٣	٩١	- أبوبكر الأعمش (الفقيه)	- حسن بن زياد (الفقيه الحنفى)
١٤٠	١٤١	- أبوبكر البلخى (الفقيه الحنفى)	- الخلوأتى (الفقيه الحنفى)
		- أبوبكر الصديق (خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم)	(س)
١٤٢	٨٤، ٧٩	- أبو حنيفة (الإمام - صاحب المذهب)	- السرخسى (الفقيه الحنفى)
١٤٤	١٢١	- أبو حنيفة (الفقيه الحنفى)	- سعيد بن المسيب (التابعى)
	٩٧	- أبو حنيفة (الفقيه الحنفى)	(ش)
١٣٩، ١١٢	١٣٧	- أبو عبد الله الزبيرى (الفقيه الحنفى)	- الشافعى (الإمام - صاحب المذهب)
١٤٤	١٤١، ١٢٤	- أبو الوليث السمرقندى (الفقيه الحنفى)	- شمس الملك (الحاكم)
١٢٨	١٤٦	- أبو موسى الأشعرى (الصحابى)	(ص)
	١٤٤	- أبو يوسف (قاضي القضاة - صاحب أبى حنيفة)	- الصفار الزاهد (الفقيه الحنفى)
١٤٨	١٤٣، ١٣٩	- أحمد بن حنبل (الإمام - صاحب المذهب)	(ط)
١٤٠	١٠٢	- إسحاق بن راهوية (الإمام المحدث)	- الطحاوى (الفقيه الحنفى)
٨٥	١٠٢		(ع)
			- عثمان بن عفان (الخليفة الراشد الثالث)

الصفحة	الصفحة
	- عصام بن يوسف (اخذت الفقيه) ٩٢
١٣٩, ٨١	- عطاء بن حمزة (الفقيه الحنفي) ٩٩
١٤٦	- علي بن أبي طالب (اخليفة) ١٤٤, ٧٨
١٤٢	- الراشد . ١٤٥
	- عمر بن الخطاب (اخليفة الراشد) ١١٠, ٨٤
١٤٤	١٤٨, ١٤٧ (أموى) .
	- عمر بن عبدالعزيز (اخليفة لأموى) ١٢٤, ٨٧
١٣٧	- هشام بن عبد الملك (قاضي المدينة) (ق)
١٤٣	- الهذلولي (الفقيه الحنفي) ١٠٦, ٨٧, ٨٢
	١٢٦, ١١٤ (ن)
٩٥	- الناصبي (الفقيه الحنفي) ١٣٢
١٤٦	- الناطقي (الفقيه الحنفي) (ك)
٩١	- النسفي (الفقيه الحنفي) ١٤٩
	(م)
١٣٨	- الموردي (الفقيه الشافعي) ١٠٦, ١٠٠
	١١٤
	١٣٨, ١٣٢ - مالك بن أنس (الإمام)
	١٥٠ - المصوبى (الفقيه الحنفي)

٦ - فهرس الأماكن والبلدان

- بخارى ٨٨

- بلخ ٩٢

٧ - مصادر التحقيق والدراسة

* القرآن الكريم :

(١)

- الآثار : محمد بن الحسن الشيباني ، الفقيه الحنفى المتوفى ١٨٩ هـ ، طبعة
الباكستان ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، ط ٣ ، ١٤١١ هـ .
- الأحكام السلطانية والولايات الدينية : للماوردي ، أبو الحسن علي بن محمد بن
حبيب المتوفى ٤٥٠ هـ ، مطبعة الحلبي ، ط ٢ ، مصر ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م ،
وأخرى تحقيق الدكتور أحمد مبارك البغدادى ، مكتبة ابن تيمية ، الكويت ١٤٠٩ هـ
- ١٩٨٩ م .
- الأحكام السلطانية : لأبى يعلى الفراء ، الفقيه الحنبلى ، المتوفى ٤٥٨ هـ ، صححه
وعلق عليه الشيخ محمد حامد الفقى ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٣٥٧ هـ
- ١٩٣٩ م .
- أخبار القضاة : محمد بن خلف بن حبان المعروف بوكيع ، المتوفى ٣٠٦ هـ ،
بيروت ، عالم الكتب ، دون تاريخ .
- إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل ، ناصر الدين الألبانى ، معاصر ،
المكتب الاسلامى ، دمشق وبيروت ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- الأشباه والنظائر على مذهب أبى حنيفة : لزين العابدين ابراهيم بن نجيم ، المتوفى
٩٧٠ هـ ، تحقيق وتقديم محمد مطيع الحافظ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٣ هـ -
١٩٨٣ م ، وأخرى بتحقيق عبدالعزيز محمد الوكيل ، طبعة الحلبي ، مصر
- ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- الأشباه والنظائر فى قواعد وفروع فقه الشافعية : لجلال الدين عبدالرحمن
السيوطى ، المتوفى ٩١١ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ،
وأخرى بضبط الشيخ على مالكي ، طبعة المكتبة التجارية الكبرى بمصر .
- أعلام الموقعين عن رب العالمين : للإمام ابن قيم الجوزية ، المتوفى ٧٥١ هـ ، تحقيق
وضبط الشيخ عبدالرحمن الوكيل ، دار الكتب الحديثة ، مصر ، ١٣٨٩ هـ -

١٩٦٩ م .

... الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين
والمستشرقين) : غير الدين الزركلى ، المتوفى ١٣٩٧ هـ ، طبعة دار العلم
للملايين ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ، والطبعة الخامسة

١٩٨٠ م .

- أفضية رسول الله صلى الله عليه وسلم : لآين طلاع ، أبو عبدالله محمد بن فرج ،
المتوفى ٤٩٧ هـ ، تحقيق الدكتور محمد ضياء الدين الأعطى ، دار الكتاب المصرى
واللبنانى ، مصر ولبنان ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- الإيضاح شرح إصلاح الوقاية : للوزير ابن كمال باشا ، الفقيه الحنفى المتوفى
٩٤٤ هـ ، مخطوط بمكتبة أوقاف مكة رقم ٨ فقه حنفى .

- إيضاح المكنون فى الدليل على كشف الظنون : لإسماعيل باشا بن محمد أمين
البغدادى ، المتوفى ١٣٣٩ هـ ، المطبعة البهية ، استانبول ، تركيا ، ١٣٦٠ هـ -
١٩٤١ م .

(ب)

- البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، الكتز : لعبدالله بن أحمد النسفى المتوفى
٧١٠ هـ ، والشرح : لزين العابدين ابراهيم بن نجيم ، المتوفى ٩٤٤ هـ ، ط ، دار

الفكر ، بيروت .

- البداية والنهاية : لابن كثير ، أبو الفداء اسماعيل بن عمر ، المتوفى ٧٧٤ هـ ، طبعة
بيروت .

- بحث فى الفقه الإسلامى : لشيخ الأزهر جاد الحق على جاد الحق ، الهيئة المصرية
العامة للكتاب ، ١٩٨٥ م .

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع : للشوكانى ، محمد بن على ،
المتوفى ١٢٥٠ هـ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٤٨ هـ .

(ت)

- تاج العروس شرح القاموس : للزبيدي ، أبو الفيص السيد محمد مرقضى الحسيني الواسطي ، المتوفى ١٢٠ هـ ، المطبعة الأميرية ، مصر ، ١٣٠٦ م .
- تاج اللغة وصحاح العربية : للجوهري ، اسماعيل بن حماد ، المتوفى ٣٩٣ هـ ، تحقيق أحمد عبدالغفور العطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- تاريخ الأمم والملوك : تاريخ الطبري ، : محمد بن جرير الطبري ، المتوفى - ٣١ هـ ، تحقيق محمد أبي الفضل ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الرابعة .
- تاريخ بغداد (مدينة السلام) : للخطيب البغدادي ، المتوفى ٤٦٣ هـ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١ م .
- تاريخ الخلفاء : للسيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن ، المتوفى ٩١١ هـ ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة التجارية ، مصر ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- تاريخ مدينة دمشق (الجزء الخاص بعثمان بن عفان) - رضى الله عنه - : لابن عساكر ، أبو القاسم علي بن الحسن ، المتوفى ٥٧١ هـ ، تحقيق مكتبة الشهابي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام : لابن فرحون ، برهان الدين ابراهيم بن علي بن محمد ، المتوفى ٧٩٩ هـ ، راجعه وقدم له طه عبدالرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، مصر ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق : للزبيدي ، عثمان بن علي ، المتوفى ٧٤٣ هـ ، دار الفكر ، بيروت .
- تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام : لبرهان الدين ، محمد بن ابراهيم بن جماعة ، المتوفى ٧٣٣ هـ ، تحقيق ودراسة وتعليق الدكتور فؤاد عبدالمنعم أحمد ، وقدم له الشيخ عبدالله بن زيد آل محمود ، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية ، قطر ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج : لابن الملحق ، عمر بن علي ، احدث والفقيه الشافعي ، المتوفى ٨٠٤ هـ ، طبعة دار حراء ، مكة المكرمة .
- ترجمة سياستنا مه : تأليف منقارى زاده ، دده أفندى بروسوى ، ترجمة شيخ الإسلام محمد عارف أفندى ، مطبعة عامرة ، استانبول ، سنة ١٢٧٥ هـ .
- تعريب السياسة الشرعية فى حقوق الراعى وسعادةالرعية : للشيخ عبدالله جمال الدين المعروف ببركت زاده ، المتوفى ١٣١٨ هـ ، مطبعة الترقى ، مصر ، ١٣١٨ هـ .
- تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير) : أبو الفداء اسماعيل بن عمر ، المتوفى ٧٧٤ هـ ، طبعة دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- تهذيب سنن أبى داود : لابن قيم الجوزية ، المتوفى ٧٥١ هـ ، تصحيح محمد حامد الفقى ، مطبعة السنة المحمدية ، مصر .
- التوآايف الإسلامية فى العلوم السياسية والادارية : لعبدالله مخلص ، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية ، السنة ١٨ ، دمشق .
- (ج)
- جامع الأصول من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم : لابن الأثير ، مجدالدين المبارك بن محمد ، المتوفى ٦٠٦ هـ ، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط ، نشر مكتبة الحلواتى ودار البيان و دمشق ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- الجامع الصحيح (المعروف بسنن الترمذى ، محمد بن عيسى بن سورة ، المتوفى ٢٧٩ هـ ، طبعة الحلبي ، مصر ، وأخرى تحقيق عزت الدعاس ، المطبعة الوطنية ، سوريا ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبى) : محمد بن أحمد الأنصارى ، المتوفى ٦٧١ هـ ، طبعة دار الكتاب العربى ، مصر ، ١٩٦٧ م .
- جواهر الفتاوى : لركن الدين ، أبوبكر محمد عبدالرشيد الكرمانى ، المتوفى ٥٦٥ هـ ، مخطوط ، مكتبة محافظة الاسكندرية ، رقم ١٧٢٢ ب .

- الجواهر المضية فى طبقات الحنفية : للقرشى ، ابن أبى الوفاء عبدالقادر بن محمد ،
المتوفى ٧٧٥ هـ ، تحقيق عبدالفتاح الحلو ، طبعة الحلبي ، القاهرة .

(ح)

- حاشية رد المختار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) : ل محمد أمين عابدين بن
عمر عابدين ، المتوفى ١٢٥٢ هـ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- الحسبة فى الإسلام : لابن تيمية ، أحمد بن عبدالحليم ، شيخ الإسلام ، المتوفى
٧٢٨ هـ ، طبعة دار الفكر ، بيروت .

- حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة : لجلال الدين ، عبدالرحمن بن أبى بكر
السيوطى ، المتوفى ٩١١ هـ ، تحقيق محمد أبى الفضل ، دار إحياء الكتب العربية ،
مصر ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : لأبى نعيم الأصبهاني ، المتوفى ٤٣٠ هـ ، دار
الكتاب العربى ، بيروت ، ١٩٦٧ م .

- حلية البشر فى تاريخ القرن الثالث عشر : للشيخ عبدالرزاق البيطار ، المتوفى
١٣٣٥ هـ ، حققه ونسقه وعلق عليه : حفيده ، محمد بهجة البيطار ، مطبوعات
المجمع العلمى العربى ، دمشق ، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .

(خ)

- خزنة المفتين فى الفروع : للحسين بن محمد السمنقاني الحنفى ، فرغ منه
٧٤٠ هـ ، مخطوط ، مكتبة أحمد الثالث رقم ٨١٢ ، استانبول .

- خصائص التشريع الإسلامى فى السياسة والحكم : للدكتور فتحى الدربى ، بيروت
مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٢ هـ .

- خلاصة الفتاوى : طاهر بن أحمد بن عبدالرشيد البخارى ، المتوفى ٥٤٢ هـ ،
مخطوط ، بمكتبة أوقاف مكة المكرمة رقم ٥ فتاوى .

- الدر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : لابن حجر العسقلاني ، المتوفى ٨٥٢ هـ ، تحقيق محمد سيد جاد المولى ، دار الكتب الحديثة ، مصر .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : لابن فرحون ، الفقيه المالكي ، المتوفى ٧٩٩ هـ ، تحقيق محمد الأحمدى أبوالتور ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٦ م .

- الذخيرة في مذهب مالك : للقرافي ، أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن ، المتوفى ٦٨٢ هـ ، مخطوط ، بخزانة الريايط بالمغرب رقم ٥٩١ ج .
- الذيل على طبقات الحنابلة : لابن رجب ، عبدالرحمن بن أحمد ، المتوفى ٧٩٥ هـ ، صححه محمد حامد الفقى ، مطبعة السنة المحمدية ، مصر ، ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م .

- رسائل ابن نجيم : لزين الدين بن ابراهيم ، المعروف بابن نجيم التوفى ١٩٧٠ هـ ، تقديم الشيخ خليل المس ، دار الكتب العربية ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- سنن أبى داود : سليمان بن الأشعث الأزدي ، المتوفى ٢٧٥ هـ ، تحقيق عزت عبيد الدعاس ، دار الحديث ، حمص ، سوريا ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م .
- سنن الدارقطني : لعلى بن عمر الدارقطني ، المتوفى ٣٨٥ هـ ، طبعة مصر ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- السنن : لسعيد بن منصور ، تحقيق وتعليق عبدالرحمن الأعظمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- السنن الكبرى : للبيهقي ، أحمد بن الحسين ، المتوفى ٤٥٨ هـ ، دائرة المعارف النعمانية ، الهند ، ١٣٥٤ هـ .
- سنن ابن ماجه : لأبى عبدالله محمد بن يزيد القزوينى ، المتوفى ٢٧٥ هـ ، تحقيق

- محمد فؤاد عبدالباقى ، الحلبي ، مصر .
- سنن النسائي : لأبي عبد الرحمن بن شعيب ، المتوفى ٣٠٣ هـ ، المطبعة المصرية بالأزهر ، ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م .
- السياسة الشرعية (أو نظام الدولة الاسلامية فى الشئون الدستورية والخارجية والمالية) : للشيخ عبدالوهاب خلاف ، المطبعة السلفية ، مصر ، ١٣٥٠ هـ .
- السياسة الشرعية فى أحكام السلطان على الرعية : لطوغان شيخ محمدى ، من علماء القرن التاسع ، ألفه يرسم الخزانة الأشرقية ، وفرغ منه ٨٧٨ هـ ، مخطوط بمكتبة الفتح ، استانبول .
- السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية : لابن تيمية ، أحمد بن عبدالحليم ، المتوفى ٧٢٨ هـ ، تحقيق الدكتور محمد ابراهيم البنا ومحمد أحمد عاشور ، طبعة دار الشعب ، مصر ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- السياسة الشرعية : للشيخ محمد البنا ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
- السياسة الشرعية فى العصور الأولى ، للشيخ على الخفيف ، مطبعة الشرق ، مصر ، ١٩٣٦ م .
- السياسة الشرعية مصدر التقنين : الدكتور عبدالله محمد القاضى ، طنطا - بمصر ، دار الكتب الجامعية ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- السياسة الشرعية والفقهاء الاسلامى : الشيخ عبد الرحمن تاج ، مطبعة دار التأليف ، مصر ، ١٣٧٣ هـ .
- السياسات الشرعية ، لبيرم الأول ، محمد بن حسين بن أحمد ، المتوفى ١٢١٤ هـ ، مخطوط ، بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى ، والمكتبة الوطنية بتونس ، طبع بعنوان « نبذة فى بعض القواعد الشرعية المرشدة لحفظ الادارة الكلية » ، المطبعة الاعلامية ، ١٣١٦ هـ .
- سير أعلام النبلاء : للهي ، محمد بن أحمد بن عثمان ، المتوفى ٧٤٨ هـ ،

تحقيق واشراف شعيب الإنزاووط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

(ش)

- شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية : مخلوف ، محمد بن محمد ، دار الفكر ،

بيروت ، مصورة عن الطبعة المصرية الصادرة ١٣٤٩ هـ .

- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب : لأبى الفلاح عبدالحى بن العماد ، المتوفى

١٠٨٩ هـ ، مطبعة المقلسى ، القاهرة ، ١٣٥٠ هـ .

- شرح السنة : للبغوى ، لأبى محمد الحسين بن مسعود الفراء ، المتوفى ٥١٠ هـ ،

تحقيق وتعليق شعيب الأنزاووط وزهير الشاويش ، المكتب الإسلامى ، بيروت ،

١٣٩٨ هـ - ١٤٠٢ هـ .

- شرح مختصر القلورى المعروف بشرح الزاهدى : لختار بن محمود بن محمد ،

نجم الدين الزاهدى المتوفى ٦٥٨ هـ ، مخطوط بالمكتبة الأزهرية ، رقم ١٢٦٢ فقه

حنفى .

- شرح الوقاية : لصلى الشريعة ، عبدالله بن مسعود الحيوى ، الفقيه الحنفى ،

المتوفى ٧٥٠ هـ ، مخطوط بمركز البحث العلمى وحياء التراث الإسلامى بمكة

المكرمة .

- الشقائق النعمانية فى علماء الدولة العثمانية (ولىة العقد المنظوم فى أفاضل الروم)

لطاش كبرى زاده ، المتوفى ٩٦٨ هـ ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، ١٣٩٥ هـ -

١٩٧٥ م .

(ص)

- صحيح البخارى : للإمام أبى عبدالله اسماعيل البخارى ، المتوفى ٢٥٦ هـ ،

ضبط وتحقيق وترقيم الدكتور مصطفى ديب قنفا ، دار العلم ودار الإمام البخارى ،

- دمشق ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- صحيح مسلم : للإمام أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري المتوفى ٢٦١ هـ ، تحقيق وضبط وترقيم محمد فؤاد عبدالباقى ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- صفة الصفوة : لعبدالرحمن الجوزى ، المتوفى ٥٩٧ هـ ، تحقيق محمود فاخورى ، وخرج أحاديثه محمد رواس قلعجي ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م (ض)
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : للسخاوى ، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن ، المتوفى ٩٠٥ هـ ، طبع القدسي ، القاهرة ، ١٩٣٥ م .
- ضياء الحكام فيما لهم وعليهم من الأحكام : للشيخ عبدالله بن محمد الفودى ، المتوفى ١٢٤٦ هـ ، طبعة أبوبكر محمد الفلافى ، مكة المكرمة .
- ضياء السياسات وفتاوى التوازل : للشيخ عبدالله بن محمد فودى ، المتوفى ١٢٤٦ هـ ، تحقيق الدكتور أحمد محمد كاتى ، الناشر : الزهراء للأعلام العربى ، القاهرة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- (ط)
- طبقات الخبابة : لابن أبى يعلى الفراء ، المتوفى ٥٢٦ هـ ، تصحيح محمد حامد الفقى ، مطبعة السنة المحمدية ، مصر ، ١٩٥٢ م .
- الطبقات السنية في تراجم الخفية ، تقى الدين بن عبدالقادر التميمي ، المتوفى ١٠٠٥ هـ ، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، مصر ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- طبقات الشافعية : لأبى بكر بن هداية الله الحسينى ، المتوفى ١٠١٤ هـ ، تحقيق عادل نويهض ، دار الآفاق ، بيروت ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

- طبقات الفقهاء : للشيرازي ، أبو اسحاق إبراهيم بن علي ، المتوفى ٤٧٦ هـ ،

تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٧٠ م .

- انطبقات الكبرى : لابن سعد ، محمد بن سعد بن منيع ، المتوفى ٢٣٠ هـ ، دار

صادر ، بيروت ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .

- طبقات المفسرين : لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، المتوفى ٩١١ هـ ، تحقيق

على محمد عمر ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٣٩٧ هـ .

- طبقات المفسرين : للدودي ، محمد بن علي ، المتوفى ٩٤٥ هـ ، تحقيق على

محمد عمر ، مكتبة وهبة ، القاهرة .

- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية : لابن قيم الجوزية ، المتوفى ٧٥١ هـ ، حققه

الدكتور محمد جميل غازي ، مطبعة المدني ، مصر ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

(ع)

- عقود رسم المفتي : لابن عابدين ، محمد أمين ، المتوفى ١٢٥٢ هـ ، طبعة دار

سعادت ، استانبول ، ١٣٢١ هـ .

- العناية شرح الهداية : للبابرتي ، المتوفى ٧٨٦ هـ ، مع حاشية ابن عابدين ، طبعة

دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

(غ)

- غياث الأمم في التياث الظلم (الغيائي) : لإمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن

عبد الله بن يوسف الجويني ، المتوفى ٤٧٨ هـ . تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم

أحمد والدكتور مصطفى حلمي ، طبعة دار الدعوة ، الاسكندرية ١٤٠٠ هـ -

١٩٧٩ م .

(ف)

- الفتاوى البزازية : ل محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البزاز الكردي ، المتوفى

٨٢٧ هـ ، بهامش الجزء السادس من الفتاوى الهندية ، المكتبة العلمية ، بيروت .

- الفتاوى السراجية : لسراج الدين على بن عثمان الفرغانى ، المتوفى ٥٧٥ هـ ،
مخطوط بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى برقم ٤٤٩٣ .
 - الفتاوى الظهيرية : لأبى بكر محمد بن أحمد ، المتوفى ٦١٩ هـ ، مخطوط
بالمكتبة الوطنية بتونس .
 - فتاوى قاضيخان : فخرالدين ، حسن بن منصور بن محمود الفرغانى ، المتوفى
٥٩٢ هـ ، بهامش الجزء الثالث من الفتاوى الهندية ، المكتبة العلمية ، بيروت .
 - الفتاوى الكبرى : للمصدر الشهيد ، عمر بن عبدالعزيز بن مازة ، المتوفى ٥٣٦ هـ ،
مخطوط بمكتبة أوقاف مكة ، ٢٥ فتاوى .
 - فتح البارى شرح صحيح البخارى ، لابن عمر العسقلانى ، المتوفى ٨٥١ هـ ،
مكتبة الرياض ، السعودية ، ١٣٧٩ هـ .
 - الفروق : للمرقاى ، أبوالمعالي أحمد بن أدريس ، المتوفى ٦٨٤ هـ ، مكتبة احياء
الكتب العربية ، مصر ، ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٧ م .
 - فهارس مخطوطات مكتبة أسعد أفندى ، ملحقة بالمكتبة السليمانية ، استانبول .
 - فهارس مخطوطات مكتبة محافظة الاسكندرية .
 - فهارس المكتبة الأزهرية .
 - الفوائد البهية فى تراجم الحنفية : لأبى الحسنات محمد بن عبدالحى اللكنوى ،
تصحيح السيد محمد بلرالدين ، دار المعرفة ، بيروت .
- (ق)
- القاموس المحيط : للفيروزى بادر ، مجدالدين محمد بن يعقوب ، المتوفى ٨١٧ هـ ،
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
 - قنية النية لتتميم الغنية : لأبى الزجاء مختار بن محمود ، المتوفى ٦٥٨ هـ ،
مخطوط بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى .

(ك)

- الكليات (معجم فى المصطلحات والفرق اللغوية) : لأبى البقاء الكفوى ،
المتوفى ١٠١٤ هـ ، حققه الدكتور عدنان درويش ومحمد المصرى ، وزارة الثقافة
والارشاد ، دمشق ، ١٩٧٤ م .

- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون : لمصطفى بن عبدالله كاتب خلى
المشهور بحاج خليفة ، المتوفى ١٠٦٧ هـ ، المطبعة البهية ، استانبول ، ١٣٦٠ هـ
١٩٤١ م .

(م)

- مبارق الأزهار فى شرح مشارق الأنوار : لعزالدين عبداللطيف بن عبدالعزيز ،
المعروف بابن ملك ، طبع مصر ، ١٣٢٨ هـ .

- انجائى الزهرية على الفواكه البدرية : الفواكه لابن الفرس المتوفى ٩٣٢ هـ ،
والشرح للشيخ محمد صالح بن عبدالفتاح الجارم الرشيدى ، مطبعة النيل ، مصر .

- محاضرات فى نظام الحكم فى الإسلام : للشيخ الدكتور عبدالعال عطوه ، المعهد
العالى للقضاء ، الرياض ، السعودية .

- محاضرات فى تاريخ المذهب المالكى فى الغرب الاسلامى ، الدكتور عمر الجيدى ،
منشورات عكاظ ، الرياض .

- انحر الرجز فى تفسير الكتاب العزيز : لابن عطية ، عبدالحق بن عطية الغرناطى ،
المتوفى ٥١٨ هـ ، تحقيق أحمد صادق الملاح ، طبعة بيروت ، دون تاريخ .

- انحيط البرهاني ، لعمر بن عبدالعزيز بن مازه ، الصادر الشهيد ، المتوفى ٥٣٦ هـ ،
مخطوط بالمكتبة الأزهرية رقم ٣٤٨٨ فقه حنفى .

- اختصر من كتاب نشور النور والزهر فى تراجم أفاضل مكة (من القرن العاشر الى
الرابع عشر) للشيخ عبدالله مرداد أبوالخير ، اختصار وترتيب وتحقيق محمد سعيد

- العامودي ، وأحمد على ، عالم المعرفة ، جلة ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- مذكرة فى نظام الحكم فى الاسلام : للشيخ الدكتور عبدالعال عطوة ، المعهد العالى للقضاء ، جامعة الإمام ، الرياض .
- المذهب عند الحنفية : للدكتور محمد ابراهيم أحمد ، ضمن دراسات فى الفقه الاسلامى ، طبع مركز البحث العلمى و احياء التراث الاسلامى ، مكة المكرمة ، الكتاب السادس والعشرون .
- المستدرك على الصحيحين : للحاكم النيسابورى ، المتوفى ٤٠٥ هـ ، مطبعة النصر ، الرياض .
- المسند : للإمام أحمد بن حنبل ، المتوفى ٢٤١ هـ ، الأجزاء الخففة للشيخ أحمد شاکر ، دار المعارف ، مصر ، وطبعة مكتبة دار صادر ، بيروت .
- مشتمل الأحكام : للمولى فخرالدين العجمى ، المتوفى ٨٤٧ هـ ، مصورة برقم ٢٩٣٨ بالمكتبة المركزية ، بجامعة أم القرى .
- المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى : القيومى ، أحمد بن محمد بن على المقرئ ، المتوفى ٧٧٠ هـ ، طبعة بيروت مصورة .
- معجم مطبوعات سركيس ، طبعة مصر ، ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت .
- معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، ١٩٥٧ م .
- المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية بمصر) ، طبعة دار إحياء التراث الاسلامى ، قطر ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- المهار العرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب : لأحمد بن يحيى الوئرشيسى ، المتوفى ٩١٤ هـ ، نشره جماعة من العلماء بإشراف

- الدكتور محمد حجى ، دار الغرب الإسلامى ، بيروت ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- معين الأحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام : لعلاء الدين ، أبو الحسن على بن خليل الطرابلسى ، الخنقى ، المتوفى ٨٤٤ هـ ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم لطاش كبرى زاده ، المتوفى ٩٦٨ هـ ، تحقيق كامل بكري ، وعبد الوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .
- مقدمة ابن خلدون : عبدالرحمن بن خلدون ، المتوفى ٨٠٨ هـ ، تحقيق الدكتور على عبدالواحد وافي ، القاهرة ، دار النهضة ، الطبعة الثالثة .
- مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) : لأبى الفرج عبدالرحمن ابن الجوزى ، المتوفى ٥٩٧ هـ ، تحقيق الدكتورة زينب ابراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- مناقب الإمام الشافعى : للبيهقى ، أحمد بن الحسين ، المتوفى ٤٥٨ هـ ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- المنتظم فى تاريخ الأمم والملوك ، لابن الجوزى ، المتوفى ٥٩٧ هـ ، طبعة حيدر آباد ، الهند ، ١٣٥٨ هـ .
- المنشور فى القواعد : للزركشى ، يلى الدين ، محمد بن بهادر ، المتوفى ٧٧٤ هـ ، تحقيق الدكتور تيسير فائق أحمد محمود ، وزارة الأوقاف الإسلامية ، الكويت ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- الموطأ فى الأحاديث والآثار : الإمام مالك بن أنس ، المتوفى ١٧٩ هـ ، تحقيق وضبط محمد فزاد عبدالباقي - طبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م .

(ن)

- نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، أحمد بن محمد المقرئ التلمساني ، المتوفى ١٠٤١ هـ ، حققه إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨ .
- نقص كتاب الاسلام وأصول الحكم : للشيخ محمد الغضنفر حسين ، شيخ الأزهر سابق ، المتوفى ١٣٧٧ هـ ، طبعة المكتبة السلفية ، مصر ، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م .

(هـ)

- الهداية في الفقه الحنفي : لبرهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني المتوفى ٥٩٣ هـ ، مع العناية للبابرتي وحاشية ابن عابدين ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) لاسماعيل باشا بغدادى ، طبعة المثني ، بيروت ، دون تاريخ .

(و)

- الوافي بالوفيات : للصفدي ، خليل بن أيك ، المتوفى ٧٦٤ هـ ، باعتناء هلموت رويتر ، استانبول وبيروت .
- واقعات المفتين : للشيخ عبدالقادر بن يوسف ، الشهير بقدرى أفندي ، المطبعة الأميرية ، بيولاقي ، مصر ائحمية ، سنة ١٣٠٠ هـ .
- الوجيز في الفتاوى : لبرهان الدين محمد بن أحمد البخاري ، المتوفى ٦١٦ هـ ، مخطوط بمحافظة الاسكندرية برقم ١٢٥٦ هـ ، فقه حنفي .
- وقاية الرواية في مسائل الهداية : برهان الشريعة محمود بن أحمد ، صدر الشريعة الأول عبيدالله الخويي المتوفى في حدود ٦٧٣ هـ ، المطبعة الأذنية ، مصر ، ط ١ ، ١٣١٨ هـ .

﴿ ٨ - فهرس الموضوعات ﴾

الصفحة

الموضوع

٣ تقديم

٥ المقدمة

٥ المبحث الأول : نسخ المخطوطة وتقسيمها الى مجموعات

٤٤ المبحث الثانى : نسبة المخطوطة الى مؤلفها الحقيقى

٥٨ المبحث الثالث : أهمية الرسالة وقيمتها العلمية

٧٠ المبحث الرابع : منهج التحقيق والتوثيق

النص المحقق

المقدمة

٧٣ فى بيان السياسة

٧٤ أنواع السياسة

٧٦ تقسيم الرسالة

الفصل الأول

٧٦ فى الدلالة على مشروعية ذلك من الكتاب والسنة

٧٦ يراجع معين الحكام

٧٦ يجوز الفرق والحرق سياسة

٧٧ النار لا يعذب بها إلا الله تعالى

٧٨ جواز قتل اللوطى سياسة

٧٩ قتل شهود القصاص سياسة

الصفحة	الموضوع
٨٠	قتل السارق في المرة الخامسة
٨١	كل ماروى في حق اللواطة محمول على السياسة
٨١	الرأى الى الإمام في التعزير
٨٢	التوسعة على الأحكام في أحكام السياسة
٨٣	القواعد الشرعية المؤيدة لذلك
٨٧	اختلاف الأحكام باختلاف الزمان
٩٠	للإمام أن يعمل بأكثر رأيه اذا أنكر المتهم السرقة
٩٢	للحاكم أن يعاقب المتهم بالسرقة بناء على القرائن
٩٣	جواز الاكراه على الاقرار بالسرقة
٩٧	للإمام أن يضرب عنق الخناق ويصلبه سياسة
٩٨	جواز القتل لا يبدل على الكفر
٩٩	يباح قتل الأعونة والسعاة والظلمة
١٠٠	حل قتل الزاني في الجرم المشهود دفاعاً عن العرض
١٠٢	قتل من ينكح محارمة ويؤخذ ماله
١٠٣	يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام
	الفصل الثاني
	في أحكام هذا الباب
١٠٥	هل للقضاة الحكم بالسياسة
١٠٥	أساس عموم الولاية وخصوصها
١٠٦	رأى المارودى والقراقى ليس للقاضى أن يتكلم في السياسة
١٠٦	الفرق بين والى المطالبم والقضاة عند المارودى والقراقى

الصفحة	الموضوع
١٠٧ الملعب الحفى يخلو للقاضى استعمال سلطات والى المظالم
١٠٨ للقاضى الأخذ بقرائن الحال والأمارات
١٠٨ للقاضى تأديب من ظهر أنه مبطل فى دعواه
١٠٩ للقاضى تعزيز الخصمين اذا تشامتا
١٠٩ للقاضى حرق الكتب اذا طال اغصام
١١٠ للقاضى أن يأمر بالصلح بين الخصمين
١١٠ للقاضى تأخير القضاء بين الأقارب
١١١ للقاضى سماع الشهود المستورين وتحليفهم

الفصل الثالث

١١٤	فى الفرق بين نظر القاضى ونظر والى المظالم
١١٤ يمتاز والى المظالم عند المارودى والقرافى عن القاضى بتسعة أوجه
١١٤ لوالى المظالم سماع قلف المتهم
١١٤ لوالى المظالم مراعاة شواهد الحال
١١٤ لوالى المظالم تعجيل حبس المتهم
١١٤ لوالى المظالم ضرب المتهم ضرب تعزيز
١١٥ للوالى استدامة حبس المتهم اذا أضر بالناس
١١٥ للوالى إحلاف المتهم بالإيمان المغلظة
١١٥ للوالى اجبار المجرم وحمله على التوبة قهراً
١١٥ للوالى أن يسمع شهادة أهل الرد عند القضاء
١١٥ للوالى النظر فى الموالبات ان لم توجب حدا ولا غرما
١١٦ الملعب الحفى يجوز للقضاء سلطات والى المظالم

الصفحة	الموضوع
١١٧	حبس القاضى للمتهم للاستبراء والكشف
١١٧	جواز أن يأمر القاضى بضرب المتهم تعزيراً
١١٨	للقاضى أن يحكم باستدامة حبس من لم يتزجر بالحد
١١٩	للقاضى تخويف المتهم وتهديده
١٢٠	للقاضى التحليف يمين الطلاق
١٢٠	للقاضى قبول شهادة أهل السجن
الفصل الرابع	
١٢١	فى الدعاوى بالتهم والمدعون
١٢١	أنواع المدعى عليهم ثلاثة
١٢١	المتهم بالقتل والسرقة يخلد فى السجن
١٢٣	عدم القصاص بقتل المعروف بالدعارة
١٢٣	لاشئ على قتل السارق فى الجرم المشهود
١٢٤	جواز الاطالة فى حبس المعروف بالسرقة
١٢٥	جواز التخويف بالضرب والحبس
١٢٥	لايجوز للقاضى أن يكره بالقتل والقيد حتى يقر
١٢٦	لايجل للمكره أخذ مال الغير عند غيبة المكره
١٢٧	لاعلم لأعوان الظلمة
١٢٩	هل يتحقق الاكراه فى مجلس القاضى
١٣٠	لايصح الاقرار باكراه من القاضى
١٣٠	القاضى اذا حكم بإطال يعزل
١٣١	حبس القاضى للمتهم وضربه

الصفحة	الموضوع
١٣٢	عقوبة المتهم بالإفساد فى الأرض
١٣٢	حكم من خدع امرأة رجل وزوجها من آخر
١٣٣	الذهاب الى السلطان لاستيفاء الحقوق
١٣٤	الرجوع بزيادة الرسم اذا ذهب الى باب السلطان ابتداء
١٣٥	مؤنة المعين على المتعرد
١٣٥	المتهم المجهول الحال يحبس حتى يتكشف أمره

فصل

١٣٦	فى التعزير
١٣٦	يجوز العفو والشفاعة فى التعزير
١٣٧	حكم ما يتعلق به حق لادى فى التعزير
١٣٧	مقوط تعزير الوالد دون الولد
١٣٩	يجوز الصلب فى التعزير حيا لثلاثة أيام
١٣٩	تجريد الثياب فى التعزير
١٣٩	العفو فى التعزير للإمام
١٤٠	يصح الكفالة فى التعزير
١٤٢	التعزير بغير اذن المختص
١٤٢	التعزير لكشف العورة
١٤٤	التعزير حال ارتكاب الفاحشة
١٤٥	لا حاجة الى البيعة فى قتل الزانى فى الجرم المشهود
١٤٧	يهدم البيت على من اعتاد القسق
١٤٧	الهجوم على بيت الذائعة وضربها

الصفحة	الموضوع
١٤٨	يحبس مظهر الفسق في داره
١٤٩	يحبس المستاجر اذا أظهر الفسق
١٤٩	تعزير تطير الحمامات
١٤٩	في وجوب الأمر بالمعروف

الفهارس

١٥٢	فهرس شواهد الآيات القرآنية
١٥٣	فهرس شواهد الأحاديث النبوية
١٥٤	فهرس المصطلحات والقواعد الفقهية
١٥٧	فهرس الكتب الواردة بمتن الرسالة
١٦١	فهرس الأعلام الواردة بمتن الرسالة
١٦٣	فهرس البلدان والأماكن
١٦٤	فهرس مصادر التحقيق والدراسة
١٧٩	فهرس الموضوعات

﴿ تم بحمد الله تعالى ﴾



Bibliotheca Alexandrina



0436722